جواب أهل العلم والإيمان

بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن

من أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية

٦٦١ — ٧٢٨

طبع على نفقة سعادة الفاضل الكريم

محمد الصالح

المدير العام لوزارة الدفاع والطيران السعودى

وقف على طبعه

يوسف بن عبد العزيز النافع

مراقب هيئة الامر بالمعروف بالمسجد الحرام

المطبعة السلفية ومكتبتها

٢١ شارع الفتح بالروضة تلفون ٢٩٣٦٤

القاهرة

١٣٧٥

غُنِيَ بتصحيحه وإخراجه

محب الدين الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد فأني تقدمتُ الى الشابّ التقيّ سلفيّ المذهب طاهر العقيدة الرجل الصالح الأمين محمد الصالح المدير العام لوزارة الدفاع والطيران السعودى ، وعرضتُ عليه طبع ثلاثة كتب جليلة القدر عظيمة النفع كبيرة الفائدة ، وهى: (جوابُ أهل العلم والإيمان ، فيما أخبر به رسول الرحمن ، من أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن) لشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، و (طريق الهجرتين وباب السعادتين) للامام ابن القيم رحمه الله ، و (مسائل الجاهلية) بشرح علامة العراق السيد محمود شكرى الألوسى وأصلها لشيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، فوافق حفظه الله وأكثر فى المسلمين أمثاله السابقين للخيرات ، وقد طلب منى أن أقوم بطبع الكتب المذكورة على نفقته الخاصة احتساباً لوجه الله سبحانه وتعالى ، فالله يجعله عملاً مقبولا وخالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجزل له الأجر والثواب فى الدنيا والآخرة . والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

الفقير الى رحمة الله وعفوه

يوسف بن عبد العزيز النافع

مراقب هيئة الأمر بالمعروف

بالمسجد الحرام

مُقَدِّمَةُ النَّاشِرْ

بسم الله الرحمن الرحيم

و بعدُ فهذا كتابٌ لشيخ الاسلام ابن تَيْمِيَّة رحمه الله من أنفَس مؤلفاته وأشرفها ، بيَّن فيه حكمَةَ الله فى تَفاضُل بَعض السُّوَر والآيات ، مع أنها كلها من كلام الله عز وجل . وقد استطرد فيه الى دقائقَ من علوم اللغة وأسرار العربية ، وبيان مذاهب العلماء فيما اختلفوا فيـه من مسائل أصول الدين والانتصار لمذهب السلف فى الصفات ومنها صفةُ الـكلام ، وفيه من حقائق التفسير ولطائف البحث ما لا يجده القارئُ فى كتاب غيره

ويرجع الفضل فى تعريف أهل هذا العصر بهذا الـكتاب النافع لعلاّمة العراق السيد محمود شكرى الألوسى رحمه الله ، فقد عثر على نسخة مخطوطة منه فى بغـداد فنقلها بخطّه وأرسلها الى القاهرة سنة ١٣٢٢ (أى قبل بضع وخمسين سنة) فطبعت بمطبعة التقدُّم ، ثم أعيد طبعها سنة ١٣٢٥ بالمطبعة الخيرية . ولما نفدت نسخها فى عشرات السنين وفق الله لاحيائها وتيسير نشرها الفاضل الصالح الموفَّق للخير المدير العام لوزارة الدفاع والطيران السعودى جزاه الله بخير ما يجزى به عباده الصالحين

وقد حرصتُ على أن أدلَّ على مواضع الآيات التى استشهد بها شيخ الاسلام فى كتابه فذكرتُ أسماء سُوَرها وأرقامها فى كل سورة . ومن الله نستمدّ العون

محب الدين الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

سُئل شيخ الاسلام تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رضى الله عنه عما ورد فى سورة (قل هو الله أحـــد) أنها تعدل ثلث القرآن ، وكذلك ورد فى سورة (الزلزلة) و (قل يا أيها الـكافرون) و (الفاتحة) ، هل ما ورد فى هذه المعادلة ثابت فى المجموع ، أم فى البعض ؟ ومن روى ذلك ؟ وما ثبت من ذلك ؟ وما معنى هـذه المعادلة ، وكلام الله واحد بالنسبة اليه عز وجل ؟ وهل هذه المفاضلة ـ بتقدير ثبوتها ـ متعدية الى الأسماء والصفات ، أم لا ؟ والصفات القديمة والأسماء القديمة هل يجوز المفاضلة بينها ، مع أنها قديمة ؟ ومن القائل بذلك ، وفى أى كتبه قال ذلك ، ووجه الترجيح فى ذلك بما يمـكن من دليل عقلى و نقلى ؟ فأجاب رضى الله عنه :

الحمد لله . أما الذى أخرجه أصحاب الصحيح ـ كالبخارى ومسلم ـ فأخرجوا فضل (قل هو الله أحد) ، وروى عن الدارقطنى أنه قال : لم يصحّ فى فضل سورة أكثر مما صح فى فضلها . وكذلك أخرجوا فضل (فاتحة الـكتاب) ، قال ﷺ فيها « انه لم ينزل فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى القرآن مثلها » لم يذكر فيها أنها تعدل جزءا من القرآن كما قال فى (قل هو الله أحد) : « إنها تعدل ثلث القرآن » . فى صحيح البخارى عن الضحاك المشرقى عن أبى سعيد الخـدرى قال : قال رسول الله ﷺ لأصحـابه « أيعجز أحدكم أن يقرأ بثلث القرآن فى ليلة ؟ » فشق ذلك عليهم وقالوا : أينا يطيق ذلك يا رسول الله ؟ قال « الله الواحد الصمد ثلث القرآن » . وفى صحيـح مسلم عن معدان بن أبى طلحة عن أبى الدرداء عن النبى ﷺ قال « أيعجز أحدكم أن يقرأ فى ليلة ثلث القرآن ؟ » قالوا : وكيف يقرأ ثلث القرآن ؟ قال « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » . وروى مسلم أيضاً عن أبى الدرداء عن النبى ﷺ قال « ان الله جزّأ القرآن ثلاثة أجزاء ، فجعل قل هو الله أحد جزءا من أجزاء القرآن » . وفى صحيـح البخارى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى صعصعة عن أبى سعيد أن رجـلا سمع رجلا يقرأ (قل هو الله أحد) يرددها ، فلما أصبح جاء الى النبى ﷺ فذكر ذلك له ،

وكان الرجل يتقالها ، فقال رسول الله ﷺ « والذى نفسى بيده ، إنها لتعدل ثلث القرآن » . وأخرج عن أبى سعيد قال : أخبرنى أخى قتادة بن النعمان أن رجلا قام على زمن رسول الله ﷺ يقرأ من السَّحَر (قل هو الله أحد) لايزيد عليها . . الحديث ، بنحوه . وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة قال : قال رسولِ الله ﷺ « احشدوا ، فانى سأقرأ عليكم ثلث القرآن » قال : فحشد من حشد ، ثم خرج نبى الله ﷺ فقرأ (قل هو الله أحد) ثم دخل ، فقال بعضنا لبعض : إنى أرى هذا خبراً جاءه من السماء ، فذاك الذى أدخله . ثم خرج نبى الله ﷺ فقال « انى قلت لكم سأقرأ عليكم ثلث القرآن ، ألا انها تعدل ثلث القرآن » وفى لفظ له قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال « أقرأ عليكم ثلث القرآن » فقرأ (قل هو الله أحد ، الله الصمد) حتى ختمها

وأما حديث (الزلزلة) و (قل يا أيها الكافرون) فروى الترمذى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ « من قرأ إذا زلزلت ، عدلت له نصف القرآن . ومن قرأ قل يا أيها الكافرون ، عدلت له ربع القرآن » . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « اذا زلزلت تعدل نصف القرآن ، وقل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن » رواهما الترمذى وقال عن كل منهما : غريب

وأما حديث (الفاتحة) فروى البخارى فى صحيحه عن أبى سعيد بن المعلى قال : كنت أصلى فى المسجد ، فدعانى رسول الله ﷺ فلم أجبه ، فقلت : يا رسول الله ، إنى كنت أصلى . قال « ألم يقل الله : استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم » ثم قال « لأعلمنك سورة هى أعظم سورة فى القرآن » قال « الحمد لله رب العالمين ، هى السبع المثانى والقرآن العظيم » . وفى السنن والمسانيد من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال لأبىّ بن كعب « ألا أعلمك سورة ما أنزل فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى الزبور ولا فى الفرقان مثلها – قال – فانى أرجو أن لا تخرج من هذا الباب حتى تعلمها » . وقال فيه « كيف تقرأ فى الصلاة ؟ » فقرأت عليه أم القرآن ، فقال « والذى نفسى بيده ، ما أنزل فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى الزبور ولا فى القرآن مثلها ، إنها السبع المثانى والقرآن العظيم الذى أعطيته » . ورواه مالك فى الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبى سعيد مولى عامر بن كريز مرسلا .

وفى صحيح مسلم عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ « ألم تر آيات أنزلت الليلة لم ير مثلهن قط ، قل أعوذ برب الفلق ، وقل أعوذ برب الناس » . وفى لفظ : قال لى رسول الله ﷺ « أنزل علىّ آيات لم ير مثلهن قط ، المعوذتان » ، فقد أخبر فى هذا الحديث الصحيح أنه لم ير مثل المعوذتين ، كما أخبر أنه لم ينزل فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى الزبور ولا فى القرآن مثل الفاتحة ، وهذا مما يبين فضل بعض القرآن على بعض

(فصل) وأما السؤال عن معنى هذه المعادلة ، مع الاشتراك فى كون الجميع كلام الله ، فهذا السؤال يتضمن شيئين : أحدهما أن كلام الله هل بعضه أفضل من بعض أم لا ؟ والثانى ما معنى كون (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن ، وما سبب ذلك ؟ فنقول :

أما الأول فهو مسألة كبيرة ، والناس متنازعون فيها نزاعا منتشراً ، فطوائف يقولون : بعض كلام الله أفضل من بعض ، كما نطقت به النصوص النبوية : حيث أخبر عن (الفاتحة) أنه لم ينزل فى الكتب الثلاثة مثلها . وأخبر عن سورة (الاخلاص) أنها تعدل ثلث القرآن ، وعدلها لثلثه يمنع مساواتها لمقدارها فى الحروف . وجعل (آية الكرسى) أعظم آية فى القرآن كما ثبت ذلك فى الصحيح أيضا وكما ثبت ذلك فى صحيح مسلم أن النبى ﷺ قال لأبىّ بن كعب « يا أبا المنذر ، أتدرى أى آية فى كتاب الله معك أعظم » ؟ قال قلت : الله ورسوله أعلم . قال « يا أبا المنذر أتدرى أى آية من كتاب الله أعظم » قال : فقلت « الله لا إله إلا هو الحى القيوم » قال فضرب فى صدرى وقال : « ليهنك العلم أبا المنذر » . ورواه ابن أبى شيبة فى مسنده باسناد مسلم ، وزاد فيه « والذى نفسى بيده ، ان لهذه الآية لسانا وشفتين تقدّس الملك عند ساق العرش » . وروى أنها سيدة آى القرآن . وقال فى المعوّذتين « لم ير مثلهن قط » وقد قال تعالى (البقرة ١٠٦) : ﴿ ما ننسخ من آية أو نُنسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ فأخبر أنه يأتى بخير منها أو مثلها . وهذا بيان من الله لكون تلك الآية قد يأتى بمثلها تارة أو خير منها أخرى ، فدل ذلك على أن الآيات تتماثل تارة وتتفاضل أخرى . وأيضا فالتوراة والانجيل والقرآن جميعها كلام الله مع علم المسلمين

بأن القرآن أفضل الكتب الثلاثة . قال تعالى (المائدة ٤٨) : ﴿ وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ﴾ . وقال تعالى (الحجر ٩) : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ . وقال تعالى (الاسراء ٨٨) : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾ . وقال تعالى (الزمر ٢٣) : ﴿ الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثانيَ تقشعرّ منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله ﴾ . فأخبر انه أحسن الحديث ، فدل على انه أحسن من سائر الأحاديث المنزلة من عند الله وغير المنزلة . وقال تعالى (الحجر ٨٧) . ﴿ ولقد آتيناك سبعاً من المثانى والقرآن العظيم ﴾ . وسواء كان المراد بذلك الفاتحة أو القرآن كله فانه يدل على أن القرآن العظيم له اختصاص بهذا الوصف على ما ليس كذلك ، وقد سمى الله القرآن كله مجيدا وكريما وعزيزاً . وقد تحدى الخلق بأن يأتوا بمثله ، أو بمثل عشر سور منه ، أو بمثل سورة منه فقال (الطور ٣٤) : ﴿ فليأتوا بحديث مثله ان كانوا صادقين ﴾ . وقال (هود ١٣) : ﴿ فأتوا بعشر سور مثله مفتريات ﴾ . وقال (البقرة ٢٣) : ﴿ فأتوا بسورة من مثله ﴾ . وخصه بأنه لا يقرأ فى الصلاة إلا هو ، فليس لأحد أن يقرأ غيره مع قراءته ولا بدون قراءته ، ولا يصلي بلا قرآن ، فلا يقوم غيره مقامه مع القدرة عليه . وكذلك لا يقوم غير الفاتحة مقامها من كل وجه باتفاق المسلمين ، سواء قيل بانها فرض تعاد الصلاة بتركها ، أو قيل بأنها واجبة يأثم تاركها ولا إعادة عليه ، أو قيل إنها سنة ، فلم يقل أحد ان قراءة غيرها مساو لقراءتها من كل وجه . وخص القرآن بأنه لا يمس مصحفه إلا طاهر ، كما ثبت ذلك عن الصحابة ـ مثل سعد وسلمان وابن عمر ـ وجماهير السلف والخلف ، الفقهاء الأربعة وغيرهم ، ومضت به سنة رسول الله ﷺ فى كتابه الذى كتبه لعمرو بن حزم الذى لا يب فى أنه كتبه له ، ودل على ذلك كتاب الله . وكذلك لا يقرأ الجنب القرآن عند جماهير العلماء الفقهاء الأربعة وغيرهم كما دلت على ذلك السنة

وتفضيل أحد الكلامين بأحكام توجب تشريفه يدل على أنه أفضل فى نفسه ، وإن كان ذلك ترجيحا لاحد المتماثلين بلا مرجح ، وهذا خلاف ما علم من سنة

الرب تعالى فى شرعه بل وفى خلقه ، وخلاف ما تدل عليه الدلائل العقلية مع الشرعية وايضا فقد قال تعالى (الزمر ٥٥) : ﴿ واتبعوا أحسن ما أنزل اليكم من ربكم ﴾ . وقال تعالى (الزمر ١٧ - ١٨) : ﴿ فبشر عبادى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾ . وقال تعالى (الأعراف ١٤٥) : ﴿ نخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها ﴾ . فدل على أن فيما أنزل حسن وأحسن ، سواء كان الأحسن هو الناسخ الذى يجب الأخذ به دون المنسوخ ، إذ كان لا ينسخ آية إلا يأتى بخير منها أو مثلها ، أو كان غير ذلك

والقول بأن كلام الله بعضه أفضل من بعض هو القول المأثور عن السلف ، وهو الذى عليه أئمة الفقهاء من الطوائف الأربعة وغيرهم ، وكلام القائلين بذلك كثير منتشر فى كتب كثيرة ، مثل ما سيأتى ذكره عن أبى العباس ابن سريج فى تفسيره لهذا الحديث بأن الله أنزل القرآن على ثلاثة أقسام : ثلث منه أحكام ، وثلث منه وعد ووعيد ، وثلث منه الأسماء والصفات . وهذه السورة جمعت الاسماء والصفات . ومثل ما ذكره أصحاب الشافعى وأحمد فى مسألة تعيين الفاتحة فى الصلاة ، قال أبو المظفر منصور بن محمد السمعانى الشافعى فى كتابه الاصطلام : وأما قولهم إن سائر الأحكام المتعلقة بالقرآن لا تختص بالفاتحة ، قلت : سائر الأحكام قد تعلقت بالقرآن على العموم ، وهذا على الخصوص ، بدليل أن عندنا قراءة الفاتحة على التعيين مشروعة على الوجوب وعندكم على السنة . قال : وقد قال أصحابنا إن قراءة الفاتحة لما وجبت فى الصلاة وجب أن تتعين الفاتحة ، لأن القرآن امتاز عن غيره بالإعجاز ، وأقل ما يحصل به الاعجاز سورة ، وهذه السورة أشرف السور لأنها السبع المثانى ، ولانها تصلح عوضا عن جميع السور ولا تصلح جميع السور عوضا عنها ، ولانها تشتمل على مالا تشتمل سورة ما على قدرها من الآيات ، وذلك من الثناء والتحميد للرب والاستعانة والاستعاذة والدعاء من العبد . فاذا صارت هذه السورة أشرف السور ، وكانت الصلاة أشرف الحالات ، فتعينت أشرف السور فى أشرف الحالات . هذا لفظه ، فقد نقل عن أصحاب الشافعى أن هذه السورة أشرف السور ، كما أن الصلاة أشرف الحالات ، وبينوا من شرفها على غيرها ما ذكروه . وكذلك ذكر ذلك من

ذكره من أصحاب أحمد ، كالقاضى أبى يعلى ابن القاضى أبى حازم ابن القاضى أبى يعلى ابن الفراء ، قال فى تعليقه ـ ومن خطه نقلت ـ قال فى مسألة كون قراءة الفاتحة ركنا فى الصلاة : أما الطريق المعتمد فى المسألة فهو أنا نقول : الصلاة أشرف العبادات وجبت فيها القراءة ، فوجب أن يتعين لها أشرف السور ، والفاتحة أشرف السور ، فوجب ان تتعين . قال : واعلم أنا نحتاج فى تمهيد هذه الطريقة إلى شيئين : أحدهما أن الصلاة أشرف العبادات ، والثانى أن الحمد أشرف السور . واستدل على ذلك بما ذكره قال : وأما الدليل على أن فاتحة الكتاب أشرف ، فالنص ، والمعنى ، والحكم :

أما النص فما تقدم من أنها عوض من غيرها . وعن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال « فاتحة الكتاب شفاء من السم » . وقال الحسن البصرى : أنزل الله مائة كتاب وأربعة كتب من السماء أودع علومها أربعة منها التوراة والانجيل والزبور والفرقان ، ثم أودع علوم هذه الأربعة الفرقان ، ثم أودع علوم القرآن المفصل ، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب . فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع كتب الله المنزلة ، ومن قرأها فكأنما قرأ التوراة والانجيل والزبور والقرآن

وأما المعنى فهو أن الله قابلها بجميع القرآن فقال (الحجر ٨٧) : ﴿ ولقد آتيناك سبعا من المثانى والقرآن العظيم ﴾ . وهذه حقيقة لا يدانيها غيرها فيها . قلت : هذا على قول من جعلها هى السبع المثانى وجعل القرآن العظيم جميع القرآن . قال : ولأنها تسمى « أم القرآن » ، وأم الشئ أصله ومادته ، ولهذا سمى الله مكة « أم القرى » لشرفها عليهن . ولأنها السبع المثانى ، ولأنها تشتمل على مالا تشتمل عليه سورة من الثناء والتحميد للرب تعالى والاستعانة به والاستعاذة والدعاء من العبد على ما قال النبى ﷺ « يقول الله تعالى : قسمت الصلاة بينى وبين عبدى » الحديث المشهور . قال : ولأنه لم ينزل مثلها فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى الزبور ولا فى شىء من الكتب ، يدل عليه أنها تيسر قراءتها على كل أحد مالا يتيسر غيرها من القرآن . وتضرب بها الامثال ، ولهذا يقال : فلان يحفظ الشئ مثل الفاتحة . واذا كانت بهذه المثابة فغيرها لا يساويها فى هذا ، فاختصت بالشرف . ولانها السبع المثانى ، قال أهل التفسير : معنى ذلك أنها تثنى قراءتها فى كل ركعة . قال بعضهم : ثنى نزولها على النبى ﷺ .

قلت : وفيه أقوال أخر

قال : وأما الحكم فلأنه تستحب قراءتها فى كل ركعة ، ويكره الاخلال بها ، ولولا أنها أشرف وإلا لما اختصت بهذا المعنى ، يدل عليه أن عند المنازعين - يعنى أصحاب أبى حنيفة - أن من أخل بقراءتها وجب عليه سجود السهو . فنقول : لا يخلو إما أن تكون ركنا أو ليست بركن ، فان كانت ركنا وجب أن لا تجبر بالسجود ، وان لم تكن ركنا وجب أن لا يجب عليه سجود . قلت : يعنى بذلك أن السجود لا يجب إلا بترك واجب فى حال العمد ، فاذا سها عنه وجب له السجود ، وما كان واجبا فاذا تعمد تركه وجب أن تبطل صلاته ، لأنه لم يفعل ما أمر به ، بخلاف من سها عن بعض الواجبات فان هذا يمكن أن يجبر ما تركه بسجود السهو . ومذهب مالك وأحمد وأبى حنيفة أن سجود السهو واجب ، لأن من الواجبات عندهم ما اذا تركه سهواً لم تبطل الصلاة ، كما لا تبطل بالزيادة سهواً باتفاق العلماء ، ولو زاد عمداً لبطلت الصلاة . لكن مالكا وأحمد فى المشهور عنهما يقولان : ما كان واجباً إذا تركه عمداً بطلت صلاته ، واذا تركه سهوا فمنه ما يبطل الصلاة ومنه ما ينجبر بسجود السهو ، فترك الركوع والسجود والقراءة يبطل الصلاة مطلقا ، وترك التشهد الأول عندهما يبطل الصلاة عمده ، ويجب السجود لسهوه . وأما أبو حنيفة فيقول : الواجب الذى ليس بفرض - كالفاتحة - اذا تركه كان مسيئا ولا يبطل الصلاة . والشافعى لا يفرق فى الصلاة بين الركن والواجب ، ولكن فرق بينهما فى الحج هو وسائر الأئمة

والمقصود هنا ذكر بعض من قال ان الفاتحة أشرف من غيرها . وقال أبو عمر بن عبد البر : وأما قول النبى ﷺ لأبىّ « هل تعلم سورة ما أنزل الله لا فى التوراة ولا فى الإنجيل ولا فى الزبور ولا فى القرآن مثلها » فمعناه مثلها فى جمعها لمعانى الخير ، لأن فيها الثناء على الله عز وجل بما هو أهله ، وما يستحقه من الحمد الذى هو له حقيقة لا لغيره ، لأن كل نعمة وخير منه لا من سواه ، فهو الخالق الرازق لا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع ، وهو محمود على ذلك ، وان حمد غيره فاليه يعود الحمد . وفيها التعظيم له وانه الرب للعالم أجمع ومالك الدنيا والآخرة ، وهو المعبود والمستعان . وفيها تعليم الدعاء والهدى ، ومجانبة طريق من ضل وغوى . والدعاء لباب العبادة ، فهى أجمع

سورة للخير ليس فى الكتب مثلها على هذه الوجوه . قال : وقد قيل ان معنى ذلك أنها تجزىء الصلاة بها دون غيرها ولا يجزىء غيرها عنها . وليس هذا بتأويل مجتمع عليه . قلت : يعنى بذلك أن فى هذا نزاعا بين العلماء ، وهو كون الصلاة لا تجزىء الا بها ، وهذا يدل على أن الوصف الأول متفق عليه بين العلماء وهو أنها أفضل السور.

ومن هذا الباب ما فى الكتاب والسنة من تفضيل القرآن على غيره من كلام الله التوراة والانجيل وسائر الكتب ، وأن السلف كلهم كانوا مقرين بذلك ليس فيهم من يقول الجميع كلام الله فلا يفضل القرآن على غيره ، قال الله تعالى (الزمر ٢٣) : ﴿ الله نزّل أحسن الحديث كتابا متشابها مثانىَ ﴾ فأخبر أنه أحسن الحديث ، وقال تعالى (يوسف ٣) : ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الغافلين ﴾ وأحسن القصص قيل إنه مصدر ، وقيل إنه مفعول به . قيل : المعنى نحن نقص عليك أحسن الاقتصاص ، كما يقال نكلمك أحسن التكليم ونبين لك أحسن البيان . قال الزجاج : نحن نبين لك أحسن البيان . والقاص الذى يأتى بالقصة على حقيقتها . قال وقوله ﴿ بما أوحينا اليك هذا القرآن ﴾ أى بوحينا اليك هذا القرآن ، ومن قال هذا قال بما أوحينا اليك هذا القرآن ، وعلى هذا القول فهو كقوله : نقرأ عليك أحسن القراءة ، ونتلو عليك أحسن التلاوة . والثانى أن المعنى نقص عليك أحسن ما يقص ، أى أحسن الأخبار المقصوصات ، كما قال فى السورة الاخرى (الزمر ٢٣) : ﴿ الله نزل أحسن الحديث ﴾ وقال (النساء ١٢٢) : ﴿ ومن أصدق من الله قيلا ﴾ . ويدل على ذلك قوله فى قصة موسى (القصص ٢٥) : ﴿ فلما جاءه وقص عليه القصص ﴾ ، وقوله (يوسف ١١١) : ﴿ لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب ﴾ المراد خبرهم ونبأهم وحديثهم ، ليس المراد مجرد المصدر ، والقولان متلازمان فى المعنى كما سنبينه ، ولهذا يجوز أن يكون هذا المنصوب قد جمع معنى المصدر ومعنى المفعول به لان فيه كلا المعنيين ، بخلاف المواضع التى يباين فيها الفعل المفعول به فانه إذا انتصب بهذا المعنى امتنع المعنى الآخر ، ومن رجح الأول من النحاة ـ كالزجاج وغيره ـ قالوا : القصص مصدر ، يقال قص أثره يقصه قصصاً ومنه قوله تعالى (الكهف ٦٤) : ﴿ فارتدا على آثارهما قصصاً ﴾ . وكذلك اقتص

أثره وتقصص ، وقد اقتصصت الحديث : رويته على وجهه ، وقد اقتص عليه الخبر قصصاً . وليس القصص بالفتح جمع قصة كما يظنه بعض العامة ، فان ذلك يقال فى قصص بالكسر واحده قصة ، والقصة هى الأمر والحديث الذى يقص ، فعلة بمعنى مفعول وجمعه قصص بالكسر . وقوله (يوسف ٣) : ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص ﴾ بالفتح لم يقل أحسن القصص بالكسر ، ولكن بعض الناس ظنوا أن المراد أحسن القصص بالكسر ، وأن تلك القصة قصة يوسف ، وذكر هذا طائفة من المفسرين ، ثم ذكروا لم سميت أحسن القصص فقيل : لأنه ليس فى القرآن قصة تتضمن من العبر والحكم والنكت ما تتضمن هذه القصة . وقيل لامتداد الأوقات بين مبتدإها ومنتهاها . وقيل لحسن محاورة يوسف وإخوته ، وصبره على أذاهم ، وإغضائه عن ذكر ما تعاطوه عند اللقاء ، وكرمه فى العفو . وقيل لأن فيها ذكر الأنبياء والصالحين والملائكة والشياطين والإنس والجن والأنعام والطير وسير الملوك والمماليك والتجار والعلماء والجهال والرجال والنساء ومكرهن وحيلهن ، وفيها أيضاً ذكر التوحيد والفقه والسير وتعبير الرؤيا والسياسة والمعاشرة وتدبير المعاش ، فصارت أحسن القصص لما فيها من المعانى والفوائد التى تصلح للدين والدنيا . وقيل فيها ذكر الحبيب والمحبوب . وقيل « أحسن » بمعنى أعجب . والذين يجعلون قصة يوسف أحسن القصص منهم من يعلم أن القصص بالفتح هو النبأ والخبر ، ويقولون هى أحسن الأخبار والأنباء . وكثير منهم يظن أن المراد أحسن القصص بالكسر ، وهؤلاء جهال بالعربية ، وكلا القولين خطأ ، وليس المراد بقوله ﴿ أحسن القصص ﴾ قصة يوسف وحدها ، بل هى مما قصه الله ، ومما يدخل فى أحسن القصص ، ولهذا قال تعالى فى آخر السورة (يوسف ١٠٩ - ١١١) : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى اليهم من أهل القرى ، أفلم يسيروا فى الارض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ، ولدار الآخرة خير للذين اتقوا ، أفلا تعقلون . حتى اذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجى من نشاء ولايرد بأسنا عن القوم المجرمين . لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب ، ما كان حديثاً يفترى ، ولكن تصديق الذى بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾ فبين أن العبرة فى قصص

المرسلين ، وأمر بالنظر فى عاقبة من كذبهم ، وعاقبتهم بالنصر . ومن المعلوم أن قصه موسى وما جرى له مع فرعون وغيره أعظم وأشرف من قصة يوسف بكثير كثير ، ولهذا هى أعظم قصص الأنبياء التى تذكر فى القرآن ، ثناها الله أكثر من غيرها وبسطها وطوّلها أكثر من غيرها ، بل قصص سائر الأنبياء - كنوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم من المرسلين - أعظم من قصة يوسف ، ولهذا ثنى الله تلك القصص فى القرآن ولم يثن قصة يوسف ، وذلك لان الذين عادوا يوسف لم يعادوه على الدين بل عادوه عداوة دنيوية ، وحسدوه على محبة أبيه له وظلموه فصبر واتقى الله ، وابتلى صلوات الله عليه بمن ظلمه وبمن دعاه الى الفاحشة فصبر واتقى الله فى هذا وفى هذا ، وابتلى أيضاً بالملك فابتلى بالسرّاء والضراء فصبر واتقى الله فى هذا وهذا ، فكانت قصته من أحسن القصص ، وهى أحسن من القصص التى لم تقص فى القرآن ، فان الناس قد يظلمون ويحسدون ويدعون الى الفاحشة ويبتلون بالملك ، لكن ليس من لم يذكر فى القرآن ممن اتقى الله وصبر مثل يوسف ، ولا فيهم من كانت عاقبته أحسن العواقب فى الدنيا والآخرة مثل يوسف . وهذا كما أن قصة أهل الكهف وقصة ذى القرنين كل منهما هى فى جنسها أحسن من غيرها ، فقصة ذى القرنين أحسن قصص الملوك ، وقصة أهل الكهف أحسن قصص أولياء الله الذين كانوا فى زمن الفترة ، فقوله تعالى (يوسف ٣) : ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص ﴾ يتناول كل ما قصه فى كتابه ، فهو أحسن مما لم يقصه ، ليس المراد أن قصة يوسف أحسن ما قص فى القرآن ، وأين ما جرى ليوسف مما جرى لموسى ونوح وإبراهيم وغيرهم من الرسل ، وأين ما عودى أولئك مما عودى فيه يوسف ، وأين فضل أولئك عند الله وعلو درجتهم من يوسف صلوات الله عليهم أجمعين ، وأين نصر أولئك من نصر يوسف ، فان يوسف كما قال الله تعالى (يوسف ٥٦) : ﴿ وكذلك مكّنّا ليوسف فى الارض يتبوّأ منها حيث يشاء ، نصيب برحمتنا من نشاء ، ولا نضيع أجر المحسنين ﴾ وأذل الله الذين ظلموه ثم تابوا ، فكان فيها من العبرة أن المظلوم المحسود اذا صبر واتقى الله كانت له العاقبة ، وأن الظالم الحاسد قد يتوب الله عليه ويعفو عنه ، وأن المظلوم ينبغى له العفو عن ظالمه اذا قدر عليه . وبهذا اعتبر النبى ﷺ يوم فتح مكة - لما قام

على باب الـكعبة وقد أذلَّ الله له الذين عادوه وحاربوه من الطلقاء ـ فقال « ماذا أنتم قائلون ؟ » فقالوا : نقول أخ كريم ، وابن عم كريم . فقال : إنى قائل لـكم كما قال يوسف لإخوته (يوسف ٩٢) : ﴿ لا تثريب عليكم اليوم ، يغفر الله لـكم ، وهو أرحم الراحمين ﴾ . وكذلك عائشة لما ظُلمت وافترى عليها وقيل لها : إن كنت ألممت بذنب فاستغفرى الله وتوبى اليـــه ، فقالت فى كلامها : أقول كما قال أبو يوسف (يوسف ١٨) : ﴿ فصبر جميل ، والله المستعان على ما تصفون ﴾ . ففى قصة يوسف أنواع من العبرة للمظلوم والمحسود والمبتلى بدواعى الفواحش والذنوب وغير ذلك ، لـكن أين قصة نوح وابراهيم وموسى والمسيح ونحوهم ممن كانت قصته أنه دعا الخلق الى عبادة الله وحده لا شريك له فكذبوه وآذوه وآذوا من آمن به ، فان هؤلاء أوذوا اختياراً منهم لعبادة الله فعودوا وأوذوا فى محبة الله وعبادته باختيارهم ، فانهم لولا إيمانهم ودعوتهم الخلق الى عبادة الله لما أوذوا ، وهذا بخلاف من أوذى بغير اختياره كما أخذ يوسف من أبيه بغير اختياره ، ولهذا كانت محنة يوسف بالنسوة وامرأة العزيز ، واختياره السجن على معصية الله ، أعظم من إيمانه ، ودرجته عند الله وأجره من صبره على ظلم إخوته له ، ولهذا يعظم يوسف بهذا أعظم مما يعظم بذلك ، ولهذا قال تعالى فيه (يوسف ٢٤) : ﴿ كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء ، إنه من عبادنا المخلصين ﴾ وهذا كالصبر عن المعاصى مع الصبر على المصائب ، فالأول أعظم وهو صبر المتقين أولياء الله . قال سهل بن عبد الله التسترى : أفعال البر يفعلها البر والفاجر ، ولن يصبر عن المعاصى إلا صدّيق ، ويوسف صلوات الله عليه كان صدّيقاً نبياً . وأما من يظلم بغير اختياره ويصبر فهـذا كثير ، ومن لم يصبر صبر الـكرام سلا سلوّ البهائم . وكذلك إذا مكن المظلوم وقهر ظالمه فتاب الظالم وخضع له فعفوه عنه من المحاسن والفضائل ، لـكن هذا يفعله خلق كثير من أهل الدين وعقلاء الدنيا ، فان حلم الملوك والولاة أجمع لأمرهم وطاعة الناس لهم وتأليفهم لقلوب الناس ، وكان معاوية من أحلم الناس ، وكان المأمون حليما حتى كان يقول : لو علم الناس محبتى فى العفو تقرّبوا الىّ بالذنوب ، ولهذا لما قدر على من نازعه فى الملك ـ وهو عمه ابراهيم ابن المهدى ـ عفا عنه . وأما الصبر عن الشهوات والهوى الغالب لله ، لا رجاء لمخلوق

ولا خوفا منه ، مع كثرة الدواعي الى فعل الفاحشة ، واختياره الحبس الطويل على ذلك كما قال يوسف (يوسف ٣٣) : ﴿ رب السجن أحب الىّ مما يدعوننى اليه ﴾ فهذا لا يوجد نظيره إلا فى خيار عباد الله الصالحين وأوليائه المتقين ، كما قال تعالى (يوسف ٢٤) : ﴿ كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين ﴾ فهذا من عباد الله المخلصين الذين قال الله تعالى فيهم (الحجر ٤٢ والاسراء ٦٥) : ﴿ ان عبادى ليس لك عليهم سلطان ﴾ ، ولهذا لم يصدر من يوسف الصديق ذنب أصلا ، بل الهمّ الذى هم به لما تركه لله كتب له به حسنة ، ولهذا لم يذكر عنه سبحانه توبة واستغفارا كما ذكر توبة الأنبياء كآدم وداود ونوح وغيرهم ، وإن لم يذكر عن أولئك الأنبياء فاحشة ولله الحمد ، وإنما كانت توباتهم من أمور أخر هى حسنات بالنسبة الى غيرهم ، ولهذا لا يعرف ليوسف نظير فيما ابتلى به من دواعى الفاحشة وتقواه وصبره فى ذلك ، وإنما يعرف لغيره ما هو دون ذلك كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال « سبعة يظلهم الله تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ فى عبادة الله ، ورجل معلق قلبه بالمسجد اذا خرج حتى يعود اليه ، ورجلان تحابا فى الله اجتمعا فى الله وتفرقا عليه ، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال : انى أخاف الله ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه ، ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه »

واذا كان الصبر على الأذى لئلا يفعل الفاحشة أعظم من صبره على ظلم إخوته ، فكيف يصبر الرسل على أذى المكذبين لئلا يتركوا ما أمروا به من دعوتهم الى عبادة الله وحده وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ؟ فهذا الصبر هو من جنس الجهاد فى سبيل الله ، اذ كان الجهاد مقصوداً به أن تكون كلمة الله هى العليا وان الدين كله لله ، فالجهاد والصبر فيه أفضل الأعمال كما قال النبى ﷺ « رأس الأمر الاسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد فى سبيل الله » وهو حديث صحيح رواه الإمام أحمد والترمذى وصححه ، وهو من حديث معاذ بن جبل الطويل ، وهو أحب الاعمال الى الله ، فالصبر على تلك المعصية صبر المهاجر الذى هجر ما نهى عنه ، وصبر المجاهد الذى جاهد نفسه فى الله وجاهد عدو الله الظاهر والباطن ، والمهاجر الصابر على ترك

الذنب انما جاهد نفسه وشيطانه ثم يجاهد عدو الله الظاهر لتكون كلمة الله هى العليا ويكون الدين كله لله ، وصبر المظلوم صبر المصاب ، لكن المصاب بمصيبة سماوية تصبر نفسه مالا تصبر نفس من ظلمه الناس ، فان ذاك يستشعر أن الله هو الذى فعل به هذا فتيأس نفسه من الدفع والمعاقبة وأخذ الثار ، بخلاف المظلوم الذى ظلمه الناس فان نفسه تستشعر أن ظالمه يمكن دفعه وعقوبته وأخذ ثأره منه ، فالصبر على هذه المصيبه أفضل وأعظم كصبر يوسف صلوات الله عليه وسلامه ، وهذا يكون لان صاحبه يعلم أن الله قدر ذلك فيصبر على ذلك كالمصائب السماوية ، ويكون أيضاً لينال ثواب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين ، وليسلم قلبه من الغل للناس ، وكلا النوعين يشترك فى أن صاحبه يستشعر أن ذلك بذنوبه ، وهو مما يكفر الله به سيئاته ويستغفر ويتوب ، وأيضاً فيرى أن ذلك الصبر واجب عليه ، وأن الجزع مما يعاقب عليه . وان ارتقى الى الرضا رأى أن الرضا جنة الدنيا ، ومستراح العابدين ، وباب الله الاعظم . وان رأى ذلك نعمة لما فيه من صلاح قلبه ودينه وقربه الى الله وتكفير سيئاته وصونه عن ذنوب تدعوه اليها شياطين الإنس والجن شكر الله على هذه النعم . فالمصائب السماوية والآدمية تشترك فى هذه الأمور ، ومعرفة الناس بهذه الامور وعلمهم بها هو من فضل الله يمنّ به على من يشاء من عباده . ولهذا كانت أحوال الناس فى المصائب وغيرها متباينة تباينا عظيما . ثم إذا شهد العبد القدَر وأن هذا أمر قدّره الله وقضاه وهو الخالق له فهو مع الصبر يسلم للرب القادر المالك الذى يفعل ما يشاء ، وهذا حال الصابر ، وقد يسلم تسليمه للرب المحسن المدبر له بحسن اختياره الذى لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيرا له : إن أصابته سرّاء شكر فكان خيراً له ، وان أصابته ضرّاء صبر فكان خيرا له ، كما رواه مسلم فى صحيحه عن صهيب عن النبى ﷺ . وهذا تسليم راض لعلمه بحسن اختيار الله له ، وهذا يورث الشكر . وقد يسلم تسليمه للرب المحسن اليه المتفضل عليه بنعم عظيمة . وان لم ير هذا نعمة فيكون تسليمه تسليم راض غير شاكر . وقد يسلم تسليمه لله الذى لا إله إلا هو المستحق لأن يعبد لذاته ، وهو محمود على كل ما يفعله ، فانه عليم حكيم رحيم ، لا يفعل شيئا إلا لحكمة ، وهو مستحق لمحبته وعبادته وحمده على كل ما خلقه . فهذا

تسليم عبد عابد حامد ، وهذا من الحمادين الذين هم أول من يدعى إلى الجنة ، ومن بينهم صاحب لواء الحمد ، وآدم فمن دونه تحت لوائه . وهذا يكون القضاء خيراً له ونعمة من الله عليه ، لكن يكون حمده لله ورضاه بقضائه من حيث عرف الله وأحبه وعبده ، لاستحقاقه الألوهية وحده لا شريك له ، فيكون صبره ورضاه وحمده من عبادته الصادرة عن هذه المعرفة والشهادة ، وهذا يشهد بقلبه أنه لا إله إلا الله ، والإله عنده هو المستحق للعبادة ، بخلاف من لم يشهد إلا مجرد ربوبيته ومشيئته وقدرته ، أو مجرد إحسانه ونعمته ، فانهما مشهدان ناقصان قاصران ، وإنما يقتصر عليهما من نقص علمه بالله وبدينه الذى بعث به رسله وأنزل به كتبه ، كأهل البدع من الجهمية والقدرية الجبرية والقدرية المعتزلة ، فان الأول مشهد أولئك ، والثانى مشهد هؤلاء ، وشهود ربوبيته وقدرته ومشيئته مع شهود رحمته وإحسانه وفضله مع شهود إلهيته ومحبته ورضاه وحمده والثناء عليه ومجده هو مشهد أهل العلم والإيمان من أهل السنة والجماعة التابعين بإحسان للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار . وهذه الأمور لبسطها موضع آخر

والمقصود هنا أن هذا يكون للمؤمن فى عموم المصائب ، وما يكون بأفعال المؤمنين فله فيه كظم الغيظ والعفو عن الناس . ويوسف الصديق صلوات الله عليه كان له هذا ، وأعلى من ذلك الصبر عن الفاحشة مع قوة الداعى اليها ، فهذا الصبر أعظم من ذلك الصبر ، بل وأعظم من الصبر على الطاعة . ولهذا قال سبحانه فى وصف المتقين الذين أعد لهم الجنة (آل عمران ١٣٣ - ١٣٦) : ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين ، الذين ينفقون فى السرّاء والضرّاء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين . والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب إلا الله ، ولم يصرّوا على ما فعلوا وهم يعلمون . أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين ﴾ فوصفهم بالكرم والحلم وبالانفاق وكظم الغيظ والعفو عن الناس . ثم لما جاءت الشهوات المحرمات وصفهم بالتوبة منها فقال ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا

لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب إلا الله ، ولم يصرّوا على ما فعلوا ﴾ فوصفهم بالتوبة منها وترك الاصرار عليها لا بترك ذلك بالكلية ، فان النبي ﷺ قال فى الحديث الصحيح « كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة : فالعينان تزنيان وزناهما النظر ، والأذن تزنى وزناها السمع ، واللسان يزنى وزناه المنطق ، واليد تزنى وزناها البطش ، والرجل تزنى وزناها المشى ، والقلب يتمنى ويشتهى والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » . وفى الحديث « كل بنى آدم خطّاء ، وخير الخطائين التوابون » . فلا بد للإنسان من مقدمات الكبيرة ، وكثير منهم يقع فى الكبيرة فيؤمر بالتوبة ، ويؤمرون أن لا يصرّوا على صغيرة ، فانه لا صغيرة مع إصرار ، ولا كبيرة مع استغفار

ويوسف ﷺ صبر على الذنب مطلقاً ، ولم يوجد منه إلا هم تركه لله كتب له به حسنة . وقد ذكر طائفة من المفسرين أنه وجد منه بعض المقدمات ، مثل حل السراويل والجلوس مجلس الخاتن ونحو ذلك ، لكن ليس هذا منقولا نقلا يصدق به ، فان هذا لم ينقل عن النبي ﷺ . ومثل هذه الإسرائيليات إذا لم تنقل عن النبي ﷺ لم يعرف صدقها ، ولهذا لا يجوز تصديقها ولا تكذيبها إلا بدليل ، والله تعالى يقول فى القرآن (يوسف ٢٤) : ﴿ كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء ﴾ فدل القرآن على أنه صرف عنه السوء والفحشاء مطلقاً ، ولو كان قد فعل صغيرة لتاب منها . والقرآن ليس فيه ذكر توبته . ومن وقع منه بعض أنواع السوء والفحشاء لم يكن ذلك قد صرف عنه بل يكون قد وقع وتاب الله عليه منه ، والقرآن يدل على خلاف هذا . وقد شهدت النسوة له أنهن ما علمن عليه من سوء ، ولو كان قد بدت منه هذه المقدمات لكانت المرأة قد رأت ذلك ، وهى من النسوة اللاتى شهدن وقلن ماعلمنا عليه من سوء ، وقالت مع ذلك (يوسف ٣٢) : ﴿ ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ﴾ وقالت (يوسف ٥١) : ﴿ أنا راودته عن نفسه وانه لمن الصادقين ﴾ . وقوله ﴿ سوء ﴾ نكرة فى سياق النفى ، فدل ذلك على أن المرأة لم تر منه سوءاً ، فان الهم فى القلب لم تطلع عليه ، ولو اطلعت عليه فانه إذا تركه لله كان حسنة ، ولو تركه مطلقاً لم يكن حسنة ولا سيئه ، فانه لا إثم فيه إلا مع القول أو العمل

وأما قصة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم صلوات الله عليهم فتلك أعظم ، والواقع فيها من الجانبين ، فما فعلته الأنبياء من الدعوة إلى توحيد الله وعبادته ودينه وإظهار آياته وأمره ونهيه ووعده ووعيده ومجاهدة المكذبين لهم والصبر على أذاهم هو أعظم عند الله ، ولهذا كانوا أفضل من يوسف صلوات الله عليهم أجمعين ، وما صبروا عليه وعنه أعظم من الذى صبر يوسف عليه وعنه ، وعبادتهم لله وطاعتهم وتقواهم وصبرهم بما فعلوه أعظم من طاعة يوسف وعبادته وتقواه ، أولئك أولو العزم الذين خصهم الله بالذكر فى قوله (الأحزاب ٧) : ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى بن مريم ﴾ وقال تعالى (الشورى ١٣) : ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذى أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ﴾ ، وهم يوم القيامة الذين تطلب منهم الأمم الشفاعة ، وبهم أمر خاتم الرسل أن يقتدى فى الصبر فقيل له (الأحقاف ٣٥) : ﴿ فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ولا تستعجل لهم ﴾ . فقصصهم أحسن من قصة يوسف ، ولهذا ثناها الله فى القرآن ، لاسيما قصة موسى . قال الامام أحمد بن حنبل : أحسن أحاديث الأنبياء حديث تكليم الله لموسى

والمقصود هنا أن قوله (يوسف ٣) : ﴿ أحسن القصص ﴾ قد قيل إنه مصدر ، وقيل إنه مفعول به ، والقولان متلازمان . لكن الصحيح أن القصص مفعول به وان كان أصله مصدراً ، فقد غلب استعماله فى المقصوص كما فى لفظ الخبر والنبأ ، والاستعمال يدل على ذلك كما تقدم ذكره ، وقد اعترف بذلك أهل اللغة ، قال الجوهرى : وقد قص عليه الخبر قصصاً ، والاسم أيضاً القصص بالفتح وضع موضع المصدر حتى صار أغلب عليه ، فقوله أحسن القصص كقوله نخبرك أحسن الخبر وننبؤك أحسن النبأ ونحدثك أحسن الحديث . ولفظ الكلام يراد به مصدر كلمه تكليما ، ويراد به نفس القول ، فان القول فيه فعل من القائل هو مسمى المصدر ، والقول ينشأ عن ذلك الفعل ، ولهذا تارة يجعل القول نوعا من العمل لأنه حاصل بعمل ، وتارة يجعل قسيما له يقال : القول والعمل ، وكذلك قد يقال فى لفظ القصص ، والبيان ، والحديث ، والخبر ، ونحو ذلك . فاذا أريد بالقصص ونحوه المصدر الذى

سماه الفعل فهو مستلزم للقول والقول تابع ، وإذا أريد به نفس الكلام والقول فهو مستلزم للفعل تابع للفعل ، فالمصادر الجارية على سنن الأفعال يراد بها الفعل كقولك كلمته تكليما وأخبرته إخباراً ، وأما ما لم يجر على سنن الفعل — مثل الكلام والخبر ونحو ذلك — فان هذا إذا أطلق أريد به القول ، وكذلك قد يقال فى لفظ القصص فان مصدره القياسى قصّاً مثل عده عدا ومده مداً وكذلك قصه قصا ، وأما قصص فليس هو قياس مصدر المضعف ولم يذكروا على كونه مصدراً إلاقوله (الكهف ٦٤) : ﴿ فارتدا على آثارهما قصصا ﴾ وهذا لا يدل على أنه مصدر ، بل قد يكون اسم مصدر أقيم مقامه كقوله (نوح ١٧) : ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتا ﴾ وإن جعل مصدر قص الأثر لم يلزم أن يكون مصدر قص الحديث لأن الحديث خبر ونبأ فكان لفظ قصص كلفظ خبر ونبأ وكلام ، وأسماء المصار فى باب الكلام تتضمن القول نفسه وتدل على فعل القائل بطريق التضمن واللزوم ، فانك إذا قلت : الكلام والخبر والحديث والنبأ والقصص ، لم يكن مثل قولك : التكليم والإنباء والإخبار والتحديث ، ولهذا يقال انه منصوب على المفعول به ، واسم المصدر ينتصب على المصدر كما فى قوله ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتا ﴾ فاذا قال : كلمته كلاما حسنا ، وحدثته حديثا طيبا ، وأخبرته أخباراً سارة ، وقصصت عليه قصصا صادقة ونحو ذلك كان هـــذا منصوبا على المفعول به ، لم يكن هذا كقولك كلمته تكليما وأنبأته إنباء . فتبين أن قوله ﴿ أحسن القصص ﴾ منصوب على المفعول ، وكل ما قصه الله فهو أحسن القصص ، ولكن هذا إذا كان يتضمن معنى المصدر ومعنى المفعول به جاز أن ينتصب على المعنيين جميعا فانهما متلازمان ، تقول : قلت قولا حسنا وقد أسمعته قولا ، ولم يسمع الفعل الذى هو مسمى المصدر وانما سمع الصوت ، وتقول قال يقول قولا فتجعله مصدرا والصوت نفسه ليس هو مسمى المصدر إنما مسمى المصدر الفعل المستلزم للصوت ولكن هما متلازمان

ولهذا تنازع أهل السنة والحديث فى التلاوة والقرآن هل هى القرآن المتلو أم لا ، وقد تفطن ابن قتيبة وغيره لما يناسب هذا المعنى وتكلم عليه ، وسبب الاشتباه أن المتلوّ هو القرآن نفسه الذى هو الكلام ، والتلاوة قد يراد بها هذا ، وقد يراد بها

نفس حركة التالى وفعله ، وقد يراد بها الأمران جميعا ، فمن قال : التلاوة هى المتلو ، أراد بالتلاوة نفس القرآن المسموع وذلك هو المتلو ، ومن قال غيره أراد بالتلاوة حركة العبد وفعله وتلك ليست هى القرآن ، ومن نهى عن أن يقال التلاوة هى المتلو أو غير المتلو فلأن لفظ التلاوة يجمع الأمرين ، كما نهى الامام أحمد وغيره عن أن يقال لفظى بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق لأن اللفظ يراد به الملفوظ نفسه الذى هو كلام الله ويراد به مصدر لفظ يلفظ لفظا وهو فعل العبد ، وأطلق قوم من أهل الحديث أن لفظى بالقرآن غير مخلوق ، وأطلق ناس آخرون أن لفظى به مخلوق ، قال ابن قتيبة : لم يتنازع أهل الحديث فى شىء من أقوالهم إلا فى مسألة اللفظ ، وهذا كان تنازع أهل الحديث والسنة الذين كانوا فى زمن أحمد بن حنبل ، وأصحابه الذين أدركوه ، ثم جاء بعد هؤلاء طائفة قالوا : التلاوة غير المتلو ، وأرادوا بالتلاوة نفس كلام الله العربى الذى هو القرآن ، وأرادوا بالمتلو معنى واحداً قائما بذات الله .
وقال آخرون : التلاوة هى المتلو ، وأرادوا بالتلاوة نفس الأصوات المسموعة من القرآن ، جعلوا ما سمع من الأصوات هو نفس الكلام الذى ليس بمخلوق ، ولم يميزوا بين سماع الكلام من المتكلم وبين سماعه من المبلغ له عنه ، فزاد كل من هؤلاء وهؤلاء من البدع ما لم يكن يقوله أحد من أهل السنة والعلم ، فلم يكن من أهل السنة من يقول : إن القرآن العربى ليس هو كلام الله ، ولا يجعل المتلوّ مجرد معنى ، ولا كان فيهم من يقول : إن أصوات العباد — وغيرها من خصائصهم — غير مخلوق ، بل هم كلهم متفقون على أن القرآن المتلوّ هو القرآن العربى الذى نزله روح القدس من الله بالحق ، وهو كلام الله الذى تكلم به . ولكن تنازعوا فى تلاوة العباد له : هل هى القرآن نفسه ، أم هى الفعل الذى يقرأ به القرآن ؟ والتحقيق أن لفظ « التلاوة » يراد به هذا وهذا ، ولفظ « القرآن » يراد به المصدر ويراد به الكلام ، قال الله تعالى (القيامة (١٧ - ١٩) : ﴿ إن علينا جمعه وقرآنه ، فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ، ثم إن علينا بيانه ﴾ وفى الصحيحين عن ابن عباس قال : إن علينا أن نجمعه فى قلبك ، وتقرأه بلسانك . وقال أهل العربية : يقال قرأت الكتاب قراءة وقرآنا ، ومنه قول حسان :

ضحوا بأشمط عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحا وقرآنا

وقد قال تعالى (النحل ٩٨) : ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ وقال تعالى (الاسراء ٤٥) : ﴿ وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا ﴾ وقال تعالى (الأعراف ٢٠٤) : ﴿ وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾ وهم إنما يستمعون الكلام نفسه ، لايستمعون مسمى المصدر الذى هو الفعل فان ذلك لا يسمع ، فقوله (يوسف ٣) ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص ﴾ من هذا الباب ، من باب نقرأ عليك أحسن القصص ، ونتلو عليك أحسن القصص ، كما قال تعالى (القصص ٣) : ﴿ نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق ﴾ وقال (القيامة ١٨) : ﴿ فاذا قرأناه ﴾ قال ابن عباس أى قراءة جبريل ﴿ فاتبع قرآنه ﴾ فاستمع له حتى يقضى قراءته . والمشهور فى قوله ﴿ وإذا قرأت القرآن ﴾ أنه منصوب على المفعول به ، فكذلك أحسن القصص ، لكن فى كلاهما معنى المصدر أيضا كما تقدم ، ففيه معنى المفعول به ومعنى المصدر جميعا ، وقد يغلب هذا كما فى قوله (القيامة ١٧) ﴿ إن علينا جمعه وقرآنه ﴾ فالمراد هنا نفس مسمى المصدر ، وقد يغلب هذا تارة كما فى قوله (الاعراف ٢٠٤) : ﴿ فاستمعوا له وأنصتوا ﴾ وقوله (الاسراء ٨٨) : ﴿ قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾ وقوله (الاسراء ٩) : ﴿ ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم ﴾ وغالب ما يذكر لفظ « القرآن » إنما يراد به نفس الكلام ، لا يراد به التكلم بالكلام الذى هو مسمى المصدر ، ومثل هذا كثير فى اللغة يكون أمران متلازمان إما دائما وإما غالبا فيطلق الاسم عليهما ويغلب هذا تارة وهذا تارة ، وقد يقع على أحدهما مفرداً كلفظ « النهر » و « القرية » و « الميزاب » ونحو ذلك مما فيه حال ومحل ، فالاسم يتناول مجرى الماء والماء الجارى ، وكذلك لفظ القرية يتناول المساكن والسكان ، ثم تقول حفر النهر فالمراد به المجرى ، وتقول جرى النهر فالمراد به الماء ، وتقول جرى الميزاب تعنى الماء ، ونصب الميزاب تعنى الخشب . وقال تعالى (النحل ١١٢) : ﴿ وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع ﴾ والمراد السكان فى المكان وقال تعالى (الأعراف

٤) : ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون ﴾ وقال تعالى (يوسف ٨٢) : ﴿ واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها ﴾ وقال تعالى (الكهف ٥٩) : ﴿ وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا ﴾ وقال تعالى (هود ١٠٢) : ﴿ وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة ﴾ وقال تعالى (الشورى ٧) : ﴿ لتنذر أم القرى ومن حولها ﴾ وقال تعالى (الحج ٤٥) : ﴿ فكأين من قرية أهلكناها وهى ظالمة فهى خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد ﴾ والخاوى على عروشه المكان لا السكان ، وقال تعالى (البقرة ٢٥٩) : ﴿ أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها ﴾ لما كان المقصود بالقرية هم السكان كان إرادتهم أكثر فى كتاب الله ، وكذلك لفظ النهر لما كان المقصود هو الماء كان إرادته أكثر كقوله (الأنعام ٦) : ﴿ وجعلنا الأنهار تجرى من تحتهم ﴾ وقوله (الكهف ٣٣) : ﴿ وفجرنا خلالهما نهراً ﴾ فهذا كثير ، أكثر من قولهم حفرنا النهر . وكذلك إطلاق لفظ القرآن على نفس الكلام أكثر من إطلاقه على نفس التكلم . وكذلك لفظ الكلام والقول والقصص وسائر أنواع الكلام يراد بها نفس الكلام أكثر مما يراد بها فعل المتكلم ، وهذه الأمور لبسطها موضع آخر

والمقصود هنا أن قوله تعالى (يوسف ٣) : ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص ﴾ المراد الكلام الذى هو أحسن القصص ، وهو عام فى كل ما قصه الله ، لم يخص به سورة يوسف ، ولهذا قال ﴿ بما أوحينا إليك هذا القرآن ﴾ ولم يقل بما أوحينا إليك هذه السورة ، والآثار المأثورة فى ذلك عن السلف تدل كلها على ذلك ، وعلى أنهم كانوا يعتقدون أن القرآن أفضل من سائر الكتب ، وهو المراد . والمراد من هذا حاصل على كل تقدير ، فسواء كان أحسن القصص مصدراً أو مفعولا أو جامعا للأمرين فهو يدل على أن القرآن وما فى القرآن من القصص أحسن من غيره ، فانا قد ذكرنا أنهما متلازمان فأيهما كان أحسن كان الآخر أحسن . فتبين أن قوله تعالى ﴿ أحسن القصص ﴾ كقوله (الزمر ٢٣) : ﴿ الله نزل أحسن الحديث ﴾ والآثار السلفية تدل على ذلك

والسلف كانوا مقرين بأن القرآن أحسن الحديث وأحسن القصص ، كما أنه

المهيمن على ما بين يديه من كتب السماء ، فكيف يقال : ان كلام الله كله لا فضل لبعضه على بعض ! روى ابن أبي حاتم عن المسعودى عن القاسم أن أصحاب رسول الله ﷺ ملوا ملة فقالوا : حدثنا يا رسول الله ، فأنزل الله (يوسف ٣) ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص ﴾ ثم ملوا ملة فقالوا : حدثنا يا رسول الله ، فنزلت (الزمر ٢٣) ﴿ الله نزل أحسن الحديث ﴾ ، ثم ملوا ملة فقالوا : حدثنا يا رسول الله ، فأنزل الله (الحديد ١٦) : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ﴾ . وقد روى أبو عبيد فى فضائل القرآن عن بعض التابعين فقال : حدثنا حجاج عن المسعودى عن عون بن عبد الله بن عتبة قال : مل أصحاب رسول الله ﷺ ملة فقالوا : يا رسول الله حدثنا ، فأنزل الله تعالى : ﴿ الله نزل أحسن الحديث ﴾ قال ثم نعته فقال ﴿ كتابا متشابها مثانى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ﴾ إلى آخر الآية ، قال : ثم ملوا ملة أخرى فقالوا : يا رسول الله ، حدثنا شيئاً فوق الحديث ودون القرآن ، يعنون القصص ، فأنزل الله (يوسف ١-٣) : ﴿ الر . تلك آيات الكتاب المبين ـ إلى قوله ـ نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الغافلين ﴾ قال : فان أرادوا الحديث دلهم على أحسن الحديث ، وان أرادوا القصص دلهم على أحسن القصص . ورواه ابن أبي حاتم بإسناد حسن مرفوعا عن مصعب بن سعد عن سعد قال : نزل على رسول الله ﷺ القرآن فتلاه عليهم زماناً ، فقالوا : يا رسول الله ، لو قصصت علينا . فأنزل الله تعالى ﴿ الر . تلك آيات الكتاب المبين ... نحن نقص عليك أحسن القصص ﴾ فتلاه عليهم زماناً . ولما كان القرآن أحسن الكلام نهوا عن اتباع ما سواه ، قال تعالى (العنكبوت ٥١) : ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ﴾ . وروى النسائى وغيره عن النبى ﷺ أنه رأى بيد عمر بن الخطاب : لو كان موسى حيا ثم اتبعتموه وتركتمونى لضللتم . وفى رواية : ما وسعه إلا اتباعى . وفى لفظ : فتغير وجه النبى ﷺ لما عرض عليه عمر ذلك ، فقال له بعض الأنصار : يا ابن الخطاب ، ألا ترى إلى وجه رسول الله ﷺ ؟ فقال عمر : رضينا بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا . ولهذا كان الصحابة ينهون عن اتباع كتب غير القرآن . وعمر انتفع

بهذا حتى انه لما فتحت الاسكندرية وجد فيها كتب كثيرة من كتب الروم فكتبوا فيها إلى عمر فأمر بها أن تحرق [1] وقال : حسبنا كتاب الله . وروى ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا اسماعيل بن خليل حدثنا على بن مسهر حدثنا عبد الرحمن بن اسحاق عن خليفة بن قيس عن خالد بن عرفطة قال : كنت عند عمر بن الخطاب ، إذ أتى برجل من عبد القيس مسكنه بالسوس . فقال له عمر : أنت فلان ابن فلان العبدى ؟ قال : نعم . قال : وأنت النازل بالسوس ؟ قال : نعم . فضربه بقناة معه ، فقال له : ما ذنبى ؟ قال فقرأ عليه (يوسف ١ - ٣) ﴿ الر . تلك آيات الكتاب المبين ... نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الغافلين ﴾ فقرأها عليه ثلاث مرات وضربه ثلاث ضربات ، ثم قال له عمر : أنت الذى انتسخت كتاب دانيال ؟ قال : نعم . قال : اذهب فامحه بالحميم والصوف الأبيض ، ولا تقرأه ولا تقرئه أحداً من الناس . فقرأ عليه عمر هذه الآية ليبين له أن القرآن أحسن القصص فلا يحتاج معه إلى غيره . وهذا يدل على أن القصص عام لا يختص بسورة يوسف ، ويدل على أنهم كانوا يعلمون أن القرآن أفضل من كتاب دانيال ونحوه من كتب الأنبياء . وكذلك مثل هذه القصة مأثورة عن ابن مسعود لما أتى بما كتب من الكتب محاه وذكر فضيلة القرآن كما فعل عمر رضى الله عنهما . وروى ابن أبي حاتم عن قتادة ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص ﴾ قال : من الكتب الماضية وأمور الله السالفة فى الأمم ﴿ بما أوحينا اليك هذا القرآن ﴾ وهذا يدل على أن أحسن القصص يعم هذا كله ، بل لفظ « القصص » يتناول ما قصه الأنبياء من آيات الله غير أخبار الأمم كقوله تعالى (الأنعام ١٣٠) : ﴿ ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتى وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا ﴾ وقال فى موضع آخر (الزمر ٧١) . ﴿ يتلون عليكم آيات ربكم ﴾ وقد قال تعالى (المائدة ٤٨) : ﴿ وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ﴾ وروى ابن أبي حاتم بالاسناد المعروف عن ابن عباس قال : مؤتمنا عليه ، قال : وروى عن عكرمة والحسن وسعيد

---

(١) عند تمحيص هذا الخبر تبين أنه ليس له أصل فى النصوص القديمة ، وكتب الاسكندرية أحرقها الروم قبل الفتح الاسلامى

ابن جبير وعطاء الخراسانى أنه الأمين . وروى من تفسير الوالبى عن ابن عباس قال : المهيمن الأمين ، قال : على كل كتاب قبله . وكذلك عن الحسن قال : مصدقا بهذه الكتب وأمينا عليها . ومن تفسير الوالبى أيضا عن ابن عباس ومهيمنا عليه قال : شهيداً وكذلك قال السدى عن ابن عباس . وقال فى قوله « ومهيمنا عليه » على كل كتاب قبله . قال : وروى عن سعيد بن جبير وعكرمة وعطية وعطاء الخراسانى ومحمد بن كعب وقتادة والسدّى وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم نحو ذلك ، وابن أبى حاتم قد ذكر فى أول كتابه فى التفسير أنه طلب منه إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصح الأسانيد وأنه تحرى اخراجه بأصح الأخبار اسناداً وأشبعها متنا ، وذكر اسناده عن كل من نقل عنه شيئا

فالسلف كلهم متفقون على أن القرآن هو المهيمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب ، ومعلوم أن المهيمن على الشيء أعلى منه مرتبة . ومن أسماء الله « المهيمن » ، ويسمى الحاكم على الناس القائم بأمورهم « المهيمن » . قال المبرد والجوهرى وغيرهما : المهيمن فى اللغة المؤتمن . وقال الخليل : الرقيب الحافظ ، وقال الخطابى : المهيمن الشهيد . قال وقال بعض أهل اللغة : الهيمنة القيام على الشيء والرعاية له ، وأنشد :

ألا إن خير الناس بعد نبيهم   مهيمنه التاليه فى العرف والنكر

يريد القائم على الناس بالرعاية لهم . وفى مهيمن قولان : قيل أصله مؤيمن والهاء مبدلة من الهمزة ، وقيل بل الهاء أصلية . وهكذا القرآن فانه قرر ما فى الكتب المتقدمة من الخبر عن الله وعن اليوم الآخر ، وزاد ذلك بيانا وتفصيلا وبين الأدلة والبراهين على ذلك وقرر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين وقرر الشرائع الكلية التى بعثت بها الرسل كلهم وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين وبين عقوبات الله لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها وبين ما حرّف منها وبدل وما فعله أهل الكتاب فى الكتب المتقدمة وبين أيضا ما كتموه مما أمر الله ببيانه وكل ما جاءت به النبوات بأحسن الشرائع والمناهج التى نزل بها القرآن ، فصارت له الهيمنة

على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة ، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ما حرف منها وهو حاكم باقرار ما أقره الله ونسخ ما نسخه ، فهو شاهد فى الخبريات حاكم فى الأمريات . وكذلك معنى الشهادة والحكم يتضمن إثبات ما أثبته الله من صدق ومحكم ، وإبطال ما أبطله من كذب ومنسوخ ، وليس الإنجيل مع التوراة ولا الزبور بهذه المثابة ، بل هى متبعة لشريعة التوراة إلا يسيراً نسخه الله بالانجيل ، بخلاف القرآن . ثم إنه معجز فى نفسه لا يقدر الخلائق أن يأتوا بمثله ، ففيه دعوة الرسول وهو آية الرسول وبرهانه على صدقه ونبوته ، وفيه ما جاء به الرسول وهو نفسه برهان على ما جاء به ، وفيه أيضا من ضرب الأمثال وبيان الآيات على تفضيل ما جاء به الرسول ما لو جمع اليه علوم جميع العلماء لم يكن ما عندهم إلا بعض ما فى القرآن . ومن تأمل ما تكلم به الأولون والآخرون فى أصول الدين والعلوم الإلهية وأمور المعاد والنبوات والأخلاق والسياسات والعبادات وسائر ما فيه كمال النفوس وصلاحها وسعادتها ونجاتها لم يجد عند الأولين والآخرين من أهل النبوات ومن أهل الرأى كالمتفلسفة وغيرهم إلا بعض ما جاء به القرآن ، ولهذا لم تحتج الأمة مع رسولها وكتابها إلى نبى آخر وكتاب آخر ، فضلا عن أن تحتاج إلى شىء لا يستقل بنفسه غيره سواء كان من علم المحدَّثين والملهمين أو من علم أرباب النظر والقياس الذين لا يعتصمون مع ذلك بكتاب منزل من السماء . ولهذا قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح « انه كان فى الأمم قبلكم محدَّثون ، فان يكن فى أمتى أحد فعمر » . فعلق ذلك تعليقا فى أمته مع جزمه به فيمن تقدم ، لأن الأمم قبلنا كانوا محتاجين إلى المحدَّثين كما كانوا محتاجين إلى نبى بعد نبى ، وأما أمة محمد ﷺ فأغناهم الله برسولهم وكتابهم عن كل ما سواه ، حتى أن المحدث منهم كعمر بن الخطاب رضى الله عنه إنما يؤخذ منه ماوافق الكتاب والسنة ، وإذا حدث شيئا فى قلبه لم يكن له أن يقبله حتى يعرضه على الكتاب والسنة ، وكذلك لا يقبله إلا إن وافق الكتاب والسنة . وهذا باب واسع فى فضائل القرآن على ما سواه

والمقصود أن نبين أن مثل هذا هو من العلم المستقر فى نفوس الأمة السابقين والتابعين ، ولم يعرف قط أحد من السلف رد مثل هذا ، ولا قال : لا يكون كلام

الله بعضه أشرف من بعض ، فانه كله من صفات الله ونحو ذلك ، إنما حدث هــذا الانـكار لما ظهرت بدع الجهمية الذين اختلفوا فى الـكتاب وجعلوه عضين

وممن ذكر تفضيل بعض القرآن على بعض فى نفسه أصحاب الشافعى وأحمد وغيرهما كالشيخ أبى حامد الاسفرائينى والقاضى أبى الطيب وأبى اسحق الشيرازى وغيرهم ، ومثل القاضى أبى يعلى والحلوانى الـكبير وابنه عبد الرحمن وابن عقيل ، قال أبو الوفاء ابن عقيل فى كتاب الواضح فى أصول الفقه فى احتجاجه على أن القرآن لا ينسخ بالسنة قال : فمن ذلك قوله (البقرة ١٠٦) : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ وليست السنة مثل القرآن ولا خيراً منه ، فبطل النسخ بها لأنه يؤدى إلى المحال وهو كون خبره بخلاف مخبره وذلك محال على الله ، فما أدى إليه فهو محال . قال : فان قيل أصل استدلالـكم مبنى على أن المراد بالخير الفضل ، وليس المراد به ذلك وانما المراد نأت بخير منها لـكم ، وذلك يرجع إلى أحد أمرين فى حقنا : إما سهولة فى التـكليف فهو خير عاجل ، أو أكثر ثوابا لـكونه أثقل وأشق ويكون نفعا فى الآجل والعاقبة ، وكلاهما قد يتحقق بطريق السنة . ويحتمل : نأت بخير منها لا ناسخا لها ، بل يكون تـكليفا مبتدأ هو خير لـكم وان لم يكن طريقه القرآن الناسخ ولا السنة الناسخة . قالوا : يوضح هذه التأويلات أن القرآن نفسه ليس بعضه خيراً من بعض ، فلا بد أن يصرفوا اللفظ عن ظاهره من خير يعود إلى التـكليف لا إلى الطريق . وقال فى الجواب : قولهم الخير يرجع إلى ما يخصنا من سهولة أو ثواب لا يصح ، لأنه لو أراد ذلك لقال « لـكم » فلما حذف ذلك دل على مايقتضيه الاطلاق وهو كون الناسخ خيراً من جهة نفسه وذاته ومن جهة الانتفاع به فى العاجل والآجل على أن ظاهره يقتضى : بآيات خير منها ، فان ذلك يعود إلى الجنس كما إذا قال القائل : ما آخذ منك ديناراً إلا أعطيك خيراً منه ، لا يعقل بالاطلاق إلا ديناراً خيراً منه فيتخير من الجنس أولا ثم النفع ، فأما أن يرجع ذلك إلى ثوب أو عرض غير الدينار فلا ، وفى آخر الآية ما يشهد بأنه أراد به القرآن لأنه قال (البقرة ١٠٦) : ﴿ ألم تعلم أن الله على كل شىء قدير ﴾ ووصفه لنفسه بالقدرة يدل على أن الذى يأتى به هو أمر يرجع اليه دون غيره ، وكذلك قوله ﴿ أو مثلها ﴾ يشهد لما ذكرناه ، لأن المماثلة

يقتضى اطلاقها من كل وجه ، لا سيما وقد أنثها تأنيث الآية ، فكأنه قال : نأت بآية خير منها أو بآية مثلها

قلت : وأيضا فلا يجوز أن يراد بالخير من جهة كونه أخف عملا أو أشق وأكثر ثوابا ، لأن هذين الوصفين ثابتان لكل ما أمر الله به مبتدأ وناسخا ، فانه إما أن يكون أيسر من غيره فى الدنيا وإما أن يكون أشق فيكون ثوابه أكثر ، فاذا كانت هذه الصفة لازمة لجميع الأحكام لم يحسن أن يقال ما ننسخ من حكم نأت بخير منه أو مثله ، فان المنسوخ أيضا يكون خيراً ومثلا بهذا الاعتبار ، فانهم إن فسروا الخير بكونه أسهل فقد يكون المنسوخ أسهل فيكون خيرا ، وإن فسروه بكونه أعظم أجرا لمشقته فقد يكون المنسوخ كذلك ، والله قد أخبر أنه لا بد أن يأتى بخير مما ينسخه أو مثله ، فلا يأتى بما هو دونه . وأيضا فعلى ما قالوه لا يكون شىء خيرا من شىء ، بل ان كان خيرا من جهة السهولة فذلك خير من جهة كثرة الأجر . قال ابن عقيل : وأما قولهم إن القرآن فى نفسه لا يتخاير ولا يتفاضل فعلم أنه لم يرد به الخير الذى هو الأفضلية ، فليس كذلك ، فان توحيد الله الذى فى سورة الاخلاص وما ضمنها من نفى التجزّى والانقسام أفضل من « تبت » المتضمنة ذم أبى لهب وذم زوجته ، إن شئت فى كون المدح أفضل من القدح ، وإن شئت فى الإعجاز فان تلاوة غيرها من الآيات التى تظهر منها الفصاحة والبيان أفضل ، وليس من حيث كان المتكلم واحدا لا يكون التفاضل لمعنى يعود إلى الكلام ثانيا كما أن المرسل واحد لذى النون وابراهيم ، وابراهيم أفضل من ذى النون . قال : وأما قولهم ﴿ نأت بخير منها ﴾ لا يكون ناسخا بل مبتدأ فلا يصح ، لأنه خرج مخرج الجزاء مجزوما ، وهذا يعطى البدلية والمقابلة ، مثل قولهم : إن تكرمنى إكرمك وان أطعتنى أطعتك ، يقتضى أن يكون الجزاء مقابلة وبدلا ، لا فعلا مبتدأ

قلت : المقصود هنا ذكر ما نصره — من كون القرآن فى نفسه بعضه خيراً من بعض — ليس المقصود الكلام فى مسألة النسخ ، وكذلك غير هؤلاء صرحوا بأن بعض القرآن قد يكون خيراً من بعض ، وممن ذكر ذلك أبو حامد الغزالى فى كتابه جواهر القرآن قال : لعلك تقول قد توجه قصدك فى هذه التنبيهات إلى تفضيل بعض

آيات القرآن على بعض ، والكل كلام الله ، فكيف يفارق بعضها بعضاً وكيف يكون بعضها أشرف من بعض ؟ فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسى وآية المداينات ، وبين سورة الاخلاص وسورة تبت ، وترتاع من اعتقاد الفرق نفسك الخوّارة المستغرقة فى التقليد ، فقلد صاحب الشرع صلوات الله عليه وسلامه ، فهو الذى أنزل عليه القرآن وقال « قلب القرآن يس » ، وقد دلت الأخبار على شرف بعضه على بعض فقال « فاتحة الكتاب أفضل سور القرآن » وقال « آية الكرسى سيدة آى القرآن » وقال « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » والأخبار الواردة فى فضائل قوارع القرآن ، وتخصص بعض السور والآيات بالفضل ، وكثرة الثواب فى تلاوتها لا تحصى ، فاطلبه من كتب الحديث إن أردت . وننبهك الآن على معنى هذه الأخبار الأربعة فى تفضيل هذه السور

قلت : وسنذكر إن شاء الله ماذكره فى تفضيل ﴿قل هو الله أحد﴾ . وممن ذكر كلام الناس فى ذلك وحكى هذا القول عمن حكاه من السلف القاضى عياض فى شرح مسلم ، قال فى قول النبى ﷺ لأبىّ « أتدرى أى آية من كتاب الله أعظم » وذكر آية الكرسى : فيه حجة لتفضيل بعض القرآن على بعض ، وتفضيل القرآن على سائر كتب الله عند من اختاره ، منهم إسحق بن راهويه وغيره من العلماء والمتكلمين . قال : وذلك راجع إلى عظم أجر قارئ ذلك وجزيل ثوابه على بعضه أكثر من سائره . قال : وهذا مما اختلف أهل العلم فيه ، فأبى ذلك الأشعرى وابن الباقلانى وجماعة من الفقهاء وأهل العلم لأن مقتضى الأفضل نقص المفضول عنه ، وكلام الله لا يتبعض . قالوا : وما ورد من ذلك بقوله « أفضل » و « أعظم » لبعض الآى والسور فمعناه عظيم وفاضل . قال : وقيل كانت آية الكرسى أعظم لأنها جمعت اصـــول الأسماء والصفات من الإلهية والحياة والوحدانية والعلم والملك والقدرة والإرادة ، وهذه السبعة قالوا هى أصول الأسماء والصفات

قلت : المقصود ما ذكره من كلام العلماء ، وأما قول القائل إن هذه السبعة هى أصول الأسماء فهذه السبعة عند كثير من المتكلمين هى المعروفة بالعقل ، وما سواها قالوا إنما يعلم بالسمع ، وهذا أمر يرجع إلى طريق علمنا لا إلى أمر حقيقى ثابت لها

فى نفس الأمر ، فكيف والجمهور على أن ما سواهـا قد يعلم بالعقل أيضا كالمحبة والرضا والأمر والنهى ، ومذهب ابن كلاب وأكثر قدماء الصفاتية أن العلو من الصفات العقلية ، وهو مذهب أبى العبـاس القلانسى والحارث المحاسبي ومذهب طوائف من أهل الكلام والحديث والفقه ، وهو آخر قولى القاضى أبى يعلى وأبى الحسن بن الزاغوانى وغيره ، ومذهب ابن كرام وأصحابه ، وهو قول عامة أئمة الحديث والفقه والتصوف ، وكذلك ما فسره القاضى عياض من قول المفضلين إن المراد كثرة الثواب ، فهذا لا ينازع فيه الاشعرى وابن الباقلانى ، فان الثواب مخلوق من مخلوقات الله تعالى فلا ينازع أحد فى أن بعضه أفضل من بعض ، وانما النزاع فى نفس كلام الله الذى هو كلامه فحكايته النزاع يناقض ما فسر به قول المثبتة . وقد بين مأخذ الممتنعين عن التفضيل : منهم من نفى التفاضل فى الصفات مطلقـاً بناء ـ على أن القديم لا يتفاضل ، والقرآن من الصفات ـ ومنهم من خص القرآن بأنه واحد على أصله فلا يعقل فيه معنيان فضلا أن يعقل فيه فاضل ومفضول ، وهـــذا أصل أبى الحسن ومن وافقه كما سنبينه إن شاء الله تعالى . وهؤلاء الذين ذكرنا أقوالهم فى أن كلام الله يكون بعضه أفضل من بعض ليس فيهم أحد من القائلين بأن كلام الله مخلوق ـ كما يقول ذلك من يقول من أهل البدع كالجهمية والمعتزلة ـ بل كل هؤلاء يقولون : ان كلام الله غير مخلوق ، ولو تتبع ذكر من قال ذلك لكثروا ، فان هـذا قول جماهير المسلمين من السلف والخلف أهل السنة وأهل البدعة . أما السلف ـ كالصحابة والتابعين لهم بإحسان ـ فلم يعرف لهم فى هذا الاصل تنازع ، بل الآثار متواترة عنهم به . واشتهر القول بانكار تفاضله بعد المائتين لما أظهرت الجهمية القول بأن القرآن مخلوق . واتفق أئمة السنة وجماهير الأمة على انكار ذلك ورده عليهم . وظنت طائفة كثيرة ـ مثل أبى محمد بن كلاب ومن وافقه ـ أن هذا القول لا يمكن رده إلا إذا قيل إن الله لم يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا كلم موسى حين أتاه ، ولا قال للملائكة اسجدوا لآدم بعد أن خلقه ، ولا يغضب على أحد بعد أن يكفر به ، ولا يرضى عنه بعد أن يطيعه ، ولا يحبه بعد أن يتقرب اليه بالنوافل ، ولا يتكلم بكلام بعد كلام فتكون كلماته لا نهاية لها ، إلى غير ذلك مما ظنوا انتفاءه عن الله . وقالوا إنما يمكن مخالفة

هؤلاء إذا قيل بأن القرآن وغيره من الكلام لازم لذات الله تعالى ، لم يزل ولا يزال يتكلم بكل كلام له كقوله : يا آدم ، يا نوح . وصاروا طائفتين : طائفة تقول إنه معنى واحد قائم بذاته ، وطائفة تقول إنه حروف أو حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أزلا وأبداً ، وان كانت مترتبة فى ذاتها ترتبا ذاتيا لا ترتبا وجودياً ، كما قد بين مقالات الناس فى كلام الله فى غير هذا الموضع . والأولون عندهم كلام الله شيء واحد لا بعض له ، فضلا عن أن يقال بعضه أفضل من بعض . والآخرون يقولون : هو قديم لازم لذاته ، والقديم لا يتفاضل . وربما نقل عن بعض السلف فى قوله تعالى (البقرة ١٠٦) : ﴿ نأت بخير منها ﴾ أنه قال : خير لكم منها ، أو أنفع لكم . فيظن الظان أن ذلك القائل موافق لهؤلاء ، وليس كذلك ، بل مقصوده بيان وجه كونه خيراً وهو أن يكون أنفع للعباد ، فان ما كان أكثر من الكلام نفعاً للعباد كان فى نفسه أفضل ، كما بين فى موضعه . وصار من سلك مسلك الكلابية من متأخرى أصحاب أحمد ومالك والشافعى وغيرهم يظنون أن القول بتفاضل كلام الله بعضه على بعض إنما يمكن على قول المعتزلة ونحوهم الذين يقولون انه مخلوق ، فان القائلين بأنه مخلوق يرون فضل بعضه على بعض فضل مخلوق على مخلوق ، وتفضيل بعض المخلوقات على بعض لا ينكره أحد . فاذا ظن أولئك أن القول بتفضيل بعض كلام الله على بعض مستلزم لكون القرآن مخلوقا فروا من ذلك وأنكروا القول به لأجل ماظنوه من التلازم ، وليس الامر كما ظنوه ، بل سلف الامة وجمهورها يقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وكذلك سائر كلام الله غير مخلوق . ويقولون مع ذلك : إن كلام الله بعضه أفضل من بعض ، كما نطق بذلك الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين من غير خلاف يعرف فى ذلك عنهم . وحدثنا أبى عن جدنا أبى البركات وصاحبه أبى عبد الله بن عبد الوهاب أنهما نظرا فيما ذكره بعض المفسرين من الأقوال فى قوله ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ، وأظنه كان نظرهم فى تفسير أبى عبد الله محمد بن تيمية ، فلما رأيا تلك الاقوال قالا : هذا إنما يجيء على قول المعتزلة . وزار مرة أبو عبد الله بن عبد الوهاب هذا لشيخنا أبى زكرياء بن الصيرفى وكان مريضا ، فدعا أبو زكرياء بدعاء مأثور عن الامام أحمد يقول فيه « أسألك بقدرتك

التى قدرت بها أن تقول للسموات والارض ائتيا طوعا أو كرهاً قالتا آتينا طائعين ـ أن تفعل بنا كذا وكذا . فلما خرج الناس من عنده قال له : ماهذا الدعاء الذى دعوت به ؟ هذا إنما يجىء على قول المعتزلة الذين يقولون القرآن مخلوق ، فأما أهل السنة فلا يقال عندهم قَدَرَ أن يتكلم ، أو يقول ، فان كلامه قديم لازم لذاته لا يتعلق بمشيئته وقدرته . وكان أبو عبد الله بن عبد الوهاب رحمه الله قد تلقى هذا عن البحوث التى يذكرها أبو الحسن بن الزاغوانى وأمثاله ، وقبله أبو الوفاء بن عقيل وأمثاله ، وقبلهما القاضى أبو يعلى ونحوه ، فان هؤلاء وأمثالهم من أصحاب مالك والشافعى ـ كأبى الوليد الباجى وأبى المعالى الجوينى ـ وطائفة من أصحاب أبى حنيفة يوافقون ابن كلاب على قوله : إن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وعلى قوله : إن القرآن لازم لذات الله ، بل يظنون إن هذا قول السلف ـ قول أحمد بن حنبل ومالك والشافعى وسائر السلف ـ الذين يقولون : القرآن غير مخلوق ، حتى ان من سلك مسلك السالمية من هؤلاء ـ كالقاضى وابن عقيل وابن الزاغونى ـ يصرحون بأن مذهب أحمد أن القرآن قديم ، وأنه حروف وأصوات ، وأحمد بن حنبل وغيره من الأئمة الأربعة لم يقولوا هذا قط ولا ناظروا عليه ، ولكنهم وغيرهم من أتباع الأئمة الأربعة لم يعرفوا أقوالهم فى بعض المسائل ، ولكن الذين ظنوا أن قول ابن كلاب وأتباعه هو مذهب السلف من أن القرآن غير مخلوق هم الذين صاروا يقولون : إن كلام الله بعضه أفضل إنما يجىء على قول أهل البدع الجهمية والمعتزلة ، كما صار يقول ذلك طوائف من أتباع الأئمة كما سنذكره من أقوال بعض أصحاب مالك والشافعى ، ولم يعلموا أن السلف لم يقل أحد منهم بهذا ، بل أنكروا على ابن كلاب هذا الأصل ، وأمر أحمد بن حنبل وغيره بهجر الكلابية على هذا الأصل ، حتى هجر الحارثَ المحاسبى لأنه كان صاحب ابن كلاب ، وكان قد وافقه على هذا الأصل ثم روى عنه أنه رجع عن ذلك ، وكان أحمد يحذر عن الكلابية . وكان قد وقع بين أبى بكر بن خزيمة الملقب بامام الأئمة وبين بعض أصحابه مشاجرة على هذا الاصل لانهم كانوا يقولون بقول ابن كلاب ، وقد ذكر قصتهم الحاكم أبو عبد الله النيسابورى فى (تاريخ نيسابور) ، وبسطُ الكلام على هذا الاصل له موضع آخر ، وإنما نبهنا على المآخذ التى تعرف بها حقائق الاقوال

(فصل) وفى الجملة فدلالة النصوص النبوية والآثار السلفية والاحكام الشرعية والحجج العقلية على أن كلام الله بعضه أفضل من بعض هو من الدلالات الظاهرة المشهورة . وأيضاً فان القرآن وان كان كله كلام الله ، وكذلك التوراة والإنجيل والاحاديث الإلهية التي يحكيها الرسول عن الله تبارك وتعالى كقوله « يا عبادى ، إنى حرّمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا » الحديث وكقوله « من ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى » ، وأمثال ذلك ، هى وان اشتركت فى كونها كلام الله فمعلوم أن الكلام له نسبتان : نسبة إلى المتكلم به ، ونسبة إلى المتكلم فيه . فهو يتفاضل باعتبار النسبتين ، وباعتبار نفسه أيضاً ، مثل الكلام الخبرى له نسبتان : نسبة إلى المتكلم المخبر ، ونسبة إلى المخبر عنه المتكلم فيه . فقل هو الله أحد وتبت يدا أبى لهب كلاهما كلام الله ، وهما مشتركان من هذه الجهة ، لكنهما متفاضلان من جهة المتكلم فيه المخبر عنه : فهذه كلام الله وخبره الذى يخبر به عن نفسه ، وصفته التى يصف بها نفسه ، وكلامه الذى يتكلم به عن نفسه . وهذه كلام الله الذى يتكلم به عن بعض خلقه ، ويخبر به عنه ويصف به حاله ، وهما فى هذه الجهة متفاضلان بحسب تفاضل المعنى المقصود بالكلامين . ألا ترى أن المخلوق يتكلم بكلام هو كله كلامه ، لكن كلامه الذى يذكر به ربه أعظم من كلامه الذى يذكر به بعض المخلوقات ، والجميع كلامه ، فاشتراك الكلامين بالنسبة إلى المتكلم لا يمنع تفاضلهما بالنسبة إلى المتكلم فيه ، سواء كانت النسبتان أو إحداهما توجب التفضيل أو لا توجبه ، فكلام الأنبياء ثم العلماء والخطباء والشعراء بعضه أفضل من بعض وإن كان المتكلم واحداً وكذلك كلام الملائكة والجن ، وسواء أريد بالكلام المعانى فقط أو الألفاظ فقط أو كلاهما أو كل منهما فلا ريب فى تفاضل الالفاظ والمعانى من المتكلم الواحد ، فدل ذلك على أن مجرد اتفاق الكلامين فى أن المتكلم بهما واحد لا يوجب تماثلهما من سائر الجهات ، فتفاضل الكلام من جهة المتكلم فيه سواء كان خبراً أو انشاء أمر معلوم بالفطرة والشرعة ، فليس الخبر المتضمن للحمد لله والثناء عليه بأسمائه الحسنى كالخبر المتضمن لذكر أبى لهب وفرعون وإبليس ، وان كان هذا كلاما عظيما معظما تكلم الله به ، وكذلك ليس الامر بالتوحيد والإيمان بالله ورسوله وغير ذلك من أصول

الدين الذى أمرت به الشرائع كلها وغير ذلك مما يتضمن الامر بالمأمورات العظيمة والنهى عن الشرك وقتل النفس والزنا ونحو ذلك مما حرمته الشرائع كلها وما يحصل معه فساد عظيم كالامر بلعق الاصابع وإماطة الاذى عن اللقمة الساقطة والنهى عن القران فى التمر ، ولو كان الأمران واجبين ، فليس الأمر بالإيمان بالله ورسـوله كالامر بأخذ الزينة عند كل مسجد والامر بالانفاق على الحامل وإيتائها أجرها إذا أرضعت . ولهذا ذهب جمهور الفقهاء إلى تفاضل أنواع الإيجاب والتحريم وقالوا : إن إيجاب أحد الفعلين قد يكون أبلغ من إيجاب الآخر ، وتحريمه أشد من تحريم الآخر ، فهذا أعظم إيجابا وهذا أعظم تحريما . ولكن طائفة من أهل الكلام نازعوا فى ذلك كابن عقيل وغيره فقالوا : التفاضل ليس فى نفس الإيجاب والتحريم ، لكن فى متعلق ذلك وهو كثرة الثواب والعقاب . والجمهور يقولون : بل التفاضل فى الامرين والتفاضل فى المسببات دليل على التفاضل فى الاسباب ، وكون أحد الفعلين ثوابه أعظم وعقابه أعظم دليل على أن الامر به والنهى عنه أوكد ، وكون أحـد الامرين والنهيين مخصوصا بالتوكيد دون الثانى مما لا يستريب فيه عاقل ، ولو تساويا من كل وجه لامتنع الاختصاص بتوكيد أو غيره من أسباب الترجيح ، فان التسوية والتفضيل متضادان

وجمهور أئمة الفقهاء على التفاضل فى الإيجاب والتحريم ، وإطلاق ذلك هو قول جماهير المتأخرين من أصحاب الائمة الاربعة . وهو قول القاضى أبى يعلى وأبى الخطاب والقاضى يعقوب البرزينى وعبد الرحمن الحلوانى وأبى الحسن الزاغونى وغيرهم ، لكن من هؤلاء من يفسر التفاضل بتفاضل الثواب والعقاب ونحو ذلك مما لا ينازع فيه النفاة . والتحقيق أن نفس المحبة والرضا والبغض والإرادة والكرامة والطلب والاقتضاء ونحو ذلك من المعانى تتفاضل ، وتتفاضل الالفاظ الدالة عليها . ونفس حب العباد لربهم يتفاضل كما قال تعالى (البقرة ١٦٥) : ﴿ والذين آمنوا أشد حبا لله ﴾ . ونفس حب الله لهم يتفاضل أيضا ، فان الخليلين ابراهيم ومحمداً أحب اليه ممن سواهما ، وبعض الاعمال أحب إلى الله من بعض ، والقول بأن هذا الفعل أحب إلىّ من هذا مشهور ومستفيض فى الآثار النبوية وكلام خير البرية كقول بعض الصحابة :

لو علمنا أى الاعمال أحب إلى الله لفعلناه . فأنزل الله سورة الصف ، وهو مشهور ثابت رواه الترمذى وغيره : وكون هذا أحب إلى الله من هذا هو داخل فى تفضيل بعض الأعمال وبعض الأشخاص على بعض ، وبعض الامكنة والازمنة على بعض ، وقد قال النبى ﷺ لمكة « والله إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إلى الله . ولولا أن قومى أخرجونى منك لما خرجت » قال الترمذى : حديث حسن صحيح رواه من حديث عبد الله بن عدى بن الحمراء . وكذلك تفضيل حبه وبغضه على حب غيره وبغضه كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال « لا أحد أحب اليه المدح من الله ، من أجل ذلك مدح نفسه . ولا أحد أحب اليه العذر من الله ، من أجل ذلك بعث الرسل مبشرين ومنذرين » . وقال « لا أحد أغير من الله » وهذا فى الصحيحين . وقال تعالى (غافر ١٠) : ﴿ لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم ﴾ الآية . ومن المعلوم بالاضطرار تفاضل المأمورات : فبعضها أفضل من بعض ، وبعض المنهيــــات شر من بعض ، وحينئذ فطلب الأفضل يكون فى نفسه أكمل من طلب المفضول ، والطالب إذا كان حكيما يكون طلبه لهذا أوكد

فى الجملة من المستقر فى فطر العقلاء أن كلا من الخبر والأمر يلحقهما التفاضل من جهة المخبر عنه والمأمور به ، فاذا كان المخبر به أكمل وأفضل كان الخبر به أفضل ، وإذا كان المأمور به أفضل كان الأمر به أفضل . ولهذا كان الخبر بما فيه نجاة النفوس من العذاب وحصول السعادة الأبدية أفضل من الخبر بما فيه نيل منزلة أو حصول دراهم ، والرؤيا التى تتضمن أفضل الخبرين أعظم من الرؤيا التى تتضمن أدناهما ، وهذا أمر مستقر فى فطر العقلاء قاطبة . وإذا قدر أميران أمر أحدهما بعدل عام عمر به البلاد ودفع به الفساد كان هذا الامر أعظم من أمر أمير يعدل بين خصمين فى ميراث بعض الأموات

وأيضاً فالخبر يتضمن العلم بالمخبر به ، والامر يتضمن طلبا وإرادة للمأمور به وان لم يكن ذلك إرادة فعل الامر ، والله تعالى أمر العباد بما أمرهم به ولكن أعان أهل الطاعة فصار مريداً لان يخلق أفعالهم ، ولم يعن أهل المعصية فلم يرد أن يخلق أفعالهم . فهذه الإرادة الخلقية القدرية لا تستلزم الامر ، وأما الإرادة بمعنى أنه يحب فعل

ما أمر به ويرضاه إذا فعل ويريد من المأمور أن يفعله من حيث هو مأمور فهذه لا بد منها فى الأمر . ولهذا أثبت الله هذه الإرادة فى الامر دون الاولى . ولـكن فى الناس من غلط فنفى الإرادة مطلقاً ، وكلا الفريقين لم يميز بين الإرادة الخلقية والأرادة الامرية . والقرآن فرق بين الارادتين فقال فى الاولى (الانعام ١٢٥) : ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا ﴾ وقال نوح (هود ٣٤) : ﴿ ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لـكم إن كان الله يريد أن يغويكم ﴾ وقال (البقرة ٢٥٣) : ﴿ ولو شاء الله ما اقتتلوا ولـكن الله يفعل ما يريد ﴾ وقال (الـكهف ٣٩) : ﴿ ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله ﴾ ولهذا قال المسلمون : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وقال فى الثانية (البقرة ١٨٥) : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ وقال (الاحزاب ٣٣) : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ وقال (المائدة ٦) ﴿ ما يريد الله ليجعل عليـكم من حرج ولـكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ﴾ وقال (النساء ٢٦ - ٢٨) : ﴿ يريد الله ليبين لـكم ويهديكم سنن الذين من قبلـكم ويتوب عليكم والله عليم حـكيم . والله يريد أن يتوب عليـكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما . يريد الله أن يخفف عنـكم وخلق الانسان ضعيفا ﴾ وهذا مبسوط فى موضع آخر

والمقصود هنا أن لا بد فى الأمر من طلب واستدعاء واقتضاء ، سواء قيل إن هناك إرادة شرعية وأنه لا إرادة للرب متعلقة بأفعال العباد سواها كما تقوله المعتزلة ونحوهم من القدرية ، أو قيل لا إرادة للرب إلا الإرادة الخلقية القدرية التى يقال فيها ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأن إرادته عين نفس محبته ورضاه ، وأن إرادته ومحبته ورضاه متعلقة بكل ما يوجد من إيمان وكفر ، ولا تتعلق بما لا يوجد سواء كان إيماناً أو كفراً ، وأنه ليس للعبد قدرة لها أثر فى وجود مقدوره ، وليس فى المخلوقات قوى وأسباب يخلق بها ، ولا لله حكمة يخلق ويأمر لأجلها كما يقول هذا وما يشبهه جهم بن صفوان رأس الجبرية هو ومن وافقه على ذلك أو بعضه من طوائف أهل الـكلام وبعض متأخرى الفقهاء وغيرهم المثبتين للقدر على هذه الطريقة لا على طريقة

السلف والأئمة كأبى الحسن وغيره ، فان هؤلاء ناقضوا القدرية المعتزلة مناقضة ألجأتهم إلى إنكار حقيقة الأمر والنهى والوعد والوعيد ، وان كان من يقول ببعض ذلك يتناقض ، وقد يثبت أحدهم من ذلك ما لا حقيقة له فى المعنى

وأما السلف وأئمة الفقهاء وجمهور المسلمين فيثبتون الخلق والأمر والإرادة الخلقية القدرية الشاملة لكل حادث ، والإرادة الأمرية الشرعيه المتناولة لكل ما يحبه الله ويرضاه لعباده ، وهو ما أمرت به الرسل ، وهو ماينفع العباد ويصلحهم ويكون له العاقبة الحميدة النافعة فى المعاد الدافعة للفساد . فهذه الإرادة الأمرية الشرعية متعلقة بالهيته المتضمنة لربوبيته ، كما أن تلك الإرادة الخلقية القدرية متعلقة بربوبيته . ولهذا كان من نظر الى هذه فقط وراعى هذه الخليقة الكونية القدرية دون تلك يكون له بدايه بلا نهاية ، فيكون من الأخسرين أعمالا ، يحصل لهم بعض مطالبهم فى الدنيا لاستعانتهم بالله إذ شهدوا ربوبيته ، ولا خلاق لهم فى الآخرة اذ لم يعبدوا الله مخلصين له الدين . وقد وقع فى هذا طوائف من أهل التصوف والكلام . ومن نظر إلى الحقيقة الشرعية الأمرية دون تلك فانه قد يكون له عاقبة حميدة وقد يراعى الأمر ، لكنه يكون عاجزاً مخذولا حيث لم يشهد ربوبية الله وفقره اليه ليكون متوكلا عليه بريآً من الحول والقوة إلا به . فهذا قد يقصد أن يعبده ولا يقصد حقيقة الاستعانة به ، وهى حال القدرية من المعتزلة ونحوهم الذين يقرون أن الله ليس خالقاً أفعال العباد ولا مريداً للكائنات ، ولهذا قال أبو سليمان الدارانى : انما يعجب بفعله القدرى لأنه لا يرى أنه هو الخالق لفعله . فأما أهل السنة الذين يقرون أن الله خالق أفعالهم وأن لله المنة عليهم فى ذلك فكيف يعجبون بها ؟ أو كما قال . والأول قد يقصد أن يستعينه ويسأله ويتوكل عليه ويبرأ من الحول والقوة إلا به ، ولكن لا يقصد أن يعبده بفعل ما أمر به وترك ما نهى عنه على ألسن رسله ، ولا يشهد أن الله يحب أن يعبد ويطاع وأنه يفرح بتوبة التائبين ويحب المتقين ويغضب على الكفار والمنافقين ، بل ينسلخ من الدين أو بعضه ، لا سيما فى نهاية أمره . وهذه الحال إن طردها صاحبها كان شراً من حال المعتزلة القدرية ، بل إن طردها طرداً حقيقياً أخرجته من الدين خروج الشعرة من العجين وهى حال المشركين . وأما من هداه الله فانه يحقق قوله

﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ويعلم أن كل عمل لا يراد به وجه الله ولا يوافق أمره فهو مردود على صاحبه ، وكل قاصد لم يعنه الله فهو مصدود من مآربه ، فانه يشهد أن لا إله إلا الله فيعبد الله مخلصاً له الدين مستعيناً بالله على ذلك مؤمناً بخلقه وأمره بقدره وشرعه ، فيستعين الله على طاعته ، ويشكره عليها ، ويعلم أنها منة من الله عليه ، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله ، ويعلم أن ما أصابه من سيئة فمن نفسه ، مع علمه بأن كل شيء بقضاء الله وقدره ، وأن لله الحجة البالغة على خلقه ، وأن له فى خلقه وأمره حكمة بالغة ورحمة سابغة . وهذه الأمور أصول عظيمه لبسطها موضع آخر

والمقصود هنا أن الخبر الصادق يتضمن جنس العلم والاعتقاد ، والأمر يتضمن جنس الطلب باتفاق العقلاء . ثم هل مدلول الخبر جنس من المعانى غير جنس العلم ، ومدلول الأمر جنس من المعانى غير جنس الإرادة كما يقول ذلك طائفة من النظار مثل ابن كلاب ومن وافقه ، أو المدلول من جنس العلم والإرادة كما يقوله جمهور نظار أهل السنة الذين يثبتون الصفات والقدر فيقولون : ان القرآن كلام الله غير مخلوق ، ويقولون : إن الله خالق أفعال العباد . والمعتزلة وغيرهم ممن يخالف أهل السنة فى هذين الأصلين ، فان هؤلاء يخالفون ابن كلاب ومن وافقه فى ذينك الأصلين . ولهذا يقال : إنه لم يوافقه أحد من الطوائف على ما أحدثه من القول فى الكلام والصفات ، وان كان قوله خيراً من قول المعتزلة والجهمية المحضة . وأما جمهور المسلمين من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وطوائف النظار فلا يقولون بقول المعتزلة ولا الكلابية كما ذكر ذلك فقهاء الطوائف من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم فى أصول الفقه فضلا عن غيرها من الكتب . والمقصود هنا أن الناس متفقون على أن كلا من أنواع الخبر والأمر لها معان سواء سمى طلباً أو إرادة أو علما أو حكما أو كلاماً نفسانياً . وهذه المعانى تتفاضل فى نفسها ، فليس علمنا بالله وأسمائه كعلمنا بحال أبي لهب . وليس الطلب القائم بنا إذا أمرنا بالإيمان بالله ورسوله كالطلب القائم بنا إذا أمرنا برفع اليدين فى الصلاة والأكل باليمين وإخراج الدرهم من الزكاة

فعلم بذلك أن معانى الكلام قد تتفاضل فى نفسها كما قد تتماثل ، وتبين بذلك أن

ما تضمنه الأمر والنهى من المعانى التى تدل عليها صيغة الأمر ـ سواء سميت طلبا أو اقتضاء أو استدعاء أو إرادة أو محبة أو رضا أو غير ذلك ـ فانها متفاضلة بحسب تفاضل المأمور به ، وما تضمنه الخبر من أنواع العلوم والاعتقادات والأحكام النفسانية فهى متفاضلة فى نفسها بحسب تفاضل المخبر عنه . فهذا نوع من تفاضل الكلام من جهة المتكلم فيه ، وان كان المتكلم به واحداً . وهو أيضا متفاضل من جهة المتكلم به ، وان كان المتكلم فيه واحداً ، كما قال تعالى (الشورى ٥١) : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء ﴾ ومعلوم أن تكليمه من وراء حجاب أفضل من تكليمه بالايحاء وبإرسال رسول ، ولهذا كان من فضائل موسى عليه السلام أن الله كلمه تكليما وقال (الأعراف ١٤٤) : ﴿ إنى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى ﴾ وقال (البقرة ٢٥٣) : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات ﴾

والذى يجد الناس من أنفسهم أن الشخص الواحد تتفاضل أحواله فى أنواع الكلام ، بل وفى الكلام الواحد يتفاضل ما يقوم بقلبه من المعانى وما يقوم بلسانه من الألفاظ ، بحيث قد يكون إذا كان طالباً هو أشد رغبة ومحبة وطلباً لأحد الأمرين منه للآخر ويكون صوته به أقوى ولفظه به أفصح وحاله فى الطلب أقوى وأشد تأثيرا ، ولهذا يكون للكلمة الواحدة من الموعظة بل الآية الواحدة إذا سمعت من اثنين من ظهور التفاضل مالا يخفى على عاقل ، والأمر فى ذلك أظهر وأشهر من أن يحتاج إلى تمثيل . وكذلك فى الخبر قد يقوم بقلبه من المعرفة والعلم وتصور المعلوم وشهود القلب إياه باللسان من حسن التعبير عنه لفظا وصوتا ما لا يقاربه ما يقوم بالقلب واللسان إذا أخبر عن غيره . فهذا نوع إشارة إلى قول من يقول بتفضيل بعض كلام الله على بعض موافقا لما دل عليه الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة

والطائفة الثانية تقول : ان كلام الله لا يفضل بعضه على بعض . ثم لهؤلاء فى تأويل النصوص الواردة فى التفضيل قولان : أحدهما أنه إنما يقع التفاضل فى متعلقه ،

مثل كون بعضه أنفع للناس من بعض لكون الثواب عليه أكثر أو العمل به أخف مع التماثل فى الأجر . وتأولوا قوله (البقرة ١٠٦) : ﴿ نأت بخير منها ﴾ أى نأت بخير منها لكم ، لا أنها فى نفسها خير من تلك . وهذا قول طائفة من المفسرين كمحمد ابن جرير الطبرى . قال : نأت بحكم خير لكم من حكم الآية المنسوخة إما فى العاجل لخفته عليكم ، وإما فى الآخرة لعظم ثوابه من أجل مشقة حمله . قال : والمراد ما ننسخ من حكم آية كقوله (البقرة ٩٣) : ﴿ واشربوا فى قلوبهم العجل بكفرهم ﴾ أى حبه ، قال : ودل على أن ذلك كذلك قوله ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ وغير جائز أن يكون من القرآن شىء خيراً من شىء ، لأن جميعه كلام الله ، ولا يجوز فى صفات الله تعالى أن يقال : بعضها أفضل من بعض ، أو بعضها خير من بعض . وطرد ذلك فى أسماء الله فمنع أن يكون بعض أسمائه أعظم أو أفضل أو أكبر من بعض . وقال : معنى الاسم الأعظم : العظيم ، وكلها سواء فى العظمة ، وإنما يتفاضل حال الناس حين الدعاء فيكون الأعظم بحسب حال الدعاء لا أنه فى نفسه أعظم

وهذا القول الذى قاله فى أسماء الله نظير القول الثانى فى تفضيل بعض كلام الله على بعض ، فان القول الثانى لمن منع تفضيله أن المراد بكون هذا أفضل أو خيراً كونه فاضلا فى نفسه لا أنه أفضل من غيره ، وهذا القول يحكى عن أبى الحسن الأشعرى ومن وافقه ، قالوا : إن معنى ذلك أنه عظيم فاضل ، وقالوا : مقتضى الأفضل تقصير المفضول عنه وكلام الله لا يتبعض ، وهذا يقولونه فى الكلام لأنه واحد بالعين عندهم يمتنع فيه تماثل أو تفاضل ، وأما فى الصفات بعضها على بعض فلامتناع التغاير ، ولا يقولون هذا فى القرآن العربى ، فان القرآن العربى عندهم مخلوق وليس هو كلام الله على قول الجمهور منهم . قالوا : لأن الكلام يمتنع قيامه بغير المتكلم كسائر الصفات ، والقرآن العربى يمتنع عندهم قيامه بذات الله تعالى ، ولو جوزوا أن يكون كلام الله قائماً بغيره لبطل أصلهم الذى اتفقوا عليه هم وسائر أهل السنة وردوا به على المعتزلة فى قولهم ان القرآن مخلوق ، وهؤلاء يسلمون أن القرآن العربى بعضه أفضل من بعض لأنه مخلوق عندهم ، ولكن ليس هو كلام الله عند جماهيرهم

وبعض متأخريهم يقول : إن لفظ « كلام الله » يقع بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس ، وعلى الكلام العربي المخلوق الدال عليه . وأما كلام الله الذى ليس بمخلوق عندهم فهو ذلك المعنى وهو الذى يمتنع تفاضله عندهم . وأصل هؤلاء أن كلام الله هو المعانى بل هو المعنى الواحد فقط ، وأن معانى كتاب الله هى شىء واحد لا يتعدد ولا يتبعض ، فمعنى آية الكرسى وآية الدَين ، والفاتحة وقل هو الله أحد وتبت ، ومعنى التوراة والانجيل وكل حديث إلهى وكل ما يكلم به الرب عباده يوم القيامة وكل ما يكلم به الملائكة والأنبياء إنما هى معنى واحد بالعين لا بالنوع ، ولا يتعدد ولا يتبعض ، وأن القرآن العربى ليس هو كلام الله بل كلام غيره : جبريل أو محمد أو مخلوق من مخلوقاته عبر به عن ذلك الواحد ، وذلك الواحد هو الأمر بكل ما أمر به والنهى عن كل ما نهى عنه والإخبار بكل ما أخبر به ، وأن الأمر والنهى والخبر ليست أنواعا للكلام وأقساماً له ، فان الواحد بالعين لا يقبل التنويع والتقسيم ، بخلاف الواحد بالنوع فانه يقبل التنويع والتقسيم ، وانما هى صفات لذلك الواحد بالعين ؛ وهى صفات إضافية له ، فاذا تعلق بما يطلب من أفعال العباد كان أمراً ، وإذا تعلق بما ينهى عنه كان نهياً ، وإذا تعلق بما يخبر عنه كان خبراً

وجمهور العقلاء يقولون : فساد هذا معلوم بالاضطرار ، فانا نعلم أن معانى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ليست هى معانى ﴿ تبت يدا أبى لهب ﴾ ، ولا معانى آية الدَين معانى آية الكرسى ، ولا معانى الخبر عن صفات الله هى معانى الخبر عن مخلوقات الله ، وأن تعلق ذلك المعنى بالحقائق المخبر عنها ، والأفعال التى تعلق بها الأمر والنهى ، إن كان أمراً وجودياً فلا بد له من محل ، فان قام بذات الله فقد تعددت معانى الكلام القائمة بذاته ، وان قام بذات غيره كان صفة لذلك الغير لا لله ، وان قام لا بمحل كان ممتنعاً فان المعانى لا تقوم بأنفسها ، وان كان تعلق ذلك المعنى بالحقائق أمراً عدميا لم يكن هناك ما يميز بين الخبر والأمر والنهى ، بل لا يميز بين خبر الله عن نفسه وعن قوم نوح وعاد ، إذ كان المعنى الواحد لا تعدد فيه فضلا عن أن يمتاز بعضه عن بعض . والحقائق المخبر عنها والمأمور بها والمنهى عنها لا تكون بأنفسها مخبراً بها ومأموراً بها ومنهيا عنها ، بل الخبر عنها والأمر بها والنهى عنها هو غير ذواتها ، فاذا لم

يكن هنا أمر موجود غير ذلك المعنى الذى لا امتياز فيها ولا تعدّد وغير المخلوقات التى لا تميز بين الأمر والنهى والخبر لم يكن هنا ما يميز بين النهى والخبر ، ولا ما يجعل معانى آية الوضوء غير معانى آية الدّين ، فان الحروف المخلوقة الدالة على ذلك المعنى إن لم تدل إلا عليه فلا تعدد فيه ولا تنويع ، وان دلت على التعلقات التى هى عدمية فالعدم ليس بشىء حتى يكون أمراً ونهيا وخبراً ، وليس عند هؤلاء إلا ذلك المعنى وتعلقه بالحقائق المخبر عنها والمأمور بها ، ونفس القرآن العربى المخلوق عندهم [هو] الدال على ذلك المعنى ، فالمدلول ان كان هو ذلك المعنى فلا يتميز فيه أمر عن خبر ، ولا أمر بصلاة عن أمر بزكاة ، ولا نهى عن الكفر عن إخبار بتوحيد . وإن كانت التعلقات عدمية فالمعدوم ليس بشىء ، ولا يكون العدم أمراً ونهيا وخبراً ، ولا يكون مدلول التوراة والانجيل والقرآن وسائر كتب الله أموراً عدمية لا وجود لها ، ولا تكون الأمور العدمية هى التى بها وجبت الصلاة وحرم الظلم ، ولا يكون المعنى الواحد بتلك الأمور العدمية إلا صفات إضافية وهى من معنى السلبية ، فانها ان لم تكن سلب أمر موجود فهى تعلق ليس بموجود . فحقيقة الأمر ـ على قول هؤلاء أنه ليس لله كلام لا معان ولا حروف إلا بمعنى واحد ـ لا حقيقة له موجودة ولا معلومة

ومن حجة هؤلاء أنه إذا قيل بعضه أفضل من بعض كان المفضول ناقصا عن الفاضل ، وصفات الله كاملة لا نقص فيها ، والقرآن من صفاته . قال هؤلاء : صفات الله كلها متوافرة فى الكمال ، متناهية إلى غاية التمام ، لا يلحق شيئا منها نقص بحال . ثم لما اعتقد هؤلاء أن التفاضل فى صفات الله ممتنع ظنوا أن القول بتفضيل بعض كلامه على بعض لا يمكن إلا على قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم القائلين بأنه مخلوق ، فانه إذا قيل إنه مخلوق أمكن القول بتفضيل بعض المخلوقات على بعض ، فيجوز أن يكون بعضه أفضل من بعض . قالوا : وأما على قول أهل السنة والجماعة الذين أجمعوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق فيمتنع أن يقع التفاضل فى صفات الله القائمة بذاته . ولأجل هذا الاعتقاد صار من يعتقده يذكر إجماع أهل السنة على امتناع التفضيل فى القرآن كما قال أبو عبد الله بن الدراج فى مصنف صنفه فى هذه المسألة ،

قال : « أجمع أهل السنة على أن ما ورد فى الشرع مما ظاهره المفاضلة بين آى القرآن وسوره ليس المراد به تفضيل ذوات بعضها على بعض ، إذ هو كله كلام الله وصفة من صفاته ، بل هو كله لله فاضل كسائر صفاته الواجب لها نعت الكمال » . وهذا النقل للاجماع هو بحسب ما ظنه لازما لاهل السنة ، فلما علم أنهم يقولون القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، وظن هو أن المفاضلة انما تقع فى المخلوقات لا فى الصفات ، قال ما قال . وإلا فلا ينقل عن أحد من السلف والأئمة أنه أنكر فضل كلام الله بعضه على بعض : لا فى نفسه ، ولا فى لوازمه ومتعلقاته ، فضلا عن أن يكون هذا إجماعا

وليس هو لازما لابن كلاب ومن وافقه كالأشعرى وأتباعه ، فان هؤلاء يجوّزون وقوع المفاضلة فى القرآن العربى ، وهو مخلوق عندهم ، وهذا المخلوق يسمى « كتاب الله » والمعنى القديم يسمى « كلام الله » ولفظ « القرآن » يراد به عندهم ذلك المعنى القديم ، والقرآن العربى المخلوق . وحينئذ فهم يتأولون ما ورد من تفضيل بعض القرآن على بعض على القرآن المخلوق عندهم

وإنما القول المتواتر عن أئمة السلف أنهم قالوا : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنهم أنكروا مقالة الجهمية الذين جعلوا القرآن مخلوقا منفصلا عن الله ، بل كفّروا من قال ذلك ، والكتب الموجود فيها ألفاظهم بأسانيدها وغير أسانيدها كثيرة ، مثل كتاب (الرد على الجهمية) للامام أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم ، و (الرد على الجهمية) لعبد الله بن محمد الجعفى شيخ البخارى ، و (الرد على الجهمية) للحكم بن معبد الخزاعى ، و (كتاب السنة) لعبد الله بن أحمد بن حنبل ، و (السنة) لحنبل ابن عم الامام أحمد ، و (السنة) لأبى داود السجستانى ، و (السنة) للأثرم ، و (السنة) لأبى بكر الخلال ، و (السنة والرد على أهل الأهواء) لخشيش بن أصرم ، و (الرد على الجهمية) لعثمان بن سعيد الدارمى ، و (نقض عثمان بن سعيد ، على الجهمى الكاذب العنيد ، فيما افترى على الله فى التوحيد) ، و (كتاب التوحيد) لابن خزيمة ، و (السنة) للطبرانى ، ولأبى الشيخ الأصبهانى ، و (وشرح أصول السنة) لابى القاسم اللالكائى ، و (الابانة) لأبى عبد الله بن بطة ، وكتب أبى عبد الله بن منده ، و (السنة) لأبى ذر

الهروى ، و (الأسماء والصفات) للبيهقى ، و (الأصول) لابى عمر الطلمنكى ، و (الفاروق) لابى اسماعيل الانصارى ، و (الحجة) لابى القاسم التيمى إلى غير ذلك من المصنفات التى يطول تعدادها التى يذكر مصنفوها العلماء الثقات مذاهب السلف بالأسانيد الثابتة عنهم بالفاظهم الكثيرة المتواترة التى تعرف منها أقوالهم ، مع أنه من حين محنة الجهمية لأهل السنة التى جرت فى زمن أحمد بن حنبل لما صبر فيها الامام أحمد وقام باظهار السنة والصبر على محنة الجهمية حتى نصر الله الإسلام والسنة وأطفأ نار تلك الفتنة ظهر فى ديار الاسلام وانتشر بين الخاص والعام أن مذهب أهل السنة والحديث المتبعين للسلف من الصحابة والتابعين أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن الذين أحدثوا فىالاسلام القول بأن القرآن مخلوق هم الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ومن اتبعه من المعتزلة وغيرهم من أصناف الجهمية ، لم يقل هذا القول أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان . فهذا القول هو القول المعروف عن أهل السنة والجماعة ، وهو القول بأن القرآن كلام الله وهو غير مخلوق

أما كونه لا يفضل بعضه على بعض فهذا القول لم ينقل عن أحد من سلف الأمة وأئمة السنة الذين كانوا أئمة المحنة كأحمد بن حنبل وأمثاله ، ولا عن أحد قبلهم ، ولو قدر أنه نقل عن عدد من أئمة السنة لم يجز أن يجعل ذلك إجماعا منهم ، فكيف إذا لم ينقل عن أحد منهم ، وإنما هذا نقل لما يظنه الناقل لازماً لمذهبهم . فلما كان مذهب أهل السنة أن القرآن من صفات الله لا من مخلوقات الله ، وظن هـــذا الناقل أن التفاضل يمتنع فى صفات الخالق ، نقل امتناع التفاضل عنهم بناء على هذا التلازم

ولكن يقال له : أما المقدمة الأولى فمنقولة عنهم بلا ريب . وأما المقدمة الثانية ، وهى أن صفات الرب لا تتفاضل ، فهل يمكنك أن تنقل عن أحد من السلف قولا بذلك فضلا عن أن تنقل إجماعهم على ذلك ؟ ما علمتُ أحداً يمكنه أن يثبت عن أحد من السلف أنه قال ما يدل على هذا المعنى ، لا بهذا اللفظ ولا بغيره ، فضلا عن أن يكون هذا إجماعاً . ولكن ان كان قال قائل ذلك ولم يبلغنا قوله فالله أعلم . لكن الذى أقطع به ويقطع به كل من له خبرة بكلام السلف أن القول بهذا لم يكن مشهوراً بين السلف ولا قاله واحد واشتهر قوله عند الباقين فسكتوا عنه ، ولا هو معروف

فى الكتب التى نقل فيها ألفاظهم بأعيانها ، بل المنقول الثابت عنهم - أو عن كثير منهم - يدل على أنهم كانوا يرون تفاضل صفات الله تعالى ، وهكذا من قال من أصحاب مالك أو الشافعى أو أحمد عن أهل السنة أن القرآن لا يفضل بعضه عن بعض فانما مستندهم أن أهل السنة متفقون على أن القرآن كلام الله غير مخلوق وان كلامه من صفاته القائمة بنفسه ليس من مخلوقاته ، وهذا أيضاً صحيح عن أهل السنة ، ثم ظنوا أن التفاضل انما يقع فى المخلوق لا فى الصفات ، وهذا الظن لم ينقلوه عن أحد من أئمة الإسلام كمالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة والثورى والأوزاعى ولا من قبل هؤلاء ، ولهذا شنع هؤلاء على من ظن فضل بعضه على بعض كما دلت عليه النصوص والآثار ، لظنهم أن ذلك مستلزم لخلاف مذهب أهل السنة ، كما قال أبو عبد الله بن المرابط فى الكلام على حديث البخارى فى رده لتأويل من تأول هذا الحديث على أن هذه السورة إذا عدلت بثلث القرآن أنها تفضل الربع منه وخمسه وما دون الثلث فهو التفاضل فى كتاب الله تعالى وهو صفة من صفات الله جل جلاله ، وقال : فهذا لولا عذر الجهالة لحكم على قائله بالكفر ، إذ لا يصح التفاضل إلا فى المخلوقات إذ صفاته كلها فاضلة فى غاية الفضيلة ونهاية العلو والكرامة ، فمن تنقص شيئاً منها عن سائرها فقد ألحد فيها ، ألا تسمعه منع ذلك بقوله تعالى (الحجر ٩١) : ﴿ الذين جعلوا القرآن عضين ﴾ قال : وقد أجمع أهل السنة على أن القرآن صفة من صفات الله لا من صفة خلقه . قال : وإنما أوقعهم فى تأويل ذلك قوله تعالى (البقرة ١٠٦) : ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ولا يخلو معنى ذلك من أحد وجهين : إما أن تكون الناسخة خيرا من المنسوخة فى ذاتها ، وإما أن تكون خيرا منها لمن تعبد بها ، إذ محال أن يتفاضل القرآن فى ذاته على ما ذهب اليه أهل السنة والاستقامة ، إذ كل من عند الله ، لأن القرآن العزيز صفة الله ، وأسماء الله وصفاته كلها متوافرة فى الكمال متناهية الى غاية التمام لا يلحق شيئا منها نقص بحال ، فلما استحال أن تكون آية خيراً من آية فى ذاتها علمنا أن المراد بخير منها إنما هو للمتعبدين بها ، لم ينقل عباده من تخفيف الى تثقيل ، ولكنه نقلهم بالنسخ من تحريم الى تحليل ومن إيجاب الى تخيير ومن تطهير الى تطهير ، والشاهد لنا قوله (النساء ٢٨) : ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا ﴾

فيقال : أما قول القائل « لولا عذر الجهالة لحكم على مثبت المفاضلة بالكفر » فهم يقابلونه بمثل ذلك ، وحجتهم أقوى . وذلك لأن الكفر حكم شرعى ، وإنما يثبت بالادلة الشرعية ، ومن أنكر شيئا لم يدل عليه الشرع بل علم بمجرد العقل لم يكن كافرا ، وإنما الكافر من أنكر ما جاء به الرسول ، ومعلوم أنه ليس فى الكتاب والسنة نص يمنع تفضيل بعض كلام الله على بعض ، بل ولا يمنع تفاضل صفاته تعالى ، بل ولا نقل هذا النفى عن أحد من الصحابة والتابعين لهم باحسان ولا عن أئمة المسلمين الذين لهم لسان صدق فى الامة بحيث جعلوا أعلاما للسنة وأئمة للأمة . وأما تفضيل بعض كلام الله على بعض بل تفضيل بعض صفاته على بعض فدلالة الكتاب والسنة والاحكام الشرعية والآثار السلفية كثيرة على ذلك ، فلو قدّر أن الحق فى نفس الأمر أنها لا تتفاضل لم يكن نفى تفاضلها معلوما إلا بالعقل لا بدليل شرعى ، وإذا قدر أنها تتفاضل فالدال على ذلك هو الادلة الشرعية مع العقلية ، فاذا قدر أن الحق فى نفس الأمر هو التفضيل لكان كفر جاحد ذلك أولى من كفر من يثبت التفضيل اذا لم يكن حقا فى نفس الامر ، لان ذلك جحد موجب الأدلة الشرعية بغير دليل شرعى ، بل لما رآه بعقله وأخطأ فيه ، إذ نحن نتكلم فى هذا التقدير . ومعلوم أن من خالف ما جاءت به الرسل عن الله بمجرد عقله فهو أولى بالكفر ممن لم يخالف ما جاءت به الرسل عن الله ، وإنما خالف ما علم بالعقل إن كان ذلك حقا

ونظير هذا قول بعض نفاة الصفات لما تأمل حال أصحابه وحال مثبتيها قال : لا ريب أن حال هؤلاء عند الله خير من حالنا . فان هؤلاء إن كانوا مصيبين فقد نالوا الدرجات العلى والرضوان الأكبر ، وإن كانوا مخطئين فانهم يقولون : نحن يارب صدقنا ما دل عليه كتابك وسنة رسولك ، إذ لم تبين لنا بالكتاب والسنة نفى الصفات كما دل كلامك على اثباتها ، فنحن أثبتنا ما دل عليه كلامك وكلام رسولك ، فان كان الحق فى خلاف ذلك فلم يبين الرسول ما يخالف ذلك ، ولم يكن خلاف ذلك مما يعلم ببداهة العقول ، بل إن قدر أنه حق فلا يعلمه إلا الأفراد ، فكيف وعامة المنتهين فى خلاف ذلك الى الغاية يقرون بالحيرة والارتياب . قال النافى : وان

كنا نحن مصيبين فانه يقال انا : أنتم قلتم شيئا لم آمركم بقوله ، وطلبتم علما لم آمركم بطلبه ، فالثواب إنما يكون لاهل الطاعة ، وأنتم لم تمتثلوا أمرى . قال : وإن كنا مخطئين فقد خسرنا خسرانا مبينا

وهذا حال من أثبت المفاضلة فى كلام الله وصفاته ومن نفاها ، فان المثبت معتصم بالكتاب والسنة والآثار ، ومعه من المعقولات الصريحة التى تبين صحة قوله وفساد قول منازعه مالا يتوجه اليها طعن صحيح . وأما النافى فليس معه آية من كتاب الله ولا حديث عن رسول الله ﷺ ولا قول أحد من سلف الأمة ، وإنما معه مجرد رأى يزعم أن عقله دل عليه ، ومنازعه يبين أن العقل إنما دل على نقيضه ، وأن خطأه معلوم بصريح المعقول ، كما هو معلوم بصحيح المنقول . واحتجاج المحتج على نفى التفاضل بقوله (الحجر ٩١) : ﴿ جعلوا القرآن عضين ﴾ فى غاية الفساد ، فان الآية لا تدل على هذا بوجه من الوجوه ، سواء أريد بها من آمن ببعضه وكفر ببعضه ، أو أريد بها من عضهه فقال هو سحر وشعر ونحو ذلك ، بل من نفى فضل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ على ﴿ تبت يدا أبى لهب ﴾ فهو أولى بأن يكون ممن جعله عضين إن دلت الآية على هذه المسألة . وذلك أن من آمن بما وصف الله به كلامه فأقر بأنه جميعه كلام الله ، وأقر به كله فلم يكفر بحرف منه ، وعلم أن كلام الله أفضل من كل كلام ، وأن خير الكلام كلام الله ، وأنه لا أحسن من الله حديثا ولا أصدق منه قيلا ، وأقر بما أخبر الله به ورسوله من فضل بعض كلامه كفضل فاتحة الكتاب وآية الكرسى وقل هو الله أحد ونحو ذلك ، بل وتفضيل يس وتبارك والآيتين من آخر سورة البقرة ، بل وتفضيل البقرة وآل عمران وغير ذلك من السور والآيات التى نطقت النصوص بفضلها ، وأقر بانه كلام الله ليس منه شىء كلاما لغيره لا معانيه ولا حروفه ، فهو أبعد عن جعله عضين ممن لم يؤمن بما فضل الله به بعضه على بعض ، بل آمن بفضله من جهة المتكلم ولم يؤمن بفضله من جهة المتكلم فيه ، فان هذا فى الحقيقة آمن به من وجه دون وجه . وكذلك من قال : إنه معنى واحد ، وان القرآن العربى لم يتكلم الله به بل هو مخلوق خلقه الله فى الهواء أو أحدثه جبريل أو محمد ، فهذا أولى بان يكون داخلا فيمن عضه القرآن ورماه بالإفك وجعل القرآن العربى كلام مخلوق

إما بشر وإما ملك وإما غيرهما ، فمن جعل القرآن كله كلام الله ليس بمخلوق ولا هو من إحداث مخلوق لا جبريل ولا محمد ولا شيء منه ، بل جبريل رسول ملك ومحمد رسول بشر والله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس فاصطفى لكلامه الرسول الملكى فنزل به على الرسول البشرى الذى اصطفاه ، وقد أضافه الى كل من الرسولين لأنه بلغه وأدّاه ، لا لانه أنشأه وابتداه ، قال تعالى (التكوير ١٩ - ٢١) : ﴿ انه لقول رسول كريم ، ذى قوة عند ذى العرش مكين ، مطاع ثم أمين ﴾ فهذا نعت جبريل الذى قال فيه (البقرة ٩٧) : ﴿ من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك باذن الله ﴾ وقال (الشعراء ١٩٣ - ١٩٥) : ﴿ نزل به الروح الامين ، على قلبك لتكون من المنذرين ، بلسان عربى مبين ﴾ وقال (النحل ١٠١ - ١٠٢) : ﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية - والله أعلم بما ينزّل - قالوا إنما أنت مفتر ، بل أكثرهم لا يعلمون . قل نزله روح القدس من ربك بالحق ﴾ وقال فى الآية الاخرى (الحاقة ٤٠-٤٧) : ﴿ إنه لقول رسول كريم ، وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ، ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون ، تنزيل من رب العالمين . ولو تقوّل علينا بعض الاقاويل ، لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾ فهذه صفة محمد ﷺ ، وأضاف القول الى كل منهما باسم الرسول فقال ﴿ لقول رسول ﴾ لان الرسول يدل على المرسل ، فدل على أنه قول رسول بلغه عن مرسل ، لم يقل : إنه لقول ملك ولا بشر ، بل كفّر من جعله قول بشر بقوله (المدثر ١١ - ٢٥) : ﴿ ذرنى ومن خلقت وحيدا ، وجعلت له مالا ممدودا ، وبنين شهودا ، ومهدت له تمهيدا ، ثم يطمع أن أزيد . كلا إنه كان لآياتنا عنيدا ، سأرهقه صعوداً . انه فكر وقدر ، فقتل كيف قدر ، ثم قتل كيف قدر ، ثم نظر ، ثم عبس وبسر ، ثم أدبر واستكبر ، فقال إن هذا إلا سحر يؤثر ، إن هذا إلا قول البشر ﴾ فمن قال إنه قول بشر أو قول مخلوق غير البشر فقد كفر ، ومن جعله قول رسول من البشر فقد صدق ، لان الرسول ليس له فيه إلا التبليغ والاداء كما قال تعالى (المائدة ٦٧) : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ﴾ ، وفى سنن أبى داود عن جابر بن عبد الله أن النبى ﷺ كان يعرض نفسه على الناس فى الموسم ويقول « ألا رجل يحملنى الى قومه لابلغ

كلام ربى ، فان قريشا قد منعونى أن أبلغ كلام ربى ،

والذى اتفق عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وقال غير واحد منهم: منه بدأ وإليه يعود . قال أحمد بن حنبل وغيره « منه بدأ » أى هو المتكلم به ، لم يبتد من غيره كما قالت الجهمية القائلون بان القرآن مخلوق ، قالوا : خلقه فى غيره ، فهو مبتدأ من ذلك المحل المخلوق ، ويلزمهم أن يكون كلاما لذلك المحل المخلوق لا لله تعالى ، لا سيما والجهمية كلهم يقولون بأن الله خالق أفعال العباد ، وهم غلاة فى الجبر ، ولكن المعتزلة توافقهم على نفى الصفات والقول بخلق القرآن ، وتخالفهم فى القدر والأسماء والأحكام ، فاذا كان الله خالق كل ما سواه لزمهم أن يكون كل كلام كلامه ، لأنه هو الذى خلقه ، ولذلك قال ابن عربى الطائى ـ وكان من غلاة هؤلاء الجهمية يقول بوحدة الوجود ـ قال :

وكل كلام فى الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

ولهذا قال سليمان بن داود الهاشمى ـ نظير أحمد بن حنبل الذى قال الشافعى : ما رأيت أعقل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمى ـ قال : من قال (طه ١٤) : ﴿ إننى أنا الله لا إله إلا أنا ﴾ مخلوق فهو كافر . وان كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم صار فرعون أولى بأن يخلد فى النار اذ قال (النازعات ٢٤) : ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ وزعموا أن هذا مخلوق ، ومعنى ذلك كون قول فرعون ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ كلاما قائما بذات فرعون فان كان قوله ﴿ إننى أنا الله لا إله إلا أنا ﴾ كلاما خلقه فى الشجرة كانت الشجرة هى القائلة لذلك ، كما كان فرعون هو القائل لذلك ، وحينئذ فيكون جعل الشجرة إلها أعظم كفرا من جعل فرعون إلها . والجهمية والمعتزلة لم يقم عندهم بذات الله لا طلب ولا إرادة ولا محبة ولا رضا ولا غضب ، ولا غير ذلك مما يجعل مدلول الأصوات المخلوقة . ولا قام بذاته عندهم إيجاب والزام ولا تحريم وحظر ، فلم يكن للكلام المخلوق فى غيره معنى قائم بذاته يدل عليه ذلك المخلوق حتى يفرق بين ما خلقه فى الجماد وما خلقه فى الحيوان . وكان مقصود السلف رضوان الله عليهم أن الله هو المتكلم بالقرآن وسائر كلامه ، وأنه منه نزل لم ينزل من غيره كما قال تعالى (الانعام ١١٤) : ﴿ والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق ﴾

وقال تعالى (النحل ١٠٢) : ﴿ قل نزّله روح القدس من ربك بالحق ﴾ ، لم يقل أحد من السلف : ان القرآن قديم ، وإنما قالوا هو كلام الله غير مخلوق ، وقالوا : لم يزل الله متكلما اذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وكما شاء ، ولا قال أحد منهم : إن الله فى الازل نادى موسى ، ولا قال : إن الله لم يزل ولا يزال يقول يا آدم يانوح ياموسى يا إبليس ونحو ذلك مما أخبر أنه قال

ولكن طائفة ممن اتبع السلف اعتقدوا أنه اذا كان غير مخلوق فلا بد أن يكون قديما ، إذ ليس عندهم إلا هذا وهذا ، وهؤلاء ينكرون أن يكون الله يتكلم بمشيئته وقدرته ، أو يغضب على الكفار اذا عصوه ، أو يرضى عن المؤمنين إذا أطاعوه ، أو يفرح بتوبة التائبين إذا تابوا ، أو يكون نادى موسى حين أتى الشجرة ، ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة كقوله (محمد ٢٨) : ﴿ ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم ﴾ وقوله تعالى (الزخرف ٥٥) : ﴿ فلما آسفونا انتقمنا منهم ﴾ وقوله (طه ١١) : ﴿ فلما أتاها نودى ياموسى ﴾ وقال تعالى (الاعراف ١١) : ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾ وقال تعالى (آل عمران ٥٩) : ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ﴾ . وقد أخبر أن كلماته لا نفاد لها بقوله (الكهف ١٠٩) : ﴿ لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مددا ﴾ وقال تعالى (لقمان ٢٧) : ﴿ ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم ﴾ . وأتباع السلف يقولون : إن كلام الله قديم ، أى لم يزل متكلما إذا شاء ، لا يقولون : إن نفس الكلمة المعينة قديمة كندائه لموسى ونحو ذلك . لكن هؤلاء اعتقدوا أن القرآن وسائر كلام الله قديم العين ، وان الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته[1] . ثم اختلفوا : فمنهم من قال القديم هو معنى واحد ، هو جميع معانى التوراة والانجيل والقرآن ، وإن التوراة إذا عبر عنها بالعربية صارت قرآنا ، والقرآن اذا عبر عنه بالعبرية صار توراة ! قالوا : والقرآن العربى لم يتكلم الله به ، بل إما أن يكون خلقه فى بعض الاجسام وإما أن يكون

(١) وتقدم ذلك وتسمية القائلين به في ص ٣٤

أحدثه جبريل أو محمد ، فيكون كلاما لذلك الرسول ترجم به عن المعنى الواحد القائم بذات الرب الذى هو جميع معانى الكلام . ومنهم من قال : بل القرآن القديم هو حروف أو حروف وأصوات ، وهى قديمة ازلية قائمة بذات الرب أزلا وأبداً ، وهى متعاقبة فى ذاتها وماهيتها لا فى وجودها ، فان القديم لا يكون بعضه متقدما على بعض ، ففرقوا بين ذات الكلام وبين وجوده ، وجعلوا التعاقب فى ذاته لا فى وجوده ، كما يفرّق بين وجود الأشياء بأعيانها وماهياتها مَن يقول بذلك من المعتزلة والمتفلسفة ، وكلا الطائفتين تقول : انه اذا كلم موسى أو الملائكة أو العباد يوم القيامة فانه لا يكلمه بكلام يتكلم بمشيئته وقدرته حين يكلمه ، ولكن يخلق له إدراكا يدرك ذلك الكلام القديم اللازم لذات الله أزلا وأبدا . وعندهم لم يزل ولا يزال يقول (البقرة ٣٥) : ﴿ يا آدم اسكن أنت وزوجك ﴾ ، و (هود ٤٨) : ﴿ يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك ﴾ ، و (ص ٧٥) : ﴿ يا إبليس مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدى ﴾ ونحو ذلك ، وقد بسط الكلام على هذه الأقوال وغيرها فى مواضع

والمقصود أن هذين القولين لا يقدر أحد أن ينقل واحدا منهما عن أحد من السلف أعنى الصحابة والتابعين لهم باحسان وسائر أئمة المسلمين المشهورين بالعلم والدين الذين لهم فى الأمة لسان صدق فى زمن أحمد بن حنبل ولا زمن الشافعى ولا زمن أبى حنيفة ولا قبلهم ، وأول من أحدث هذا الأصل هو أبو محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب ، وعرف أن الحروف متعاقبة فيمتنع أن تكون قديمة الاعيان ، فان المتأخر قد سبقه غيره والقديم لا يسبقه غيره ، والصوت المعين لا يبقى زمانين فكيف يكون قديماً ، فقال بأن القديم هو المعنى ، ثم جعل المعنى واحدا لا يتعدد ولا يتبعض ، لامتناع اختصاصه بعدد معين وامتناع معان لانهاية لها فى آن واحد ، وجعل القرآن العربى ليس هو كلام الله . فلما شاع قوله وعرف جمهور المسلمين فساده شرعا وعقلا قالت طائفة أخرى ـ ممن وافقته على مذهب السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وعلى الأصل الذى أحدثه من القول بقدم القرآن ـ : إن القرآن قديم ، وهو مع ذلك الحروف المتعاقبة والأصوات المؤلفة . فصار قول هؤلاء مركبا من قول المعتزلة وقول الكلابية ، فاذا ناظروا المعتزلة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ناظروهم بطريقة

ابن كلاب ، وإذا ناظرهم الكلابية على أن القرآن العربى كلام الله وان القرآن الذى يقرأه المسلمون كلام الله ناظروهم بحجج المعتزلة . وليس شىء من هذه الأقوال قول أحد من السلف كما بسط فى غير هذا الموضع ، ولا قال شيئا من هذه الأقوال لا الأئمة الاربعة ولا أصحابهم الذين أدركوهم ، وإنما قاله - ممن ينتسب اليهم - بعض المتأخرين الذين تلقوها عمن قالها من أهل الكلام ، ولم يكن لهم خبرة لا بأقوال السلف التى دل عليها الكتاب والسنة والعقل الصريح ، ولا بحقائق أقوال أهل الكلام الذى ذمه السلف ، ولم قالوا هذا ، وما الذى ألجأهم الى هذا ؟ وقد شاع عند العامة والخاصة أن القرآن ليس بمخلوق والقول بأنه مخلوق قول مبتدع مذموم عند السلف والائمة ، فصار من يطالع كتب الكلام التى لا يجد فيها الا قول المعتزلة وقول من رد عليهم وانتسب الى السنة يظن أنه ليس فى المسألة الا هذا القول ، وهذا وذاك قد عرف أنه قول مذموم عند السلف ، فيظن القول الآخر قول السلف ، كما يقع مثل ذلك فى كثير من المسائل فى غير هذه : لا يعرف الرجل فى المسألة الا قولين أو ثلاثة فيظن الصواب واحدا منها ، ويكون فيها قول لم يبلغه وهو الصواب دون تلك . وهذا باب واسع فى كثير من المسائل . والله يهدينا وسائر اخواننا المسلمين الى مايحبه ويرضاه من القول والعمل ، ومن اجتهد بقصد طاعة الله ورسوله بحسب اجتهاده لم يكلفه الله ما يعجز عنه بل يثيبه الله على ما فعله من طاعته ويغفر ما أخطأ فيه فعجز عن معرفته

(فصل) والنصوص والآثار فى تفضيل كلام الله - بل وتفضيل بعض صفاته - على بعض متعدده . وقول القائل « صفات الله كلها فاضلة فى غاية التمام والكمال ليس فيها نقص » كلام صحيح ، لكن توهمه أنه اذا كان بعضها أفضل من بعض كان المفضول معيبا منقوصاً خطأ منه ، فان النصوص تدل على أن بعض أسمائه أفضل من بعض ، ولهذا يقال دعا الله باسمه الاعظم . وتدل على أن بعض صفاته أفضل من بعض وبعض أفعاله أفضل من بعض ففى الآثار ذكر اسمه العظيم واسمه الأعظم ، واسمه الكبير والأكبر ، كما فى السنن ورواه أحمد وابن حبان فى صحيحه عن ابن بريدة عن أبيه قال : دخلت مع رسول الله ﷺ المسجد ، فاذا رجل يصلى يدعو : اللهم إنى أسألك بانى أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له

كفواً أحد ، فقال النبي ﷺ « والذى نفسى بيده ، لقد سأل الله باسمه الأعظم الذى إذا سئل به أعطى ، واذا دعى به أجاب » . وعن أنس قال : كنت جالسا مع رسول الله ﷺ فى الحلقة ، ورجل قائم يصلى ، فلما ركع وسجد تشهد ودعا فقال فى دعائه : اللهم إنى أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والارض ياذا الجلال والاكرام ياحى ياقيوم ، فقال النبي ﷺ « والذى نفسى بيده لقد دعا باسم الله الأعظم الذى اذا دعى به أجاب ، واذا سئل به أعطى » . وقد ثبت فى الصحيح عن أبى هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « إن الله كتب فى كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش : إن رحمتى تغلب غضبى » وفى رواية « سبقت رحمتى غضبى » فوصف رحمته بأنها تغلب وتسبق غضبه ، وهذا يدل على فضل رحمته على غضبه من جهة سبقها وغلبتها . وقد ثبت فى صحيح مسلم عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يقول فى سجوده « اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك » . وروى الترمذى أنه كان يقول ذلك فى وتره ، لكن هذا فيه نظر وقد ثبت فى الصحيح والسنن والمساند من غير وجه الاستعاذة بكلماته التامات ، كقوله « أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه ومن شر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون » . وفى صحيح مسلم عن خولة أنه قال ﷺ « من نزل منزلا فقال : أعوذ بكلمات الله التامة ، لم يضره شىء حتى يرتحل منه » . وفى الصحيح أنه قال لعثمان بن أبى العاص « قل : أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر » . ومعلوم أن المستعاذ به أفضل من المستعاذ منه ، فقد استعاذ برضاه من سخطه ، وبمعافاته من عقوبته . وأما استعاذته به منه فلا بد أن يكون باعتبار جهتين : يستعيذ به باعتبار تلك الجهة ، ومنه باعتبار تلك الجهة ، ليتغاير المستعاذ به والمستعاذ منه ، إذ أن المستعاذ منه مخوف مرهوب منه ، والمستعاذ به مدعوّ مستجار به ملتجأ اليه ، والجهة الواحدة لا تكون مطلوبة مهروباً منها ، لكن باعتبار جهتين تصح ، كما فى الحديث الذى فى الصحيحين عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ علم رجلا أن يقول عند النوم « اللهم أسلمت نفسى اليك ووجهت وجهى اليك ، وألجأت ظهرى اليك ، وفوضت أمرى اليك ، رغبة ورهبة اليك ، لا منجا ولا ملجأ منك إلا اليك . آمنت بكتابك الذى أنزلت ، وبنبيك الذى أرسلت » فبين انه لا

ينجى منه إلا هو ، ولا يلتجأ منه إلا اليه . وأعمل الفعل الثانى لما تنازع الفعلان فى العمل . ومعلوم أن جهة كونه منجياً غير جهة كونه منجياً منه ، وكذلك جهة كونه ملتجأ اليه غير كونه ملتجأ منه ، سواء قيل إن ذلك يتعلق بمفعولاته أو أفعاله القائمة به أو صفاته أو بذاته باعتبارين . وفى صحيح مسلم عن عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين : الذين يعدلون فى حكمهم ، وأهلهم ، وما ولوا » . وقد جاء ذكر اليدين فى عدة أحاديث ويذكر فيها أن كلتاهما يمين مع تفضيل اليمين . قال غير واحد من العلماء لما كانت صفات المخلوقين متضمنة للنقص فكانت يسار أحدهم ناقصة فى القوة ناقصة فى الفعل ، بحيث تفعل بمياسرها كل ما يذم - كما يباشر بيده اليسرى النجاسات والأقذار - بين النبي ﷺ أن كلتا يمين الرب مباركة ليس فيها نقص ولا عيب بوجه من الوجوه كما فى صفات المخلوقين ، مع أن اليمين أفضلهما كما فى حديث آدم قال « اخترت يمين ربى ، وكلتا يدى ربى يمين مباركة » فانه لا نقص فى صفاته ولا ذم فى أفعاله ، بل أفعاله كلها إما فضل واما عدل . وفى الصحيحين عن أبى موسى عن النبي ﷺ قال « يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة ، سحاء الليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والارض فانه لم يغض ما فى يمينه . والقسط بيده الاخرى يرفع ويخفض » فبين ﷺ أن الفضل بيده اليمنى والعدل بيده الاخرى . ومعلوم أنه مع أن كلتا يديه يمين فالفضل أعلى من العدل ، وهو سبحانه كل رحمة منه فضل وكل نقمة منه عدل ، ورحمته أفضل من نقمته . ولهذا كان المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن ولم يكونوا عن يده الاخرى . وجعلهم عن يمين الرحمن تفضيل لهم كما فضل فى القرآن أهل اليمين وأهل الميمنة على أصحاب الشمال وأصحاب المشأمة وان كانوا انما عذبهم بعدله . وكذلك الأحاديث والآثار جاءت بأن أهل قبضة اليمين هم أهل السعادة وأهل القبضة الأخرى هم أهل الشقاوة

ومما يبين هذا أن الشر لم يرد فى أسمائه ، وانما ورد فى مفعولاته ، ولم يضف اليه الا على سبيل العموم ، وأضافه الى السبب المخلوق أو بحذف فاعله ، وذلك كقوله تعالى (الزمر ٦٢) : ﴿الله خالق كل شيء﴾ و(الفلق ٢) : ﴿من شر ما خلق﴾ وكاسمائه

المقترنة مثل المعطى المانع الضار النافع المعز المذل الخافض الرافع ، وكقوله (الشعراء ٨٠) : ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾ ، وكقوله ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ وكقول الجن (الجن ١٠) : ﴿ وإنا لا ندرى أشر أريد بمن فى الأرض أم أراد بهم ربهم رشداً ﴾ . وقد ثبت فى صحيح مسلم عن النبى ﷺ أنه كان يقول فى دعاء الاستفتاح « والخير بيديك والشر ليس اليك » وسواء أريد به : انه لا يضاف اليك ولا يتقرب به اليك ، أو قيل ان الشر اما عدم واما من لوازم العدم وكلاهما ليس إلى الله ، فهذا يبين أنه سبحانه انما يضاف اليه الخير وأسماؤه تدل على صفاته وذلك كله خير حسن جميل ليس فيه شر وانما وقع الشر فى المخلوقات قال تعالى (الحجر ٤٨ - ٤٩) : ﴿ نبئ عبادى أنى أنا الغفور الرحيم ، وأن عذابى هو العذاب الأليم ﴾ وقال تعالى (المائدة ٩٨) : ﴿ اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم ﴾ وقال تعالى (الانعام ١٦٥) : ﴿ إن ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم ﴾ فجعل المغفرة والرحمة من معانى أسمائه الحسنى التى يسمى بها نفسه فتكون المغفرة والرحمة من صفاته وأما العقاب الذى يتصل بالعباد فهو مخلوق له وذلك هو الأليم ، فلم يقل وانى أنا المعذب ولا فى أسمائه الثابتة عن النبى ﷺ اسم المنتقم وانما جاء المنتقم فى القرآن مقيداً كقوله (السجدة ٢٢) : ﴿ إنا من المجرمين منتقمون ﴾ وجاء معناه مضافا إلى الله فى قوله (ابرهيم ٤٧) : ﴿ إن الله عزيز ذو انتقام ﴾ وهذه نكرة فى سياق الاثبات ، والنكرة فى سياق الاثبات مطلقة ليس فيها عموم على سبيل الجمع ، وذلك أن الله سبحانه حكيم رحيم ، وقد أخبر أنه لم يخلق المخلوقات إلا بحكمته ، كما قال فى قوله تعالى (ص ٢٧) : ﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ، ذلك ظن الذين كفروا ﴾ وقال تعالى (آل عمران ١٩٠ - ١٩١) : ﴿ إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب ، الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا ﴾ وقال تعالى (الانبياء ١٦ - ١٧) : ﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين ، لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين ﴾ وقال فى السورة الأخرى (الدخان ٣٩) : ﴿ وما خلقناهما إلا بالحق ولكن أكثرهم لا يعلمون ﴾ ، وهذا

يبين أن معنى قوله فى سائر الآيات ﴿ بالحق ﴾ هو لهذا المعنى الذى يتضمن حكمته كما قال (الانعام ٧٣) : ﴿ هو الذى خلق السموات والارض بالحق ويوم يقول كن فيكون ﴾ وقوله (الحجر ٨٥ - ٨٦) : ﴿ وما خلقنا السموات والارض وما بينهما إلا بالحق ، وإن الساعة لآتية ، فاصفح الصفح الجميل . ان ربك هو الخلاق العليم ﴾ . وبعض الناس يظن أن قوله ﴿ هو الخلاق ﴾ إشارة إلى أنه خالق أفعال العباد فلا ينبغى التشديد فى الانكار عليهم بل يصفح عنهم الصفح الجميل لأجل القدر ! وهذا من أعظم الجهل ، فانه سبحانه قد عاقب المخالفين له ولرسله وغضب عليهم وأمر بمعاقبتهم وأعدّ لهم من العذاب ما ينافى قول هؤلاء المعطلين لأمره ونهيه ووعده ووعيده . وقوله ﴿ فاصفح الصفح الجميل ﴾ تعلق بما قبله وهو قوله ﴿ إن الساعة لآتية ، فاصفح الصفح الجميل ﴾ فان لهم موعداً يجزون فيه ، كما قال تعالى فى نظائر ذلك (الرعد ٤٠) : ﴿ فانما عليك البلاغ وعلينا الحساب ﴾ ، (الغاشية ٢١ - ٢٦) : ﴿ فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر ، إلا من تولى وكفر ، فيعذبه الله العذاب الأكبر . إن علينا إيابهم ، ثم إن علينا حسابهم ﴾ وقوله (الصافات ٧٤) : ﴿ فتولَّ عنهم حتى حين ﴾ وقوله (الزخرف ٨٩) : ﴿ فاصفح عنهم وقل سلام فسوف يعلمون ﴾ ، ولم يعذر الله أحداً قط بالقدر ، ولو عذر به لكان أنبياؤه وأولياؤه أحق بذلك ، وآدم انما حج موسى لانه لامه على المصيبة التى أصابت الذرية فقال له : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ وما أصاب العبد من المصائب فعليه أن يسلم فيها لله ويعلم أنها مقدرة عليه ، كما قال تعالى (التغابن ١١) : ﴿ ما أصاب من مصيبة إلا باذن الله ، ومن يؤمن بالله يهد قلبه ﴾ قال علقمة - وقد روى عن ابن مسعود - : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم : فالعبد مأمور بالتقوى والصبر ، فالتقوى فعل ما أمر به ، ومن الصبر الصبر على ما أصابه ، وهذا هو صاحب العاقبة المحمودة كما قال يوسف عليه السلام (يوسف ٩٠) : ﴿ إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ وقال تعالى (آل عمران ١٨٦) : ﴿ وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ﴾ وقال (آل عمران ١٢٠) : ﴿ وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا ﴾ وقال (آل عمران ١٢٥) : ﴿ بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا

يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين ﴾ ولا بد لكل عبد من أن يقع منه ما يحتاج معه إلى التوبة والاستغفار ، ويبتلى بما يحتاج معه الى الصبر ، فلهذا يؤمر بالصبر والاستغفار كما قيل لأفضل الخلق (غافر ٥٥) : ﴿ فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشى والإبكار ﴾ وقد بسط الكلام فى غير هذا الموضع على مناظرة آدم وموسى ، فان كثيراً من الناس حملوها على محامل مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة ، ومنهم من كذب بالحديث لعدم فهمه له ، والحديث حق يوجب أن الانسان إذا جرت عليه مصيبة بفعل غيره مثل أبيه أو غير أبيه لاسيما إذا كان أبوه قد تاب منها فلم يبق عليه من جهة الله تبعة كما جرى لآدم صلوات الله عليه ، قال تعالى (طه ١٢١ - ١٢٢) : ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ، ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى ﴾ وقال (البقرة ٣٧) : ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾ وكان آدم وموسى أعلم بالله من أن يحتج أحدهما لذنبه بالقدر ويوافقه الآخر ، ولو كان كذلك لم يحتج آدم إلى توبة ، ولا أهبط من الجنة ، وموسى هو القائل (القصص ١٦) : ﴿ رب انى ظلمت نفسى فاغفر لى ﴾ وهو القائل (الأعراف ١٥١) : ﴿ رب اغفرلى ولأخى وأدخلنا فى رحمتك وأنت أرحم الراحمين ﴾ وهو القائل (الأعراف ١٥٥) : ﴿ أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين ﴾ وهو القائل لقومه (البقرة ٥٤) : ﴿ فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ، ذلكم خير لكم عند بارئكم ﴾ ، فلو كان المذنب يعذر بالقدر لم يحتج إلى هذا ، بل كان الاحتجاج بالقدر لما حصل من موسى ملام على ما قدر عليه من المصيبة التى كتبها الله وقدرها . ومن الإيمان بالقدر أن يعلم العبد أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، فالمؤمن يصبر على المصائب ويستغفر من الذنوب والمعائب ، والجاهل الظالم يحتج بالقدر على ذنوبه وسيئاته ، ولا يعذر بالقدر من أساء اليه ، ولا يذكر القدر عند ما ييسره الله له من الخير ، فعكس القضية ، بل كان الواجب عليه إذا عمل حسنة أن يعلم أنها نعمة من الله هو يسرها وتفضل بها فلا يعجب بها ولا يضيفها إلى نفسه كأنه الخالق لها ، وإذا عمل سيئة استغفر وتاب منها ، وإذا أصابته مصيبة سماوية أو بفعل العباد يعلم أنها كانت مقدرة مقضية عليه ، وهذا مبسوط فى موضعه

والمراد هنا أنه سبحانه بين أنه إنما خلق المخلوقات لحكمته ، وهذا معنى قوله ﴿ بالحق ﴾ وقد ذم من ظن أنه خلق ذلك باطلا وعبثا فقال (المؤمنون ١١٥) : ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم الينا لا ترجعون ﴾ وقال (القيامة ٣٦) : ﴿ أيحسب الانسان أن يترك سدى ﴾ وقال (آل عمران ١٩٠ - ١٩١) : ﴿ ان فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنار لآيات لأولى الالباب ، الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ﴾ فلا بد من جزاء العباد على أعمالهم ، فلهذا قيل : فاصفح الصفح الجميل . ولله سبحانه فى كل ما يخلقه حكمة يحبها ويرضاها ، وهو سبحانه أحسن كل شيء خلقه ، واتقن كل ما صنع ، فما وقع من الشر الموجود فى المخلوقات فقد وجد لاجل تلك الحكمة المطلوبة المحبوبة المرضية ، فهو من الله حسن جميل ، وهو سبحانه محمود عليه وله الحمد على كل حال ، وان كان شرا بالنسبة الى بعض الأشخاص

وهذا موضوع عظيم قد بسط فى غير هذا الموضع ، فان الناس - فى باب خلق الرب وأمره ولمَ فعل ذلك - على طرفين ووسط : فالقدرية من المعتزلة وغيرهم قصدوا تعظيم الرب وتنزيهه عما ظنوه قبيحاً من الأفعال وظلما فأنكروا عموم قدرته ومشيئته ، ولم يجعلوه خالقا لكل شيء ، ولا أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، بل قالوا : يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء ! ثم إنهم وضعوا لربهم شريعة فيما يجب عليه ويحرم - بالقياس على أنفسهم ! - وتكلموا فى التعديل والتجويز بهذا القياس الفاسد الذى شبهوا فيه الخالق بالمخلوق ، فضلوا وأضلوا . وقابلهم الجهمية الغلاة فى الجبر ، فأنكروا حكمة الله ورحمته وقالوا : لم يخلق لحكمة ، ولم يأمر بحكمة ، وليس فى القرآن « لام كى » لا فى خلقه ولا فى أمره ، وزعموا أن قوله (الجاثية ١٣) : ﴿ وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا ﴾ ، و (البقرة ٢٩) : ﴿ خلق لكم ما فى الأرض جميعا ﴾ وقوله (النجم ٣١) : ﴿ ولله ما فى السموات وما فى الأرض ليجزى الذين أساءوا بما عملوا ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى ﴾ وقوله (البقرة ١٨٥) : ﴿ ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ وقوله (النساء ١٦٥) : ﴿ لئلا

يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ ـ وأمثال ذلك ـ إنما اللام فيه لام العاقبة كقوله (القصص ٨) : ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً وحزناً ﴾ وقول القائل : « لدوا للموت وابنوا للخراب » . ولم يعلموا أن لام العاقبة إنما تصح ممن يكون جاهلا بعاقبة فعله كفرعون الذى لم يكن يدرى ما ينتهى اليه أمر موسى ، أو ممن يكون عاجزا عن رد عاقبة فعله كعجز بنى آدم عن دفع الموت عن أنفسهم والخراب عن ديارهم ، فأما من هو بكل شىء عليم وعلى كل شىء قدير وهو مريد لكل ما خلق فيمتنع فى حقه لام العاقبة التى تتضمن نفى العلم أو نفى القدرة

وأنكر هؤلاء محبة الله ورضاه لبعض الموجودات دون بعض . وقالوا : المحبة والرضا هو من معنى الارادة ، والله مريد لكل ما خلقه فهو راض بذلك محب له . وزعموا أن مافى القرآن من نفى حبه ورضاه بالكفر والمعاصى كقوله (البقرة ٢٠٥) : ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾ ، (الزمر ٧) : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ محمول على عباده الدين لم يقع ذلك منهم أو انه لم يرده ديناً يثيبهم عليه . وزعموا أن الله لا يحب ولا يرضى ما أمر به من العبادات إلا اذا وقع ، فيريده كما يريد حينئذ ما وقع من الكفر والمعاصى ، الى غير ذلك من أقوالهم المبسوطة فى غير هذا الموضع . وكثير من المتأخرين يظن أن هذا قول أهل السنة ، وهذا مما لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها ، بل جميع مثبتة القدر المتقدمين كانوا يفرقون بين المحبة والرضا وبين الإرادة ، ولكن أبو الحسن الاشعرى اتبع جهما فى ذلك (١) .

قال ابو المعالى الجوينى : ومما اختلف أهل الحق فى إطلاقه وعدم إطلاقه المحبة والرضا ، فصار المتقدمون إلى أنه سبحانه لا يحب الكفر ولا يرضاه ، وكذلك كل معصية . وقال شيخنا أبو الحسن : المحبة هى الإرادة نفسها ، وكذلك الرضا والاصطفاء ، وهو سبحانه يريد الكفر ويرضاه كفراً قبيحاً معاقباً عليه . وهو كما قال أبو المعالى ، فان المتقدمين من جميع أهل السنة على ما دل عليه الكتاب والسنة من أنه سبحانه لا يرضى ما نهى عنه ولا يحبه ، وعلى ذلك قدماء أصحاب الأئمة الأربعة

---

(١) لما كان يقاوم تفريط المعتزلة بما يقابله ، وكان ذلك مدة إقامته فى البصرة . فلما انتقل إلى بغداد ختم الله له بالاعتدال والرجوع الى أقوال السلف فى كل ما ثبت عنهم . انظر كتابيه (الإبانة) و (مقالات الأسلاميين)

أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، كأبي بكر عبد العزيز وغيره من قدمائهم ، ولكن من المتأخرين من سوى بين الجميع كما قاله أبو الحسن ، وهو فى الأصل قول لجهم ، فهو الذى قال فى القدر بالجبر ، وبما يخالف أهل السنة ، وأنكر رحمة الله تعالى ، وكان يخرج الى الجذمى فيقول : أرحم الراحمين يفعل هذا ؟ فنفى أن يكون الله أرحم الراحمين ! وقد قال الصادق المصدوق « لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها » .

وهذه مسائل عظيمة ليس هذا موضع بسطها . وانما المقصود هنا التنبيه على الجمل ، فان كثيرا من الناس يقرأ كتبا مصنفة فى أصول الدين وأصول الفقه بل فى تفسير القرآن والحديث ولا يجد فيها القول الموافق للكتاب والسنة الذى عليه سلف الأمة وأئمتها ، وهو الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول ، بل يجد أقوالا كل منها فيه نوع من الفساد والتناقض ، فيحار ما الذى يؤمن به فى هذا الباب وما الذى جاء به الرسول وما هو الحق والصدق ، إذ لم يجد فى تلك الأقوال ما يحصل به ذلك ، وانما الهدى فيما جاء به الرسولُ الذى قال الله فيه (الشورى ٥٢ - ٥٣) : ﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم ، صراط الله الذى له مافى السموات ومافى الارض ألا إلى الله تصير الامور ﴾

(فصل) وإذا علم ما دل عليه الشرع مع العقل واتفاق السلف من أن بعض القرآن أفضل من بعض ، وكذلك بعض صفاته أفضل من بعض ، بقى الكلام فى كون ﴿ قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن ، ما وجه ذلك ؟ وهل ثوابها بقدر ثواب ثلث القرآن ؟ واذا قدر أن الأمر كذلك فما وجه قراءة سائر القرآن ؟ فيقال :

أما الأول فقد قيل فيه وجوه أحسنها ـ والله أعلم ـ الجواب المنقول عن الإمام أبي العباس بن سريج ، فعن أبي الوليد القرشي أنه سأل أبا العباس بن سريج عن معنى قول النبي ﷺ « قل هو أحد تعدل ثلث القرآن » فقال : معناه أنزل القرآن على ثلاثة أقسام : ثلث منها الاحكام ، وثلث منها وعد ووعيد ، وثلث منها الأسماء والصفات . وهذه السورة جمعت الأسماء والصفات

وقد ذكر أبو الفرج ابن الجوزى فى هذا الحديث ثلاثة أوجه : بدأ بهذا الوجه ، فروى قول ابن سريج هذا باسناده عن زاهد عن الصابونى والبيهقى عن الحاكم أبي

عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول : سألت أبا العباس ابن سريج قلت : ما معنى قول النبي ﷺ « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » ؟ قال : إن القرآن أنزل على ثلاثة أقسام : فثلث أحكام ، وثلث وعد ووعيد ، وثلث أسماء وصفات . وقد جمع فى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ أحد الأثلاث وهو الصفات ، فقيل انها تعدل ثلث القرآن

الوجه الثانى من الوجوه الثلاثة التى ذكرها أبو الفرج ابن الجوزى أن معرفة الله هى معرفة ذاته ومعرفة أسمائه وصفاته ومعرفة أفعاله ، فهذه السورة تشتمل على معرفة ذاته ، اذ لا يوجد شيء إلا وجد من شيء [ما خلا الله . فانه ليس له كفء] ولا له مثل . قال أبو الفرج : ذكره بعض فقهاء السلف

قال : والوجه الثالث أن المعنى : من عمل ما تضمنته من الإقرار بالتوحيد والاذعان للخالق كان كمن قرأ ثلث القرآن ولم يعمل بما تضمنته ، ذكره ابن عقيل . قال ابن عقيل : ولا يجوز أن يكون المعنى : من قرأها فله أجر ثلث القرآن لقول رسول الله ﷺ « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات »

قلت : كلا الوجهين ضعيف ، أما الأول فيدل على ضعفه وجوه : الأول أن نقول القرآن ليس كله هو المعرفة المذكورة ، بل فيه أمر بالاعمال الواجبة ونهى عن المحرمات . والمطلوب من العباد المعرفة الواجبة والعمل الواجب . والأمة كلها متفقة على وجوب الأعمال التى فرضها الله ، لم يقل أحد بأنها ليست من الواجبات ، وإن كان طائفة من الناس نازعوا فى كون الأعمال من الإيمان فلم ينازعوا فى أن الله فرض الصلوات الخمس وغيرها من شرائع الاسلام ، وحرم الفواحش (الأعراف ٣٣) : ﴿ ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله مالم ينزّل به سلطانا وأن تقولوا على الله مالا تعلمون ﴾ وإذا كان كذلك وقدر أن سورة من السور تضمنت ثلث المعرفة لم يكن هذا ثلث القرآن . الثانى أن يقال : قول القائل معرفة ذاته ومعرفة أسمائه وصفاته ومعرفة أفعاله إن أراد بذلك أن ذاته تعرف بدون معرفة شيء من أسمائه وصفاته الثبوتية والسلبية فهذا ممتنع ، ولو قدر إمكان ذلك أو فرض العبد فى نفسه ذاتا مجردة عن جميع القيود السلبية والثبوتية فليس

ذاك معرفته بالله البتة ، ولا هو رب العالمين ذات مجردة عن كل أمر سلبي أو ثبوتي ، ولهذا لم يقل أحد من العقلاء هذا إلا القرامطة الباطنية يقولون : يسلب عنه كل أمر ثبوتي وعدمي فلا يقال موجود ولا معدوم ولا عالم ولا ليس بعالم ولا قادر ولا ليس بقادر ولا نحو ذلك . وهؤلاء مع أن قولهم معلوم الفساد بضرورة العقل فانهم متناقضون . أما الأول فلأن سلب النقيضين ممتنع كما أن جمعهما ممتنع ، فيمتنع أن يكون شيء من الأشياء لا موجوداً ولا معدوماً . وأما تناقضهم لا بد أن يذكروا ما ذكروا أنه يسلب عنه النقيضان ببعض الأمور التي يتميز بها ليخبر عنه بهذا السلب ، وأي شيء قالوه فلا بد أن يتضمن نفياً أو إثباتاً ، بل لا بد أن يتضمن إثباتاً . وقد بسطنا الرد عليهم في غير هذا الموضع ، ولهذا كان كثير من الملاحدة لا يصلون إلى هذا الحد بل يقولون كما قال أبو يعقوب السجستاني وغيره من الملاحدة : نحن لا ننفي النقيضين ، بل نسكت عن إضافة واحد منهما اليه ، فلا نقول هو موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل . فيقال لهم : إعراض قلوبكم عن العلم به وكف ألسنتكم عن ذكره لا يوجب أن يكون هو في نفسه مجرداً عن النقيضين ، بل يفيد هذا كفركم بالله وكراهتكم لمعرفته وذكره وعبادته ، وهذا حقيقة مذهبكم

ومن قال من الملاحدة المنتسبين إلى التصوف والتحقيق كابن سبعين والصدر القونوي وغيرهما : انه وجود مطلق بشرط الإطلاق عن كل وصف ثبوتي وسلبي فهو من جنس هؤلاء . لكن هؤلاء يقولون هو وجود مطلق فيخصونه بالوجود دون العدم . ثم يقولون هو مطلق والمطلق بشرط الإطلاق عن كل قيد سلبي وثبوتي إنما يكون في الأذهان لا في الأعيان . وهؤلاء يقولون : الوجود الكلي المقسوم إلى واجب وممكن الذي يجعله الفلاسفة موضوع العلم الإلهي ويسمونه الحكمة العليا والفلسفة الأولى إنما يكون كليا في الأذهان لا في الأعيان ، فليس في الخارج قط وجود هو بعينه واجب وهو بعينه ممكن ، ولا وجود هو نفسه يتصف به الواجب وهو نفسه يتصف به الممكن ، بل صفة الواجب تختص به وصفة الممكن تختص به ووجود الواجب يخصه لا يشركه فيه غيره ووجود الممكن يخصه لا يشركه فيه غيره ، ولهذا كان كل ما وصف به الرب نفسه من صفاته فهي صفات مختصة به يمتنع أن يكون

له فيها مشارك أو مماثل ، فان ذاته المقدسة لا تماثل شيئا من الذوات ، وصفاته مختصة به فلا تماثل شيئا من الصفات ، بل هو سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، فاسمه ﴿ الأحد ﴾ دل على نفى المشاركة والمماثلة ، واسمه ﴿ الصمد ﴾ دل على أنه مستحق لجميع صفات الكمال كما بسط الكلام على ذلك فى الشرح الكبير المصنف فى تفسير هذه السورة . وصفات التنزيه كلها ، بل وصفات الإثبات يجمعها هذان المعنيان . وقد بسط الكلام فى التوحيد وأنه نوعان : علمى قولى ، وعملى قصدى . فقل يا أيها الكافرون اشتملت على التوحيد العملى نصاً ، وهى دالة على العلمى لزوماً . وقل هو الله أحد اشتملت على التوحيـــد العلمى القولى نصاً وهى دالة على التوحيد العملى لزوماً . ولهذا كان النبى ﷺ يقرأ بهما فى ركعتى الفجر وركعتى الطواف وغير ذلك ، وقد ثبت أنه كان يقرأ أيضاً فى ركعتى الفجر بآية الإيمان التى فى البقرة (١٣٤) ﴿ قولوا آمنا بالله ﴾ فى الركعة الأولى وآية الإسلام التى فى آل عمران (٦٤) : ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أربابا من دون الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون ﴾ . والمقصود هنا أن صفات التنزيه يجمعها هذان المعنيان المذكوران فى هذه السورة : أحدهما نفى النقائص عنه وذلك من لوازم إثبات صفات الكمال ، فمن ثبت له الكمال التام انتفى النقصان المضاد له ، والكمال من مدلول اسمه الصمد . والثانى أنه ليس كمثله شىء فى صفات الكمال الثابتة ، وهذا من مدلول اسمه الأحد . فهذان الاسمان العظيمان ـ الأحد الصمد ـ يتضمنان تنزيهه عن كل نقص وعيب ، وتنزيهه فى صفات الكمال أن لا يكون له مماثل فى شىء منها . واسمه الصمد يتضمن اثبات جميع صفات الكمال ، فتضمن ذلك إثبات جميع صفات الكمال ونفى جميع صفات النقص ، فالسورة تضمنت كل ما يجب نفيه عن الله ، وتضمنت أيضا كل ما يجب إثباته من وجهين : من اسمه الصمد ، ومن جهة أن ما نفى عنه من الأصول والفروع والنظراء مستلزم ثبوت صفات الكمال أيضا ، فان كل ما يمدح به الرب من النفى فلا بد أن يتضمن ثبوتا ، بل وكذلك كل ما يمدح به شىء من الموجودات من النفى فلا بد أن يتضمن ثبوتا ، وإلا فالنفى المحض معناه عدم محض ، والعدم المحض ليس بشىء فضلا

عن أن يكون صفة كمال . وهذا كما يذكره سبحانه فى آية الكرسى مثل قوله (البقرة ٢٥٥) : ﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ فنفى أخذ السنة والنوم له مستلزم لكمال حياته وقيوميته ، فان النوم ينافى القيومية والنوم أخو الموت ، ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون . ثم قال ﴿ له مافى السموات وما فى الأرض ، من ذا الذى يشفع عنده الا بإذنه ﴾ فنفى الشفاعة بدون إذنه مستلزم لكمال ملكه إذ كل من شفع اليه شافع بلا إذنه فقبل شفاعته كان منفعلا عن ذلك الشافع ، فقد أثرت شفاعته فيه فصيرته فاعلا بعد أن لم يكن ، وكان ذلك الشافع شريكا للمشفوع اليه فى ذلك الأمر المطلوب بالشفاعة إذ كانت بدون إذنه ، لا سيما والمخلوق إذا شفع اليه بغير إذنه فقبل الشفاعة فانما يقبلها لرغبة أو لرهبة إما من الشافع أو من غيره ، وإلا فلو كانت داعيته من تلقاء نفسه تامة مع القدرة لم يحتج إلى شفاعة والله تعالى منزه عن ذلك كله كما قال فى الحديث الإلهى « ياعبادى إنكم ان تبلغوا نفعى فتنفعونى ، ولن تبلغوا ضرى فتضرونى » . ولهذا كان النبى ﷺ يأمر أصحابه بالشفاعة اليه ، فكان إذا أتاه طالب حاجة يقول « اشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » أخرجاه فى الصحيحين ، وكان مقصوده أنهم يؤجرون على الشفاعة ، وهو إنما يفعل ما أمره الله به . وكذلك قوله ﴿ البقرة ٢٥٥) : ﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشىء من علمه إلا بما شاء ﴾ بين أنهم لا يعلمون من علمه إلا ما علمهم إياه كما قالت الملائكة (البقرة ٣٢) : ﴿ لاعلم لنا إلا ما علمتنا ﴾ فكان فى هذا النفى إثبات أن عباده لا يعلمون إلا ما علمهم إياه ، فأثبت أنه الذى علمهم ، لا ينالون العلم إلا منه . فانه (العلق ١ - ٥) : ﴿ الذى خلق ، خلق الانسان من علق ﴾ و ﴿ علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم ﴾ ثم قال (البقرة ٢٥٥) : ﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ولا يئوده حفظهما ﴾ أى لا يكرثه ولا يثقله . وهذا النفى تضمن كمال قدرته ، فانه مع حفظه للسموات والأرض لا يثقل ذلك عليه كما يثقل على من فى قوته ضعف . وهذا كقوله تعالى (ق ٣٨) : ﴿ ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام وما مسنا من لغوب ﴾ فنزه نفسه عن مس اللغوب . قال أهل اللغة : اللغوب الإعياء والتعب . وكذلك قوله (الأنعام ١٠٣) : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ الإدراك عند السلف

والأكثرين هو الإحاطة . وقال طائفة هو الرؤية ، وهو ضعيف ، لأن نفى الرؤية عنه لامدح فيه ، فان العدم لايرى . وكل وصف يشترك فيه الوجود والعدم لايستلزم أمراً ثبوتيا فلا يكون فيه مدح ، إذ هو عدم محض ، بخلاف ما إذا قيل لا يحاط به فانه يدل على عظمة الرب جل جلاله . وإن العباد مع رؤيتهم له لايحيطون به رؤية ، كما أنهم مع معرفته لا يحيطون به علما ، وكما أنهم مع مدحه والثناء عليه لا يحيطون ثناء عليه بل هو كما أثنى على نفسه المقدسة . ولهذا قال أفضل الخلق وأعلمهم « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وهذه الأمور مبسوطة فى موضع آخر . والمقصود هنا الكلام على معنى كون ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن ، وبيان أن الصواب القول الأول

الوجه الثالث الذى يدل على فساد القول الثانى أن يقال : قول القائل « معرفة أفعاله » إن أراد بذلك معرفة آياته الدالة عليه فهذه من تمام معرفته ، ويبقى معرفة وعده ووعيده وقصص الأمم المؤمنة والكافرة لم يذكره وهو القسم الثانى من أقسام معانى القرآن ، كما لم يذكر أمره ونهيه . وان جعل هذه من مفعولاته فمعلوم أن معرفة الوعد والوعيد والقصص المطلوب فيها الإيمان باليوم الآخر وجزاء الأعمال ، كما أن المطلوب بالأمر والنهى طاعته ، فانه لابد من الإيمان بالله واليوم الآخر ، ومن العمل الصالح لكل أمة كما قال تعالى (المائدة ٦٩) : ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾

الوجه الرابع أن يقال : ما ذكره من نفى المثل عنه ومن نفى الولادة مذكور فى غير هذه السورة فلم يختص بهذا المعنى

الوجه الخامس أن يقال : هب أنها تضمنت التنزيه كما ذكره الله فمعرفة الله ليست بمعرفة صفات السلب ، بل الاصل فيها صفات الإثبات ، والسلب تابع ومقصوده تكميل الإثبات ، كما أشرنا اليه من أن كل تنزيه مدح به الرب ففيه إثبات ، ولهذا كان قول « سبحان الله » متضمنا تنزيه الرب وتعظيمه ، ففيها تنزيهه من العيوب والنقائص ،

وفيها تعظيمه سبحانه وتعالى ، كما قد بسط الـكلام على ذلك فى مواضع

وأما القول الثالث وهو المراد به أن من عمل بما تضمنته كان كمن قرأ ثلث القرآن ولم يعمل بما تضمنته ، فهذا أيضا ضعيف ، وما نفاه من المعادلة فهو مبنى على قول من اعتبر فى مقدار الأجر كثرة الحروف ، وهو قول باطل كما قد بين فى موضعه ، وذلك أن العمل بها إن أراد به العمل الواجب من التصديق بمضمونها وتوحيد الله فهذا أجره أعظم من أجر من قرأ القرآن جملة ولم يعمل بذلك ، فانه إن خلا عن الايمان بمضمون القرآن فهو منافق ، وان خلا عما يجب عليه من العمل فهو فاسق . ومعلوم أن هذا لو قرأ القرآن عشر مرات لم يكن أجره مثل أجر المؤمن المتق . وأيضاً فان هذا الأجر على الإيمان بمضمونها سواء قرأها أو لم يقرأها ، والأجر المذكور فى الحديث هو لمن قرأها فلا بد أن يكون قد قرأها مع الإيمان بما تضمنته . وأيضا فالنبى ﷺ جعل قراءتها تعدل ثلث القرآن ، وقرأها على أصحابه وأخبرهم أنه قرأ عليهم ثلث القرآن فكانت قراءته لها تعدل قراءته هو للثلث ، وكذلك الرجل الذى جعل يرددها . وكذلك إخباره لهم بأنها تعدل ثلث القرآن وإنما يراد به ثلثه إذا قرأوه هم ، لم يرد به الثلث إذا قرأها منافق لا يؤمن بمعنى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ . ثم إن كون المراد بذلك من قرأ الثلث بلا إيمان بها معنى ليس فى اللفظ ما يدل عليه ، وإنما يدل اللفظ على نقيضه . وهذا التأويل وأمثاله هو من تحريف الـكلم عن مواضعه الذى ذم الله عليه من فعل ذلك من أهل الكتاب ، وهو نوع من الإلحاد فى كلام الله ورسوله

وقد ذكر أبو حامد الغزالى وجها آخر غير هذه الثلاثة فقال فى كتابه جواهر القرآن ودرره : أما قوله « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » ما أراك تفهم وجه ذلك ، فتارة تقول : ذكر هذا للترغيب فى التلاوة وليس المعنى به التقدير ، وحاشا منصب النبوة عن ذلك . وتارة تقول : هذا بعيد عن الفهم والتأويل ، فان آيات القرآن تزيد على ستة آلاف آية ، فهذا القدر كيف يكون ثلثها ؟ وهذا لقلة معرفتك بحقائق القرآن ونظرك إلى ظاهر ألفاظه فتظن أنها تعظم وتكثر بطول الألفاظ وتقصر بقصرها . وذلك كظن من يؤثر الدراهم الكثيرة على الجوهرة الواحدة نظراً

إلى كثرتها . فاعلم أن سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن قطعا ، وترجع إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرناها في مهمات القرآن وهي : معرفة الله ، ومعرفة الآخرة ، ومعرفة الصراط المستقيم . فهـــذه المعارف الثلاثة هي المهمة ، والباقي توابع . وسورة الاخلاص تشتمل على واحدة من الثلاث ، وهي معرفة الله وتقديسه وتوحيده عن مشارك في الجنس والنوع ، وهو المراد بنفي الأصل والفرع والكفؤ . والوصف بالصمد يشعر بأنه السيد الذي لا يقصد في الوجود للحوائج سواه . نعم ليس فيهـا حديث الآخرة والصراط المستقيم ، فلذلك تعدل ثلث القرآن . أي ثلث الأصول من القرآن كما قال « الحج عرفة » أي هو الأصل والباقي تبع

قلت : آيات القرآن نوعان علمية وعملية ، وفي الآيات ما يجمع الأمرين . وأبو حامد جمع العلميات المتعلقة بذات الله وصفاته وأفعاله دون ما يتعلق باليوم الآخر والقصص وسماها « جواهر القرآن » ، وجمع العمليات وسماها « درر القرآن » . وجعل الشطر الأول من الفاتحة من الجواهر ، والثاني من الدرر ، والآيات التي تجمع المعنيين يذكرها في أغلب النوعين عليها . ومجموع ما ذكره من القسمين ربع آيات القرآن نحو الف وخمسمائة آية . وجعل معاني القرآن ستة أصناف : ثلاثة أصول ، وثلاثة توابع . فذكر أن القرآن هو البحر المحيط ، ومنه يتشعب علم الأولين والآخرين . وقال : سر القرآن ولبابه الأصفى ومقصده الأقصى دعوة العباد إلى الجبار الأعلى رب الآخرة والأولى وخالق السموات العلى والأرضين السفلى . فالثلاثة المهمة : تعريف المدعو اليه ، وتعريف الصراط المستقيم الذي تجب ملازمته في السلوك اليه ، وتعريف الحال عند الوصول اليه . وأما الثلاثة المغنية فأحدها أحوال المجيبين للدعوة ، ولطائف صنع الله فيهم ، وسره ومقصوده التشويق والترغيب . وتعريف أحوال الناكبين والناكلين عن الإجابة ، وكيفية قمع الله لهم وتنكيله بهم ، وسره ومقصوده الاعتبـار والترهيب . وثانيها حكاية أقوال الجاحدين ، وكشف فضائحهم وجهلهم بالمجادلة والمحاجة على الحق . ومقصوده وسره في جنبة الباطل الافصاح والتحذير والتنفير ، وفي جنبة الحق الايضاح والتثبيت والتقرير . وثالثها تعريف عمارة منازل الطريق وكيفية أخذ الزاد والراحلة والأهبة للاستعداد

قلت : ما ذكره من أن أصول الإيمان ثلاثة فهو حق كما ذكره ، ولا بد من الثلاثة فى كل ملة ودين ، كما قال الله تعالى (البقرة ٦٢) : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولاهم يحزنون ﴾ . ونحو ذلك فى سورة المائدة . فذكر هذه الأصول الثلاثة : الإيمان بالله ، واليوم الآخر ، والعمل الصالح . وأما الثلاثة الأخر التابعة فهى داخلة فى هذه الثلاثة . فان مافى القرآن من ذكر أحوال السعداء والأشقياء فى الآخرة فهو من تفصيل الايمان باليوم الآخر . وما فيه من عمارة الطريق فهو من العمل الصالح . وما فيه من المجادلة والمحاجة فذاك من تمام الإخبار بالثلاثة ، فانه إذا أخبر بالثلاثة ذكر الآيات والأدلة المثبتة لذلك ، وذكر شبه الجاحدين وبين فسادها . وقد ذكر أبو حامد ذلك فقال : القسم الجانى لمحاجة الكفار ومجادلتهم وايضاح مخازيهم بالبرهان الواضح وكشف أباطيلهم وتخاييلهم . وأباطيلهم ثلاثة أنواع : [الأول] ذكر الله بما لا يليق به من أن الملائكة بناته ، وأن له ولداً شريكا ، وأنه ثالث ثلاثة . الثانى ذكر رسول الله ﷺ بأنه ساحر وكاهن وشاعر ، وإنكار نبوته . وثالثها إنكار اليوم الآخر ، وجحد البعث والنشور والجنة والنار ، وإنكار عاقبة الطاعة والمعصية

وأما ما فيه من الإخبار بأحوال المؤمنين والكفار فى الدنيا ـ وهو الذى أراده أبو حامد بذكر أحوال المستجيبين والناكبين ـ فهذا من تمام الأدلة والآيات ، فان هذا أمر شوهد فى الدنيا ورؤيت آثاره وتواترت أخباره ، ليس هو مما بعد الموت الذى هو غيب عن العباد . ولهذا يذكر سبحانه هذا فى معرض الاحتجاج والاستدلال ، مع ما فى ذلك من الموعظة ، كقوله (يوسف ١١١) : ﴿ لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب ﴾ ، (آل عمران ١٣) : ﴿ قد كان لكم آية فى فئتين التقتا ، فئة تقاتل فى سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأى العين ، والله يؤيد بنصره من يشاء ، إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار ﴾ . وقوله (الحشر ٢) : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لاول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا ، وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب ، يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدى المؤمنين فاعتبروا يا أولى

الأبصار ﴾ وقوله (الأنعام ١١) : ﴿ قل سيروا فى الارض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين ﴾ وقوله (الحج ٤٥ - ٤٦) : ﴿ فكأين من قرية أهلكناها وهى ظالمة فهى خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد . أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها ، فانها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور ﴾ وقوله (الروم ٩) : ﴿ أو لم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ، كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها وجاءتهم رسلهم بالبينات ﴾ الآيات وقوله تعالى لما ذكر قصة قوم لوط (الحجر ٧٤ - ٧٦) : ﴿ فجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل ، إن فى ذلك لآيات للمتوسمين ، وانها لبسبيل مقيم ﴾ والمتوسم : المستدل بالسمة والسيما ، وهى العلامة ، قال تعالى (محمد ٣٠) : ﴿ ولو نشاء لأريناكهم فلعرفتهم بسيماهم ، ولتعرفنهم فى لحن القول ﴾ فمعرفة المنافقين فى لحن القول ثابتة مقسم عليها ، لكن هذا يكون إذا تكلموا ، وأما معرفتهم بالسيما فموقوف على مشيئة الله فان ذلك أخفى . وفى الحديث الذى رواه الترمذى وحسنه عن أبى سعيد عن النبى ﷺ قال « اتقوا فراسة المؤمن ، فانه ينظر بنور الله » ثم قرأ قوله تعالى ﴿ إن فى ذلك لآيات للمتوسمين ﴾ قال مجاهد وابن قتيبة : للمتفرسين ، قال ابن قتيبة : يقال توسمت فى فلان الخير أى تبينته ، وقال الزجاج : المتوسمون فى اللغة النظار المثبتون فى نظرهم حتى يعرفوا حقيقة سمة الشىء ، يقال توسمت فى فلان كذا أى عرفت ، وقوله « المثبتون فى نظرهم » أى فى نظر أعينهم حتى يعرفوا السيما ، بخلاف الذين قيل فيهم (يوسف ١٠٥) : ﴿ وكأين من آية فى السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون ﴾ . وقال الضحاك : الناظرون ، وقال ابن زيد : المتفقدون ، وقال قتادة : المعتبرون . وكل هذا صحيح ، فان المتوسم يجمع هذا كله . ثم قال تعالى ﴿ وانها لبسبيل مقيم ﴾ ثم ذكر قصة أصحاب الأيكة ثم قال ﴿ وانها لبإمام مبين ﴾ أى بطريق متبين للناس واضح ، وكذلك فى موضع آخر لما قال (الذاريات ٣٥ - ٣٧) : ﴿ فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين ، فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ، وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم ﴾ وقال فى سفينة نوح (القمر ١٥) : ﴿ ولقد تركناها آية فهل من مدكر ﴾ فأخبر أنه

أبق آيات ، وهى العلامات والدلالات ، فدل ذلك على أن مايخصه من أخبار المؤمنين وحسن عاقبتهم فى الدنيا وأخبار الكفار وسوء عاقبتهم فى الدنيـــا هو من باب الآيات والدلالات التى يستدل بها ويعتبر بها علماً ووعظا ، فيفيد معرفة صحة ما أخبرت به الرسل ، ويفيد الترغيب والترهيب ، ويدل ذلك على أن الله يرضى عن أهل طاعته ويكرمهم ، ويغضب على أهل معصيته ويعاقبهم ، كما يستدل بمخلوقاته العامة على قدرته ، فان الفعل يستلزم قدرة الفاعل بإحكام الأفعال على علمه لأن الفعل المحكم يستلزم علم الفاعل ، وبالتخصيص على مشيئته لأن التخصيص مستلزم لإرادته ، فكذلك يستدل بالتخصيص بما هو أحمد عاقبة على حكمته لان تخصيص الفعل بما هو محمود فى العاقبة مستلزم للحكمة ، ويستدل بتخصيص الأنبيـــاء وأتباعهم بالنصر وحسن العاقبة وتخصيص مكذبيهم بالخزى وسوء العاقبة على أنه يأمر ويحب ويرضى ما جاءت به الأنبياء ، ويكره ويسخط ما كان عليه مكذّبوهم ، لأن تخصيص أحد النوعين بالإكرام والنجاة والذكر الحسن والدعاء وتخصيص الآخر بالعذاب والهلاك وقبح الذكر واللعنة يستلزم محبة ما فعله الصنف الأول وبغض ما فعله الصنف الثانى . وأما الارادة التى يقال فيها إنها تخص أحد المثلين عن الآخر بلا سبب فتلك هل يوصف الله بها ؟ فيه نزاع ، فان قيل إنه لا يوصف بها فلا كلام ، وان قيل إنه يوصف بها فمعلوم أن تخصيص الأنبياء عليهم السلام بهذا وتخصيص أعدائهم بهذا لم يصدر عن تخصيص بلا مخصص ، بل يعلم أنه قصد تخصيص هؤلاء بالإكرام وهؤلاء بالعقاب ، وأن إيمان هؤلاء سبب تخصيصهم بهذا وكفر هؤلاء سبب تخصيصهم بهذا . ولبسط هذه الأمور موضع آخر

لكن المقصود هنا أن هذه الثلاثة داخلة فى الثلاثة الأول ، ولكن أبو حامد يجعل الحجاج صنعة الكلام ، ويجعل عمارة الطريق علم الفقه ، ويجعل أخبار الأنبياء علم القصص ويقول : إن الكلام والجدل ليس فيه بيان حق بدليل ، بل إنما فيه دفع البدع ببيان تناقضها ، ويجعل أهله من جنس خفراء الحجيج ، ويجعل علم الفقه ليس غايته إلا مصلحة الدنيا ، وهذا مما نازعه فيه أكثر الناس وتكلموا فيه بكلام ليس هذا موضعه ، كما تكلموا على ما ذكره فى هذا الكتاب (جواهر القرآن) وغيره

من كتبه من معانى الفلسفة وجعل ذلك هو باطن القرآن ، وكلام علماء المسلمين على رد هذا أكثر من كلامهم على رد ذلك ، فان هذا فيه مما يناقض مقصود الرسول أمور عظيمة ، كما تكلموا على ما ذكره فى النبوّة بما يشبه كلام الفلاسفة فيها . والمقصود أن هذا الذى ذكره فى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ أحسن من قول كثير من الناس فيها ، وهو أقرب إلى القول الذى ذكرناه عن ابن سريج ونصرناه ، لكن ذلك القول هو الصواب بلا ريب ، فان النبى ﷺ أخبر بأن الله جزأ القرآن ثلاثة أجزاء فجعل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ جزءاً من أجزاء القرآن ، وهذا يقتضى أن مجموع القرآن ثلاثة أجزاء ، ليس هو ستة : ثلاثة أصول وثلاثة فروع . وكذلك أخبر أن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن ، لم يقل ثلث المهم منه ولا ثلث أكثره ولا أصوله ، فوجب أن يكون القرآن كله ثلاثة أصناف ، وعلى ما ذكره أبو حامد هو ستة : ثلاثة مهمة وثلاثة توابع ، والسورة أحد الثلاثة المهمة ، وهذا خلاف الحديث . وأيضاً فان تقسيم القرآن إلى ثلاثة أقسام تقسيم بالدليل ، فان القرآن كلام ، والكلام إما إخبار وإما إنشاء ، والإخبار إما عن الخالق وإما عن المخلوق ، فهذا تقسيم بين . وأما جعل علم الفقه خارجاً عن الصراط المستقيم والعمل الصالح ، وجعل علم الأدلة والحجج خارجاً عن الإيمان والمعرفة بالله واليوم الآخر ، فهذا مردود عند جماهير السلف والخلف . وأبو حامد إنما ذكر هذا لأنه يقول إنما يعرف معانى ذلك بطريق التصفية فقط ، لا بطريق الخبر النبوى ، ولا بطريق النظر الاستدلالى ، فلا يعرف ذلك بالسمع ولا بالعقل . وهذا مما أنكره عليه الناس وصنفوا كتبا فى رد ذلك كما فعل جماعات من العلماء . ولكن عذر أبى حامد أنه لم يجد فيما علمه من طريق الفلاسفة وأهل الكلام ما يبين الحق فى ذلك ، ولم يعلم طرقا عقلية غير ذلك ، فنفى أن يعلم بطريق النظر فيه . وأما الطرق الخبرية النبوية فلم يكن له خبرة بما صح من ألفاظ الرسول ، وبطريق دلالة ألفاظه على مقاصده ، وظن ـ بما شاركه به بعض أهل الكلام والفلسفة ـ أن الرسول لم يبين مراده بألفاظه ، فتركب من هذا وهذا سد باب الطريق العقلى والسمعى ، وظن أن المطلوب يحصل له بطريق التصفية والعمل ، فسلك ذلك ، فلم يحصل له المقصود أيضا فرجع فى آخر عمره إلى قراءة البخارى ومسلم

وقد ذكر القاضى عياض أقوالا فى كون ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن ، وكذلك المازرى قبله ، قال : قال الامام ـ يعنى أبا عبد الله المازرى ـ قيل معنى ذلك أن القرآن على ثلاثة أنحاء : قصص ، وأحكام ، وأوصاف لله جلت قدرته . و ﴿قل هو الله أحد﴾ تشتمل على ذكر الصفات فكانت ثلثاً من هذه الجهة ، قال : وربما أسعد هذا التأويلَ ظاهرُ الحديث الذى ذكر أن الله جزّأ القرآن . قلت : هذا هو قول ابن سريج ـ وهو الذى نصرناه ـ ذكره المازرى فى كلام ابن بطال كما سيأتى . قال : وقيل معنى ثلث القرآن لشخص بعينه قصده رسول الله ﷺ . وذكره ابن بطال أيضا قال : وقيل معناه إن الله يتفضل بتضعيف الثواب لقارئها ويكون منتهى التضعيف إلى مقدار ثلث ما يستحق من الأجر على قراءة القرآن من دون تضعيف أجر ، قال : وفى بعض روايات هذا الحديث أن رسول الله ﷺ حشد الناس وقال : سأقرأ عليكم ثلث القرآن ، فقرأ قل هو الله أحد . قال المازرى : وهذه الرواية تقدح فى تأويل من جعل ذلك لشخص بعينه

قال القاضى عياض : قال بعضهم قال الله تعالى (هود ١ ـ ٢) : ﴿الر . كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾ ثم بين التفصيل فقال ﴿أن لا تعبدوا إلا الله﴾ فهذا فصل الألوهية ، ثم قال ﴿إننى لكم منه نذير وبشير﴾ وهذا فصل النبوة ، ثم قال ﴿وأن استغفروا ربكم ثم توبوا اليه﴾ فهذا فصل التكليف ، وما وراءه من الوعد والوعيد وعامة أجزاء القرآن بما فيه من القصص فمن فصل النبوة ، لأنها من أدلتها وفهمها أيضاً ، وهذا يدل على أن ﴿قل هو الله أحد﴾ جمعت الفصل الاول . قلت : مضمون هذا القول أن معانى القرآن ثلاثة أصناف : الإلهيات ، والنبوات ، والشرائع . وأن هذه السورة منها الإلهيات ، وجعل صاحب هذا القول الوعد والوعيد والقصص من قسم النبوة لأن ذلك مما أخبر به النبى ﷺ أو مما يدل على نبوته . وهذا القول ضعيف أيضاً فانه يقال : والأمر والنهى أيضاً مما جاء به النبى ، كما جاء بالوعد والوعيد . ويقال أيضا : القصص تدل على الأمر والنهى كما تدل على النبوة ، فانها تدل على إكرامه لمن أطاعه وعقوبته لمن عصاه ، وهذا تقرير للأمر والنهى كما تقدم . وأيضاً فان مقصود النبوة هو الإخبار بما أمر الله به وبما أخبر به ،

وما دل على إثبات النبوة من القصص يدل على إثبات ماجاء به النبي ، وما دل على إثبات ما جاء به النبي يدل على الأمر والنهى الذى جاء به النبي ، فهما متلازمان . ثم الإلهيات أيضاً هى مما جاء به النبي ﷺ فبين الدلائل العقلية على ما يمكن أن يعرف بالعقل ، وأخبر عن الغيب المطلق الذى تعجز العقول عن معرفته . فلا معنى لجعل القصص داخلة فى النبوة دون الإلهيات ، فانه إن عنى أن القصص تدل على نبوته فهى تدل من جهة إخباره بها كإخباره بغيرها من الغيب ، وفيما أخبر به من الإلهيات والأمور المستقبلات ما هو كالقصص فى ذلك وأبلغ . وان عنى أن تعذيب المكذبين يدل على النبوة فهى تدل على جنس النبوة وعلى نبوة من عذب قومه ، لا تدل على نبوة المتأخر ، إلا أن يكون ما أخبر به من جنس ما أخبر به الأول . وهذه الأمور كلها موجودة فى الإلهيات وزيادة ، فانه قد أخبر فيها بمثل ما أخبرت به الأنبياء قبله ، قد ذكر الله ذلك فى غير موضع كقوله (الزخرف ٤٥) : ﴿ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ﴾ وقوله (الأنبياء ٢٥) : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى اليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ وقوله (النحل ٣٦) : ﴿ ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ وقد أخبر الله عن الأنبياء الذين قص أخبارهم كنوح وهود وصالح وشعيب صلوات الله عليهم أجمعين أن كلا منهم يقول لقومه (الأعراف ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥) : ﴿ يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ﴾ بل يفتتح دعوته بذلك ، وذكر تعالى عن الأنبياء وأممهم من نوح إلى الحواريين أنهم كانوا مسلمين كما قد بسط فى غير موضع . وأيضاً فالالهيات التى تعلم منها قدرة الرب وإرادته وحكمته وأفعاله منها يعلم النبي من المتنبى ، ومنها يعلم صدق النبي ، فهى أدل على صدق النبي من مجرد القصص ، وما فى القصص من الدلالة على صدقه إنما يدل مع الإلهيات ، وإلا فلو تجرد لم يدل على شىء ، فالنبوة مرتبطة بالإلهيات أعظم من ارتباطها بغيرها ، والأنبياء إنما بعثوا بالدعوة إلى الله وحده ، وقد يذكرون المعاد مجملا ومفصلا ، والقصص قد يذكر بعضهم بعضها مجملا .

وأما الالهيات فهى الأصل ، ولا بد من تفصيل الأمر بعبادة الله وحده دون ماسواه ، فلا بد لكل نبى من الأصول الثلاثة : الايمان بالله ، واليوم الآخر ، والعمل الصالح .

والاصول الكلية التى يشترك فيها الأنبياء يذكرها الله فى السور المكية مثل الانعام والاعراف وذوات ألرا ، وطسم ، وحم ، وأكثر المفصل . ونحو ذلك المدنيات تتضمن خطاب من آمن بجنس الرسل من أهل الكتاب من المؤمنين بالشرائع التى بعث بها خاتم الرسل

وأما قول من قال : ان هذا فى شخص بعينه ، فنى غاية الفساد لفظا ومعنى . ثم إن الله إنما يخص الشيء المعين بحكم يخصه لمعنى يختص به كما قال لإبى بردة بن نيار ـ وكان قد ذبح فى العيد قبل الصلاة ـ قبل أن يشرع لهم النبى ﷺ أن الذبح يكون بعد الصلاة ، فلما قال النبى ﷺ « أول ما نبدأ به فى يومنا هذا أن نصلى ثم نذبح ، فمن ذبح قبل الصلاة فليعد ، فانما هى شاة لحم قدمها لأهله » ذكر له أبو بردة أنه ذبح قبل الصلاة ، ولم يكن يعرف أن ذلك لايجوز ، وذكر له أن عنده عناقاً خيراً من جذعة ، فقال « تجزى عنك ولا تجزى عن أحد بعدك » ، نخصه بهذا الحكم لانه كان معذوراً فى ذبحه قبل الصلاة إذ فعل ذلك قبل شرع الحكم ، فلم يكن ذلك الذبح منهيا عنه بعد ، مع أنه لم يكن عنده إلا هـذا السن . وأما أمره لامرأة أبى حذيفة بن عتبة أن ترضع سالما مولاه خمس رضعات ليصير لها محرما فهذا مما تنازع فيه السلف : هل هو مختص ، أو مشترك ؟ وإذا قيل هذا لمن يحتاج إلى ذلك ـ كما احتاجت هى اليه ـ كان فى ذلك جمع بين الادلة

وبالجملة فالشارع حكيم ، لا يفرق بين متماثلين إلا لاختصاص أحدهما بما يوجب الاختصاص ، ولا يسوّى بين مختلفين غير متساويين ، بل قد أنكر سبحانه على من نسبه إلى ذلك وقبح من يحكم بذلك فقال تعالى (ص ٢٨) : ﴿ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الارض ، أم نجعل المتقين كالفجار ﴾ ، وقال تعالى (الجاثية ٢١) : ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ﴾ ، وقال تعالى (القلم ٣٥ ـ ٣٦) : ﴿ أفنجعل المسلمين كالمجرمين ، ما لكم كيف تحكمون ﴾ ، وقال تعالى (القمر ٤٣) : ﴿ أكفاركم خير من أولئكم أم لكم براءة فى الزبر ﴾ ، وقال تعالى (الحشر ٢) : ﴿ يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدى المؤمنين فاعتبروا يا أولى الابصار ﴾ . وانما يكون الاعتبار إذا سوى بين المتماثلين ، وأما إذا قيل ليس الواقع كذلك فلا اعتبار

وقد تنازع الناس فى هذا الاصل ، وهو أنه هل يخص بالامر والنهى ما يخصه لا لسبب ولا لحكمة قط ، بل مجرد تخصيص أحد المتماثلين على الآخر ؟ فقال بذلك جهم بن صفوان ومن وافقه من الجبرية ، ووافقهم كثير من المتكلمين المثبتين للقدر . وأما السلف وأئمة الفقة والحديث والتصوف وأكثر طوائف الكلام المثبتين للقدر كالكرامية وغيرهم ونفاته كالمعتزلة وغيرهم فلا يقولون بهذا الأصل ، بل يقولون : هو سبحانه يخص ما يخص من خلقه وأمره لأسباب ولحكمة له فى التخصيص ، كما بسط الكلام على هذا الأصل فى مواضع

وكذلك قول من قال : يضعف لقارئها مقدار ما يعطاه قارئ ثلث القرآن بلا تضعيف ، قول لا يدل عليه الحديث ، ولا فى العقل ما يدل عليه ، وليس فيه مناسبة ولا حكمة ، فان النص أخبر أن قراءتها تعدل ثلث القرآن ، وأن من قرأها فكأنما قرأ ثلث القرآن ، فان كان فى هذا تضعيف ففى هذا تضعيف . وان لم يكن فى هذا تضعيف لم يكن فى الآخر ، فتخصيص أحدهما بالتضعيف تحكم . ثم جعلُ التضعيف بقدر ثلث القرآن إنما هو لما اختصت به السورة من الفضل ، وحينئذ ففضلها هو سبب هذا التقدير من غير حاجة إلى نقص ثواب سائر القرآن ، وأيضا فهذا تحكم محض لا دليل عليه ولا سبب يقتضيه ولا حكمة فيه . والناس كثيراً ما يغلطون من جهة نقص علمهم وإيمانهم بكلام الله ورسوله وقدر ذلك وما اشتمل عليه ذلك من العلم الذى يفوق علم الأولين والآخرين ، ومن علم أن الرسول أعلم الخلق بالحق وأفصح الخلق فى البيان وأنصح الخلق للخلق علم أنه قد اجتمع فى حقه كمال العلم بالحق وكمال القــدرة على بيانه وكمال الإرادة له ، ومع كمال العلم والقدرة والإرادة يجب وجود المطلوب على أكمل وجه ، فيعلم أن كلامه أبلغ ما يكون وأتم ما يكون وأعظم ما يكون بيانا لما بينه فى الدين من أمور الإلهية وغير ذلك ، فمن وقر هذا فى قلبه لم يقدر على تحريف النصوص بمثل هذه التأويلات التى إذا تدبرت وجد من أرادها بذلك القول من أبعد الناس عما يجب اتصاف الرسول به ، وعلم أن من سلك هذا المسلك فانما هو لنقص ما أوتيه من العلم والإيمان ، وقد قال تعالى (المجادلة ١١) : ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ . فنسأل الله أن يجعلنا وإخواننا ممن رفع

درجاته من أهل العلم والايمان

وإذ قد تبين ضعف هذه الأقوال ـ غير القول الأول الذى نصرناه وهو قول ابن سريج وغيره كالمهلب والاصيلى وغيرهما ـ فنقول : قد علم أن تفاضل القرآن وغيره من كلام الله ليس باعتبار نسبته إلى المتكلم ، فانه سبحانه واحد ، ولكن باعتبار معانيه التى يتكلم بها ، وباعتبار ألفاظه المبينة لمعانيه . والذى قد صح عن النبى ﷺ أنه فضل من السور سورة الفاتحة وقال « انه لم ينزل فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى القرآن مثلها » والأحكام الشرعية تدل على ذلك ، وقد بسط الكلام على معانيها فى غير هذا الموضع . وفضل من الآيات آية الكرسى وقال فى الحديث الصحيح لأبىّ بن كعب « أتدرى أى آية فى كتاب الله معك أعظم » قال (البقرة ٢٥٥) : ﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم ﴾ ، فضرب بيده فى صدره وقال « ليهنك العلم أبا المنذر » . وليس فى القرآن آية واحدة تضمنت ما تضمنته آية الكرسى ، وإنما ذكر الله فى أول سورة الحديد وآخر سورة الحشر عدة آيات لا آية واحدة

وسنبين ان شاء الله أنه اذا كانت ﴿ قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن لم يلزم من ذلك أنها أفضل من الفاتحة ، ولا أنها يكتفى بتلاوتها ثلاث مرات عن تلاوة القرآن ، بل قد كره السلف أن تقرأ اذا قرئ القرآن كله الا مرة واحدة كما كتبت فى المصحف ، فان القرآن يقرأ كما كتب فى المصحف لا يزاد على ذلك ولا ينقص منه . والتكبير المأثور عن ابن كثير ليس هو مسنداً عن النبى ﷺ ولم يسنده أحد الى النبى ﷺ الا البزى ، وخالف بذلك سائر من نقله فانهم إنما نقلوه اختياراً ممن هو دون النبى ﷺ وانفرد هو برفعه ، وضعفه نقلة أهل العلم بالحديث والرجال من علماء القراءة وعلماء الحديث كما ذكر ذلك غير واحد من العلماء . فالمقصود أن من السنة فى القرآن أن يقرأ كما فى المصاحف ، ولكن اذا قرئت قل هو الله أحد مفردة تقرأ ثلاث مرات وأكثر من ذلك ، ومن قرأها فله من الأجر ما يعدل ثلث أجر القرآن ، لكن عدل الشىء ـ بالفتح ـ يكون من غير جنسه كما سنذكره إن شاء الله . والثواب أجناس مختلفة كما أن الأموال أجناس مختلفة من مطعوم ومشروب وملبوس ومسكون ونقد وغير ذلك ، واذا ملك الرجل من أحد أجناس المال ما يعدل ألف دينار مثلا

لم يلزم من ذلك أن يستغنى عن سائر أجناس المال ، بل اذا كان عنده مال وهو طعام فهو محتاج الى لباس ومسكن وغير ذلك ، وكذلك ان كان من جنس غير النقد فهو محتاج الى غيره ، وإن لم يكن معه الا النقد فهو محتاج إلى جميع الأنواع التى يحتاج إلى أنواعها ومنافعها . والفاتحة فيها من المنافع ثناء ودعاء مما يحتاج الناس اليه ما لا تقوم ﴿قل هو الله أحد﴾ مقامه فى ذلك ، وان كان أجرها عظيما فذلك الأجر العظيم انما ينتفع به صاحبه مع أجر فاتحة الكتاب ، ولهذا لو صلى بها وحدها بدون الفاتحة لم تصح صلاته ، ولو قدر أنه قرأ القرآن كله الا الفاتحة لم تصح صلاته ، لأن معانى الفاتحة فيها الحوائج الأصلية التى لا بد للعباد منها ، وقد بسط الكلام عليها فى غير هذا الموضع ، وبين أن ما فى الفاتحة من الثناء والدعاء وهو قول ﴿اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ هو أفضل دعاء دعا به العبد ربه ، وهو أوجب دعاء دعا به العبد ربه ، وأنفع دعاء دعا به العبد ربه ، فانه يجمع مصالح الدين والدنيا والآخرة ، والعبد دائما محتاج اليه لا يقوم غيره مقامه ، فلو حصل له أجر تسعة أعشار القرآن - دع ثلثه - ولم يحصل له مقصود هذا الدعاء لم يقم مقامه ولم يسد مسده . وهذا كما لو قدر أن الرجل تصدق بصدقات عظيمة وجاهد جهاداً عظيما يكون أفضل من قراءة القرآن مرات وهو لم يصلّ ذلك اليوم الصلوات الخمس لم يقم ثواب هذه الاعمال مقام هذه ، كما لو كان عند الرجل من الذهب والفضه والرقيق والحيوان والعقار أموال عظيمة وليس عنده ما يتغدى به ويتعشى من الطعام فانه يكون جائعا متألما فاسد الحال ، ولا يقوم مقام الطعام الذى يحتاج اليه تلك الأموال العظيمة ، ولهذا قال الشيخ أبو مدين رحمه الله : أشرف العلوم علم التوحيد ، وأنفع العلم أحكام العبيد . فليس الأفضل الأشرف هو الذى ينفع فى وقت ، بل الأنفع فى كل وقت ما يحتاج اليه العبد فى ذلك الوقت ، وهو فعل ما أمر الله به وترك ما نهاه الله عنه ، ولهذا يقال : المفضول فى مكانه وزمانه أفضل من الفاضل ، إذ دل الشرع على أن الصلاة أفضل من القراءة والقراءة أفضل من الذكر والذكر أفضل من الدعاء ، فهذا أمر مطلق . وقد تحرم الصلاة فى أوقات فتكون القراءة أفضل منها فى ذلك الوقت . والتسبيح فى الركوع والسجود هو

المأمور به والقراءة منهى عنها ، ونظائر هذا كثيرة . فهكذا يعلم الأمر فى فضل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وغيرها ، فقراءة الفاتحة فى أول الصلاة أفضل من قراءتها ، بل هو الواجب ، والاجتزاء بها وحدها لا يمكن ، بل تبطل معه الصلاة . ولهذا وجب التقرب بالفرائض قبل النوافل ، والتقرب بالنوافل إنما يكون تقربا إذا فعلت الفرائض لا كما ظنه بعض الاتحادية كصاحب الفتوحات المكية ونحوه من أن قرب الفرائض تكون بعد قرب النوافل ! والنوافل تجعل الحق غطاءه وتلك تجعل الحق عينه . فهذا بناء على أصله الفاسد من الاتحاد كما بين ، وبين أن الحديث يناقض مذهبه من وجوه ، كما رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ « يقول الله : من عادى لى وليا فقد بارزنى بالمحاربة ، وما تقرب إلىَّ عبدى بمثل أداء ما افترضت عليه . ولا يزال عبدى يتقرب الىَّ بالنوافل حتى أحبه ، فاذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها . فى يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشى . ولئن سألنى لأعطينه ، ولئن استعاذنى لاعيذنه . وما ترددت عن شىء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد منه » . وقد بين فى هذا الحديث ان المتقرب ليس هو المتقرب اليه بل هو غيره . وانه ما تقرب اليه عبده بمثل أداء المفروض ، وانه لا يزال بعد ذلك يتقرب بالنوافل حتى يصير محبوبا لله ، فيسمع به ويبصر به ويبطش به ويمشى به . ثم قال « ولئن سألنى لأعطينه ، ولئن استعاذنى لأعيذنه » ففرق بين السائل والمسئول والمستعيذ والمستعاذ به ، وجعل العبد سائلا لربه مستعيذا به . وهذا حديث شريف جامع لمقاصد عظيمة ليس هذا موضعها ، بل المقصود هنا الكلام على ﴿ قل هو الله أحد ﴾ . وقد بينا أن أحسن الوجوه أن معانى القرآن ثلاثة أنواع : توحيد ، وقصص ، وأحكام . وهذه السورة صفة الرحمن فيها التوحيد وحده ، وذلك لان القرآن كلام الله . والكلام نوعان : إما إنشاء ، وإما إخبار . والإخبار إما خبر عن الخالق ، وإما خبر عن المخلوق . فالانشاء هو الأحكام كالامر والنهى . والخبر عن المخلوق هو القصص . والخبر عن الخالق هو ذكر أسمائه وصفاته . وليس فى القرآن سورة هى وصف الرحمن محضا إلا هذه السورة . وفى الصحيحين عن عائشة

رضى الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ بعث رجلا على سرية ، فكان يقرأ لأصحابه فى صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد ، فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال « سلوه : لأى شىء يصنع ذلك » فسألوه ، فقال : لأنها صفة الرحمن ، فأنا أحب أن أقرأ بها . فقال رسول الله ﷺ « أخبروه أن الله يحبه » . وقال البخارى فى باب الجمع بين السورتين فى ركعة : وقال عبيد الله عن ثابت عن أنس : كان رجل من الأنصار يؤمهم فى مسجد قباء ، فكان كلما افتتح سورة يقرأ لهم بها فى الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ بسورة أخرى معها ، فكان يصنع ذلك فى كل ركعة ، فكلمه أصحابه وقالوا : إنك تفتتح بهذه السورة ثم لا ترى أنها تجزيك حتى تقرأ بأخرى ، فاما أن تقرأ بها وإما أن تدعها وتقرأ بأخرى ، فقال : ما أنا بتاركها ، إن أحببتم أن أؤمكم بذلك فعلت ، وان كرهتم ذلك تركتكم . وكانوا يرون انه من أفضلهم ، وكرهوا أن يؤمهم غيره . فلما أتاهم النبى ﷺ أخبروه الخبر ، فقال « يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك ، وما يحملك على لزوم هذه السورة فى كل ركعة » . قال : إنى أحبها . قال « حبك إياها أدخلك الجنة » . وقول النبى ﷺ « إنها تعدل ثلث القرآن » حق كما أخبر به ، فانه ﷺ الصادق المصدوق الذى لا ينطق عن الهوى لم يخرج من بين شفتيه إلا حق

والذين أشكل عليهم هذا القول لهم مأخذان : أحدهما منع تفاضل كلام الله بعضه على بعض ، وقد تبين ضعفه . الثانى اعتقادهم أن الأجر يتبع كثرة الحروف ، فما كثرت حروفه من الكلام يكون أجره أعظم . قالوا : لأن النبى ﷺ قال « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات . أما إنى لا أقول (ألم) حرف ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » . قال الترمذى : حديث صحيح . قالوا ومعلوم أن ثلث القرآن حروفه أكثر بكثير فتكون حسناته أكثر . فيقال لهم : هذا حق كما أخبر به النبى ﷺ ، ولكن الحسنات فيها كبار وصغار ، والنبى ﷺ مقصوده أن الله يعطى العبد بكل حسنة عشر أمثالها كما قال تعالى (الأنعام ١٦٠) : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ ، فاذا قرأ حرفا كان ذلك حسنة فيعطيه بقدر تلك الحسنة عشر مرات ، لكن لم يقل إن الحسنات فى الحروف متماثلة . كما أن من تصدق بدينار يعطى

بتلك الحسنة عشر أمثالها . والواحد من بعد السابقين الأولين لو أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ، كما ثبت ذلك فى الصحيحين عن النبى ﷺ ، فهو إذا أنفق مداً كان له بهذه الحسنة عشر أمثالها . ولكن لا تكون تلك الحسنة بقدر حسنة من أنفق مداً من الصحابة السابقين . ونظائر هذا كثيرة . فكذلك حروف القرآن تتفاضل لتفاضل المعانى وغير ذلك ، فحروف الفاتحة له بكل حرف منها حسنة أعظم من حسنات حروف من ﴿تبت يد أبى لهب﴾ وإذا كان الشىء يعدل غيره فعدل الشىء - بالفتح - هو مساويه ، وان كان من غير جنسه . كما قال تعالى (المائدة ٩٥) : ﴿ أو عدل ذلك صياما ﴾ والصيام ليس من جنس الطعام والجزاء ، ولكنه يعادله فى القدر . وكذلك قوله ﷺ « لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا » ، وقوله تعالى (البقرة ١٢٣) : ﴿ ولا يقبل منها عدل ﴾ أى فدية ، والفدية ما يعدل بالمفدى وان كان من غير جنسه (الأنعام ١) : ﴿ ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ﴾ أى يجعلون له عدلا أى نداً فى الإلهية وإن كانوا يعلمون انه ليس من جنس الرب سبحانه . ولو كان لرجل أموال من أصناف متنوعة ولآخر ذهب بقدر ذلك لكان مال هذا يعدل مال هذا وإن لم يكن من جنسه ، ولهذا قد يكون عند الرجل من الذهب وغيره من الأموال ما يعدل شيئا عظيما ، وإذا احتاج إلى دواء أو مركب أو مسكن أو نحو ذلك ولم يكن قادراً على اشترائه لم تنفعه تلك الأموال العظيمة . فالقرآن يحتاج الناس إلى ما فيه من الأمر والنهى والقصص . وإن كان التوحيد أعظم من ذلك . وإذا احتاج الانسان إلى معرفة ما أمر به وما نهى عنه من الأفعال ، أو احتاج إلى ما يؤمر به ويعتبر به من القصص والوعد والوعيد ، لم يسد غيره مسده فلا يسد التوحيد مسد هذا ، ولا يسد القصص مسد الأمر والنهى ، ولا الأمر والنهى مسد القصص . بل كل ما أنزل الله ينتفع به الناس ويحتاجون اليه . فاذا قرأ الإنسان ﴿ قل هو الله أحد ﴾ حصل له ثواب بقدر ثواب ثلث القرآن ، لكن لا يجب أن يكون الثواب من جنس الثواب الحاصل ببقية القرآن ، بل قد يحتاج إلى جنس الثواب الحاصل بالأمر والنهى والقصص فلا تسد ﴿ قل هو الله أحد ﴾ مسد ذلك ولا تقوم مقامه . فلهذا لو لم يقرأ ﴿قل هو الله أحد ﴾ فانه وان حصل له أجر عظيم لكن جنس الأجر الذى يحصل

بقراءة غيرها لا يحصل له بقراءتها ، بل يبقى فقيراً محتاجا إلى ما يتم به إيمانه من معرفة الأمر والنهى والوعد والوعيد ولو قام بالواجب عليه . فالمعارف التى تحصل بقراءة سائر القرآن لا تحصل بمجرد قراءة هذه السورة ، فيكون من قرأ القرآن كله أفضل ممن قرأها ثلاث مرات من هذه الجهة لتنوع الثواب ، وإن كان قارئ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ثلاثا يحصل له ثواب بقدر ذلك الثواب ، لكنه جنس واحد ليس فيه الأنواع التى يحتاج اليها العبد ، كمن معه ثلاثة آلاف دينار وآخر معه طعام ولباس ومساكن ونقد يعدل ثلاثة آلاف دينار فان هذا معه ما ينتفع به فى جميع أموره ، وذاك محتاج إلى ما مع هذا وان كان ما معه يعدل ما مع هذا . وكذلك لو كان معه طعام من أشرف الطعام يساوى ثلاثة آلاف دينار فانه محتاج إلى لباس ومساكن وما يدفع به الضرر من السلاح والأدوية وغير ذلك مما لا يحصل بمجرد الطعام

ومما ينبغى أن يعلم أن فضل القراءة والذكر والدعاء والصلاة وغير ذلك قد يختلف باختلاف حال الرجل ، فالقراءة بتدبر أفضل من القراءة بلا تدبر ، والصلاة بخشوع وحضور قلب أفضل من الصلاة بدون ذلك . وفى الأثر « إن الرجلين ليكون مقامهما فى الصف واحدا وبين صلاتيهما كما بين السماء والارض » . وكان بعض الشيوخ يرقى بقل هو الله أحد وكان لها بركة عظيمة ، فيرقى بها غيره فلا يحصل ذلك ، فيقول : ليس قل هو الله أحد من كل أحد تنفع كل أحد . وإذا عرف ذلك فقد يكون تسبيح بعض الناس أفضل من قراءة غيره ، ويكون قراءة بعض السور من بعض الناس أفضل من قراءة غيره لقل هو الله أحد وغيرها . والانسان الواحد يختلف أيضا حاله . فقد يفعل العمل المفضول على وجه كامل فيكون به أفضل من سائر أعماله الفاضلة ، وقد غفر الله لبغى لسقيها الكلب كما ثبت ذلك فى الصحيحين ، وهذا لما حصل لها فى ذلك العمل من الأعمال القلبية وغيرها . وقد ينفق الرجل أضعاف ذلك فلا يغفر له ، لعدم الأسباب المزكية للعمل ، فان الله انما يتقبل من المتقين ، وقد قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » يقوله عن أصحابه السابقين الأولين رضى الله عنهم . فاذا قيل إن ﴿قل هو الله أحد﴾ يعدل ثوابها ثواب ثلث القرآن فلا بد من اعتبار التماثل فى سائر الصفات ، وإلا فاذا

اعتبر قراءة غيرها مع التدبر والخشوع ، بقراءتها مع الغفلة والجهل ،لم يكن الأمر كذلك بل قد يكون قول العبد « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » مع حضور القلب والتصاقه بمعانيها أفضل من قراءة هذه السورة مع الجهل والغفلة ، والناس متفاضلون فى فهم هذه السورة وما اشتملت عليه ، كما أنهم متفاضلون فى فهم سائر القرآن

(فصل) وأصل هذه المسألة أن يعلم أن التفاضل والتماثل إنما يقع بين شيئين فصاعداً ، إذ الواحد من كل وجه لا يعقل فيه شىء أفضل من شىء ، فالتفاضل فى صفاته تعالى إنما يعقل إذا أثبت له صفات متعددة كالعلم والقدرة والإرادة والمحبة والبغض والرضا والغضب ، وكإثبات أسماء له متعددة تدل على معان متعددة ، وأثبت له كلمات متعددة تقوم بذاته حتى يقال : هل بعضها أفضل من بعض أم لا ، وكل قول سوى قول السلف والأئمة فى هذا الباب فهو خطأ متناقض ، وأى شىء قاله فى جواب هذه المسألة كان خطأ لا يمكنه أن يجيب فيه بجواب صحيح ، فمن قال إنه ليس له صفة ثبوتية بل ليس له صفة إلا سلبية أو إضافية - كما يقول ذلك الجهمية المحضة من المتفلسفة والمتكلمة أتباع جهم بن صفوان - فهذا إذا قيل له أيهما أفضل : نسبته التى هى الخلق إلى السموات والأرض أم إلى بعوضة ؟ أم أيما أفضل : نفى الجهل بكل شىء عنه والعجز عن كل شىء ، أم نفى الجهل بالكليات ؟ لم يمكنه أن يجيب بجواب صحيح على أصله الفاسد ، فانه إن قال : خلق السموات مماثل خلق البعوضة كان هذا مكابرة للعقل والشرع ، قال تعالى (غافر ٥٧) : ﴿ لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ﴾ وان قال : بل ذلك أعظم وأكبر كما فى القرآن ، قيل له : ليس عندك أمران وجوديان يفضل أحدهما الآخر ، إذ الخلق على قولك لا يزيد على المخلوق فلم يبق إلا العدم المحض ، فكيف يعقل فى المعدومين من كل وجه أن يكون أحدهما أفضل من صاحبه إذا لم يكن هناك وجود يحصل فيه التفاضل ؟ وكذلك إذا قيل : نفى الجهل والعجز عن بعض الأشياء مثل نفى ذلك عن بعض الأشياء كان هذا مكابرة ، وإن قال : بل نفى الجهل العام أكمل من نفى الجهل الخاص ، قيل له : إذا لم يلزم من نفى الجهل ثبوت علم بشىء من الأشياء بل كان النفيان عدمين محضين فكيف يعقل

التفاضل فى الشيء الواحد من كل وجه ؟ فانه لا يعقل فى العدم المحض والنفى الصرف، فان ذلك ليس بشيء أصلا ولا حقيقة له فى الوجود ولا فيه كمال ولا مدح، وانما يكون التفاضل بصفات الكمال، والكمال لا بد أن يكون وجوداً قائماً بنفسه أو صفة موجودة قائمة بغيرها. فأما العدم المحض فلا كمال فيه أصلا، ولهذا إنما يصف الله نفسه بصفات التنزيه، لا السلبية العدمية، لتضمنها أموراً وجودية تكون كمالا يتمدح سبحانه بها، كما قد بسط فى غير هذا الموضع، كقوله تعالى (البقرة ٢٥٥): ﴿الله لا إله إلا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ فنفى ذلك يتضمن كمال الحياة والقيومية، وكذلك قوله ﴿من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه﴾ يتضمن كمال الملك والربوبيةوانفراده بذلك، ونفس انفراده بالملك والهداية والتعليم وسائر صفات الكمال هو من صفات الكمال. ولهذا كانت السورة فيها الاسمان الأحد الصمد، وكل منهما يدل على الكمال. فقوله ﴿أحد﴾ يدل على نفى النظير، وقوله ﴿الصمد﴾ بالتعريف يدل على اختصاصه بالصمدية، ولهذا جاء التعريف فى اسمه الصمد دون الأحد لأن أحداً لا يوصف به فى الإثبات غيره، بخلاف الصمد فان العرب تسمى السيد صمداً. قال يحى بن أبى كثير: الملائكة تسمى صمداً والآدمى أجوف، فقوله الصمد بيان لاختصاصه بكمال الصمدية. وقد ذكرنا تفسير الصمد واشتماله على جميع صفات الكمال كما رواه العلماء من تفسير ابن أبى طلحة عن ابن عباس، وقد ذكره ابن جرير وابن أبى حاتم والبيهقى وغيرهم فى قوله ﴿الصمد﴾ يقول: السيد الذى قد كمل فى سؤدده، والشريف الذى قد كمل فى شرفه، والعظيم الذى قد كمل فى عظمته، والحكيم الذى قد كمل فى حكمته، والعليم الذى قد كمل فى علمه، والحليم الذى قد كمل فى حلمه، وهو الذى قد كمل فى أنواع الشرف والسؤدد، وهو سبحانه هذه صفته لا تنبغى إلا له، ليس له كفؤ وليس كمثله شيء، سبحانه الواحد القهار. وكذلك قد ثبت من حديث الأعمش عن أبى وائل، وقد ذكره البخارى فى صحيحه، ورواه كثير من أهل العلم فى كتبهم قال: الصمد السيد الذى انتهى سؤدده. وقد قال غير واحد من السلف كابن مسعود وابن عباس وغيرهما: الصمد الذى لا جوف له. وكلا القولين حق موافق للغة كما قد بسط فى موضعه. أما كون الصمد هو السيد فهذا مشهور، وأما الآخر فهو أيضاً معروف

فى اللغة . وقد ذكر الجوهرى وغيره أن الصمد لغة فى الصمت ، وليس هذا من ابدال الدال بالتاء كما ظنه بعضهم ، بل لفظ صمد يصمد صمداً يدل على ذلك

والمقصود هنا أن صفات الكمال إنما هى فى الأمور الموجودة ، والصفات السلبية إنما تكون كمالا إذا تضمنت أموراً وجودية ، ولهذا كان تسبيح الرب يتضمن تنزيهه وتعظيمه جميعاً ، فقول العبد « سبحان الله » يتضمن تنزيه الله وبراءته من السوء ، وهذا المعنى يتضمن عظمته فى نفسه ، ليس هو عدما محضاً لا يتضمن وجوداً ، فان هذا لا مدح فيه ولا تعظيم . وكذلك سائر ما تنزة الرب عنه من الشركاء والأولاد وغير ذلك ، كقوله تعالى (الاسراء ٤٠ - ٤٤) : ﴿ أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا ، إنكم لتقولون قولا عظيما - الى قوله - إذا لابتغوا إلى ذى العرش سبيلا . سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً . تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن ، وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لاتفقهون تسبيحهم ، إنه كان حليما غفوراً ﴾ . وقوله تعالى (الصافات ١٨٠ - ١٨١) : ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين ﴾ وغير ذلك . فنفى العيوب والنقائص يستلزم ثبوت الكمال ، ونفى الشركاء يقتضى الوحدانية ، وهو من تمام الكمال ، فان ماله نظير قد انقسمت صفات الكمال وأفعال الكمال فيه وفى نظيره ، فحصل له بعض صفات الكمال لا كلها . فالمنفرد بجميع صفات الكمال أكمل ممن له شريك يقاسمه إياها . ولهذا كان أهل التوحيد والإخلاص أكمل حباً لله من المشركين الذين يحبون غيره الذين اتخذوا من دونه انداداً يحبونهم كحبه قال تعالى (البقرة ١٦٥) : ﴿ ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ، والذين آمنوا أشد حباً لله ﴾ وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع ، قد بين فيه أن هذا من الشرك الأكبر الذى لا يغفره الله تعالى . وفى الصحيحين عن ابن مسعود قال : قلت يارسول أى الذنب أعظم ؟ قال « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » . قلت : ثم أى ؟ قال : « أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » . قلت : ثم أى ؟ قال « أن تزنى بحليلة جارك » . وأنزل الله تعالى تصديق ذلك (الفرقان ٦٨) : ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التى حرَّم الله إلا بالحق ، ولا يزنون ﴾ الآية . فمن جعل لله نداً يحبه كحب الله فهو ممن دعا مع الله إلهاً

آخر ، وهـذا من الشرك الأكبر . والمقصود هنا أن الشيء إذا انقسم ووقعت فيه الشركة نقص ما يحصل لـكل واحد ، فاذا كان جميعه لواحد كان أكمل ، فلهذا كان حب المؤمنين الموحدين المخلصين لله أكمل . وكذلك سائر ما نهوا عنه من كبائر الإثم والفواحش يوجب كمال الأمور الوجودية فى عبادتهم وطاعتهم ومعرفتهم ومحبتهم ، وذلك من زكاهم ، كما أن الزرع كلما نقى عنه الدغل كان أزكى له وأكمل اصفات الـكمال الوجودية فيه ، قال تعالى (فصلت ٦ - ٧) : ﴿ وويل للمشركين ، الذين لا يؤتون الزكاة ﴾ وأصل الزكاة التوحيد والاخلاص كما فسرها بذلك أكابر السلف . وقال تعالى (النور ٣٠) : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم ﴾ وقال (التوبة ١٠٣) : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ . وهذا كله مبسوط فى غير هذا الموضع

والمقصود هنا أن من نفى عن الله النقائص كالموت والجهل والعجز والصمم والعمى والبكم ، ولم يثبت له صفات وجودية كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ، بل زعم أن صفاته ليست إلا عدمية محضة وأنه لا يوصف بأمر وجودى ، فهذا لم يثبت له صفة كمال أصلا ، فضلا عن أن يقال أى الصفتين أفضل ، فان التفضيل بين الشيئين فرع كون كل منهما له كمال ما ، ثم ينظر أيهما أكمل ، فأما إذا قدر أن كلا منهما عدم محض فلا كمال ولا فضيلة هناك أصلا . وكذلك من أثبت له الأسماء دون الصفات فقال انه حى عليم قدير سميع بصير عزيز حكيم - ولـكن هذه الأسماء لا تتضمن اتصافه بحياة ولا علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا عزة ولا حكمة - فاذا قيل له : أى الأسمين أفضل ؟ لم يجب بجواب صحيح ، فانه إن قال العليم أعظم من السميع لعموم تعلقه مثلا ، أو قال العزيز أكمل من القدير لأنه مستلزم للقدرة من غير عكس ، قيل : إذا لم يـكن الأسماء عندك معان موجودة تقوم به لم يـكن هناك لا علم ولا سمع ولا بصر ولا عزة ولا قدرة ، ليس إلا ذات مجردة عن صفات ومخلوقات ، والذات المجردة ليس فيها ما يمكن أن يقع فيه تفاضل ولا تماثل . والمخلوقات لم يكن السؤال عن تفضيل بعضهـا على بعض ، فان ذلك مما يعلمه كل واحد ولا يشتبه على عاقل . وكذلك من جعل بعض صفاته بعضاً ، أو جعل الصفة هى الموصوف ، مثل من قال :

العلم هو القدرة والعلم والقدرة هما العالم القادر كما يقول ذلك من يقوله من جهمية الفلاسفة ونحوهم . أو قال : كلامه كله هو معنى واحد قائم بذاته ، هو الأمر بكل مأمور عن كل مخبر به ، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً وان عبر عنه بالعبرية كان توراة وان عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا ، وان معنى آية الكرسى وآية الدَّين واحد ، وان الأمر والنهى صفات نسبية للكلام ليست أنواعا ، بل ذات الكلام الذى هو أمر هو ذات الكلام الذى هو نهى ، وانما تنوعت الاضافة . فهذا الكلام الذى تقوله الكلابية [1] وان كان جمهور العقلاء يقولون إن مجرد تصوره كاف فى العلم بفساده ، فلا يمكن على هذا القول الجواب بتفضيل كلام الله بعضه على بعض ، ولا مماثلة بعضه لبعض ، لأن الكلام على قولهم شيء واحد بالعين لا يتعدد ولا يتبعض ، فكيف يمكن أن يقال : هل بعضه أفضل من بعض ، أم بعضه مثل بعض ؟ ولا بعض له عندهم . وان قالوا : التماثل والتفاضل يقع فى العبارة الدالة عليه ، قيل : تلك ليست كلاما لله على أصله ، ولا عند أئمتهم ، بل هى مخلوق من مخلوقاته ، والتفاضل فى المخلوقات لا إشكال فيه . ومن قال من أتباعهم : انها تسمى كلام الله حقيقة ، وان اسم الكلام يقع عليها وعلى معنى ذلك المعنى القائم بالنفس بالاشتراك اللفظى ، فانه لم يعقل حقيقة قولهم ، بل قوله هذا يفسد أصلهم ، لأن أصل قولهم : ان الكلام لا يقوم إلا بالمتكلم لا يقوم بغيره ، إذ لو جاز قيام الكلام بغير المتكلم لجاز أن يكون كلام الله مخلوقا قائما بغيره مع كونه كلام الله . وهذا أصل الجهمية المحضة والمعتزلة الذى خالفهم فيه الكلابية وسائر المثبتة وقالوا : ان المتكلم لا يكون متكلما حتى يقوم به الكلام ، وكذلك فى سائر الصفات قالوا : لا يكون العالم عالما حتى يقوم به العلم ، ولا يكون المريد مريداً حتى تقوم به الارادة ، فلو جوزوا أن يكون لله ما هو كلام له وهو مخلوق منفصل عنه بطل هذا الأصل

وأصل النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة أنهم يصفون الله بما لم يقم به ، بل بما قام بغيره ، أو بما لم يوجد ، ويقولون : هذه إضافات لا صفات ، فيقولون : هو رحيم ويرحم والرحمة لا تقوم به بل هى مخلوقة وهى نعمته ، ويقولون : هو يرضى ويغضب

---

(١) وقد تقدم ذلك فى صفحة ٤٢ ــ ٤٤ وصفحة ٥٢ ــ ٥٣

والرضا والغضب لا يقوم به بل هو مخلوق وهو ثوابه وعقابه ، ويقولون : هو متكلم ويتكلم والكلام لا يقوم به بل هو مخلوق قائم بغيره . وقد يقولون : هو مريد ويريد ثم قد يقولون ليست الإرادة شيئاً موجوداً ، وقد يقولون انها هى المخلوقات والامر المخلوق . وقد يقولون أحدثَ ارادة لا فى محل

وهذا الأصل الباطل الذى أصَّله نفاة الصفات الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم هو الذى فارقهم به جميع المثبتة للصفات من السلف والأئمة وأهل الفقه والحديث والتصوف والتفسير وأصناف نظار المثبتة كالكلابية ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم وكالهشامية والكرامية وغيرهما من طوائف النظار المثبتة للصفات ، وعلى هذا أئمة المسلمين المشهورون بالإمامة وأئمة الفقهاء من أتباعهم من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة وغيرهم . فقول من قال : إن الكلام يقع حقيقة على العبارة وهى مع ذلك مخلوقة ، يناقض الأصل الفارق بين المثبتة والمعطلة ، إلا أن يسمى متعلق الصفة باسم الصفة ، كما يسمى المأمور به أمراً والمرحوم به رحمة والمخلوق خلقاً والقدر قدرة والمعلوم علما ، لكن يقال له : هذا كله ليس هو الحقيقة عند الاطلاق . وأيضا فهذه الأمور أعيان قائمة بأنفسها ، فاذا أضيفت إلى الله علم أنها إضافة ملك لا إضافة وصف ، بخلاف العبارة فانها لا تقوم بنفسها كما لا يقوم المعنى بنفسه ، وهذا هو الأصل الفارق بين إضافة الصفات وإضافة المخلوقات ، فان المعطلة النفاة من الصابئة والفلاسفة والمعتزلة وغيرهم من الجهمية ومن اتبعهم كابن عقيل وابن الجوزى وغيرهما فى بعض مصنفاتهما ، وان كانا فى موضع آخر يقولان بخلاف ذلك ، يقولون : ليس فى النصوص إلا إضافة هذه الأمور إلى الله ، وهذه الامور تسمى نصوص الإضافات لا نصوص الصفات . ويقولون : نصوص الاضافات وأحاديث الاضافات لا آيات الصفات وأحاديث الصفات . والاضافة تكون إضافة مخلوق لاختصاصه ببعض الوجوه كاضافة البيت والناقة والروح فى قوله (الحج ٢٦) : ﴿ وطهر بيتى ﴾ ، وقوله (الشمس ١٣) : ﴿ ناقة الله ﴾ ، وقوله (مريم ١٧) : ﴿ فأرسلنا اليها روحنا فتمثل لها بشراً سويا ﴾

وقالت الحلولية من النصارى ، وغلاة الشيعة ، والصوفية ، ومن اتبعهم ممن يقول

بقدم الروح ـ أرواح العباد ـ وينتسب إلى أئمة المسلمين كالشافعى وأحمد وغيرهما مثل طائفة من أهل جيلان وغيرهم : بل إضافة الروح إلى الله كاضافة الكلام والقدرة ، والكلام والقدرة صفاته فكذلك الروح . وقالوا فى قوله (الحجر ٢٩ ، ص ٧٢) : ﴿ فاذا سويته ونفخت فيه من روحى ﴾ دليل على أن روح العبد صفة لله قديمة . وقالت النصارى : عيسى كلمة الله ، وكلام الله غير مخلوق ، فعيسى غير مخلوق . وقالت الصابئة والجهمية : عيسى كلمة الله وهو مخلوق ، والقرآن كلام الله فهو أيضا مخلوق . وهذه المواضع اشتبهت على كثير من الناس ، وقد تكلم فيها الأئمة كأحمد بن حنبل وغيره ، وتكلموا فى إضافة الكلام والروح ومناظرة الجهمية والنصارى . وقد سئلتُ عن ذلك من جهة الحلولية تارة ومن جهة المعطلة تارة ، والسائلون تارة من أهل القبلة وتارة من غير أهلها ، وقد بسط جواب ذلك فى غير موضع ، لكن المقصود هنا أن الفارق بين المضافين أن المضاف ان كان شيئا قائما بنفسه أو حالا فى ذلك القائم بنفسه فهذا لا يكون صفة لله لأن الصفة قائمة بالموصوف . فالأعيان التى خلقها الله قائمة بأنفسها ، وصفاتها القائمة بها تمتنع أن تكون صفات لله ، فإضافتها اليه تتضمن كونها مخلوقة مملوكة ، لكن أضيفت لنوع من الاختصاص المقتضى للاضافة لا لكونها صفة ، والروح الذى هو جبريل من هذا الباب ، كما أن الكعبة والناقة من هذا الباب ، ومال الله من هذا الباب ، وروح بنى آدم من هذا ، وذلك كقوله (مريم ١٧) : ﴿ فأرسلنا اليها روحنا فتمثل لها بشرآ سويا ﴾ ، (الحجر ٢٩ ، ص ٧٢) : ﴿ فاذا سويته ونفخت فيه من روحى ﴾ ، (الحج ٣٦) : ﴿ وطهر بيتى ﴾ ، (الشمس ١٣) : ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾ ، (الحشر ٧) : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول . وأما ان كان المضاف اليه لا يقوم بنفسه بل لا يكون إلا صفة كالعلم والقدرة والكلام والرضا والغضب فهذا لا يكون إلا اضافة صفة اليه فتكون قائمة به سبحانه ، فاذا قيل : أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك فعلمه صفة قائمة به وقدرته صفة قائمة به ، وكذلك إذا قيل : أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك فرضاه وسخطه قائم به وكذلك عفوه وعقوبته . وأما أثر ذلك وهو ما يحصل للعبد من النعمة واندفاع النقمة فذاك مخلوق منفصل عنه ليس صفة له ، وقد يسمى

هذا باسم ذاك كما فى الحديث الصحيح « يقول الله للجنة : أنت رحمتى أرحم بك من أشاء من عبادى » فالرحمة هنا عين قائمة بنفسها لا يمكن أن تكون صفة لغيرها . فهذا هو الفارق بين ما يضاف إضافة وصف وإضافة ملك . وإذا قيل « المسيح كلمة الله » فمعناه أنه مخلوق بالكلمة ، إذ المسيح نفسه ليس كلاما . وهذا بخلاف القرآن فانه نفسه كلام ، والكلام لا يقوم بنفسه إلا بالمتكلم ، فاضافته إلى المتكلم إضافة صفة إلى موصوفها ، وإن كان يتكلم بقدرته ومشيئته ، وان سمى فعلا بهذا الاعتبار فهو صفة باعتبار قيامه بالمتكلم ، وإذا كان كذلك فمن قال : ان الكلام معنى واحد قائم بذات المتكلم ، لم يمكنه أن يجيب عن هذه المسألة بجواب صحيح . فاذا قيل له : كلام الله هل بعضه أفضل من بعض ؟ امتنع الجواب على أصله بنعم أم لا ، لامتناع تبعضه عنده ، ولكون العبارة ليست كلاما لله . لكن إذا أريد بالكلام العبارة ، أو قيل له : هل بعض القرآن أفضل من بعض ـ وأريد بالقرآن الكلام العربى الذى نزل به جبريل ـ فهو عنده مخلوق لم يتكلم الله به ، بل هو عنده إنشاء جبريل أو غيره . أو قيل : هل بعض كتب الله أفضل من بعض ـ وكتاب الله عنده هو القرآن العربى المخلوق عنده ـ فهذا السؤال يتوجه على قوله فى الظاهر ، وأما فى نفس الأمر فكلاهما ممتنع على قوله ، لأن العبارة تدل على المعانى ، فان المعانى القائمة فى النفس تدل عليها العبارات ، وقد علم أن العبارات تدل على معان متنوعة ، وعلى أصله ليس المعنى إلا واحداً ، فيمتنع بالضررة العقلية أن يكون القرآن العربى كله والتوراة والإنجيل وسائر ما يضاف إلى الله من العبارات ، إنما يدل على معنى واحد لا يتعدد ولا يتبعض . وحينئذ فتبعض العبارات الدالة على المعانى بدون تبعض تلك المعانى ممتنع . ولهذا قيل لهم : موسى عليه السلام لما سمع كلام الله أسمعه كله ، أم سمع بعضه ؟ إن قلتم « كله » فقد علم كل ما أخبر الله به وما أمر به ، وقد ثبت فى الصحيح أن الخضر قال له « مانقص علمى وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر » . وقد قال تعالى (الكهف ١٠٩) : ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ . وان قلتم « سمع بعضه » فقد تبعض ، وعندكم لا يتبعض . وأيضا فقد فرق الله بين تكليمه لموسى عليه الصلاة والسلام وبين

إيحائه إلى غيره من النبيين ، وفرق بين الايحاء وبين التكليم من وراء حجاب ، فلو كان المعنى واحداً لكان الجميع إيحاء ولم يكن هناك تكليم يتميز على ذلك . ولا يمتنع أن يكون الرب تعالى مناديا لأحد ، إذ المعنى القائم بالنفس لا يكون نداء ، وقد أخبر الله تعالى بندائه فى القرآن فى عدة مواضع . وعلى هذا فمن قال من هؤلاء إن كلام الله لا يفضل بعضه بعضا فحقيقة قوله إن هذه المسألة ممتنعة ، فليس هناك أمران حتى يقال إن أحدهما يكون مثل الآخر أو أفضل منه . والتماثل والتفاضل إنما يعقل بين اثنين فصاعداً . وهكذا عند هؤلاء فى إرادته وعلمه وسمعه وبصره ، فكل من جعل الصفة واحدة بالعين امتنع ـ على قوله ـ أن يقال : هل بعضها أفضل من بعض أم لا ، إذ لا بعض لها عنده . وكذلك من وافق هؤلاء على وحدة هذه الصفات بالعين وقال : إن كلام الله حروف قديمة الأعيان ، أو حروف وأصوات قديمة الأعيان ، سواء قال مع ذلك إنها أعيان الأصوات المسموعة من القراء ، أو قال إنها بعض الأصوات المسموعة من القراء . وان كان فساد ذلك معلوما بالاضطرار وقال ان هذه الأصوات غير تلك (١) فمن قال بأن الكلام حروف أو حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أزلا وأبداً وهى مع ذلك شىء واحد فقوله معلوم الفساد عند جمهور العقلاء ، كما أن من جعلها قولا واحداً فقوله معلوم الفساد عند جمهور العقلاء على كل تقدير ، فيمتنع مع القول بوحدة شىء أن يقال : هل بعضه أفضل من بعض أم لا ؟ وأما من أثبت ما يتعدد من المعانى والحروف أو أحدهما فهذا يعقل على قوله السؤال عن التماثل والتفاضل . ثم حينئذ يقع السؤال : هل يتفاضل كلام الله وصفاته وأسماؤه ، أم لا يقع التفاضل إلا فى المخلوق ؟

وعلى هذا فما ذكره ابن بطال فى شرح البخارى لما تكلم على هذا الحديث حيث قال : قال المهلب ـ وحكاه عن الأصيلى ـ ومذهب الأشعرى وأبى بكر بن الطيب وابن أبى زيد والداودى وأبى الحسن القابسى وجماعة علماء السنة أن القرآن لا يفضل بعضه بعضا إذ كله كلام الله تعالى وصفته وهو غير مخلوق ولا يجوز التفاضل إلا فى

---

(١) لعله : فان فساد ذلك معلوم بالاضطرار ، وان قال إن هذه الأصوات غير تلك

المخلوقات ، هو نقل لأقوال هؤلاء بحسب ما ظنه لازماً لهم حيث اعتقد أن التفاضل لا يكون إلا فى المخلوق ، والقرآن عند هؤلاء ليس بمخلوق . لكن قدمنا أن السلف الذين قالوا إنه غير مخلوق لم ينقل عن أحد منهم أنه قال ليس بعضه أفضل من بعض ، بل المنقول عنهم خلاف ذلك . وأما نقل هذا القول عن الأشعرى وموافقيه فغلط عليهم ، إذ كلام الله عندهم ليس له كل ولا بعض ، ولا يجوز أن يقال : هل يفضل بعضه بعضا أو لا يفضل ، فامتناع التفاضل فيه عنده كامتناع التماثل ، ولا يجوز أن يقال انه متماثل ولا متفاضل ، إذ ذلك لا يكون إلا بين شيئين . ولكن هذا السؤال يتصور عنده فى الصفات المتعددة كالعلم والقدرة فيقال : أيها أفضل ؟ فان كان قال : ان صفات الرب لا تتفاضل لأن مقتضى الأفضل نقص المفضول عنه فانما يستقيم هذا الجواب فى هذه الصفات المتعددة لا فى نفس الكلام . مع أن هذا النقل عن الأشعرى فى نفى تفاضل الصفات غير محرر ، فان الاشعرى لم يقل ان الصفات لا تتفاضل ، بل هذا خطأ عليه ، ولكن هو يقول : ان الكلام لا يدخله التفاضل كما لا يدخله التماثل ، لأنه واحد عنده ، لا لما ذكر . وأما الصفات المتعددة فانه قد صرح بأنها ليست متماثلة ، ومذهبه أن الذات ليست مثل الصفات ، ولا كل صفة مثل الأخرى ، فهو لا يثبت تماثل المعانى القديمة عنده فكيف يقال ـ على أصله ـ ما يوجب تماثلها ، واذا امتنع من اطلاق التفاضل فهو كامتناعه من إطلاق لفظ التماثل ، وكامتناعه من اطلاق لفظ التغاير

وفى الجملة فمن نقل عنه أنه نفى التفاضل وأثبت التماثل فقد أخطأ ، لكن قد لا يطلق لفظ التفاضل كما لا يطلق لفظ التماثل لا لأن الصفات متماثلة عنده بل هو ينفى التماثل لعدم التعدد ولعدم إطلاق التغاير ، كما يقال : هل يقال الصفات مختلفة أم لا ؟ وهل هى متغايرة أم لا ؟ وهل يقال فى كل صفة إنها الذات أو غيرها ، أو لا يجمع بين نفيهما ، وانما يفرد كل نفى منهما ، أو لا يطلق شىء من ذلك ؟ فهذه الأمور لا اختصاص لها بهذه المسألة مسألة التفضيل

ولا ريب أن التماثل أو التفاضل لا يعقل إلا مع التعدد ، وتعدد أسماء الله وصفاته

وكلماته هو القول الذى عليه جمهور المسلمين ، وهو الذى كان عليه سلف الأمة وأئمتها ، وهو الموافق لفطرة الله التى فطر عليها عباده ، فلهذا كان الناس يتخاطبون بموجب الفطرة والشرعة ، وان كانت لبعضهم أقوال أخر تنافى الفطرة والشرعة وتستلزم بطلان ما يقوله بمقتضى الفطرة والشرعة فان القرآن والسنة قد دلا على تعدد كلمات الله فى غير موضع ، وقد قال تعالى (الكهف ١٠٩) : ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ ، وقال تعالى (لقمان ٢٧) : ﴿ ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ﴾ وقد ذكرنا فى غير هذا الموضع قول السلف وأنهم كانوا يثبتون لله كلمات لا نهاية لها ، وبينا النزاع فى تعدد العلوم والارادات ، وأن كثيراً من أهل الكلام يقول ما عليه جمهور الناس من تعدد ذلك ، وأن الذين قالوا يريد جمع المرادات بإرادة واحدة إنما أخذوه عن ابن كلاب ، وجمهور العقلاء قالوا : هذا معلوم الفساد بالضرورة ، حتى ان من فضلاء النظار من ينكر أن يذهب إلى هذا عاقل من الناس ، لأنه رآه ظاهر الفساد فى العقل ولم يعلم أنه قاله طائفة من النظار.

وكذلك من جعل نفس إرادته هى رحمته وهى غضبه يكون قوله ﷺ « أعوذ برضاك من سخطك » معناه يكون مستعيذاً عنده بنفس الإرادة من نفس الإرادة ، وهذا ممتنع ، فانه ليس عنده للإرادة صفة ثبوتية يستعاذ بها من أحد الوجهين باعتبار ذلك الوجه ، منها باعتبار الوجه الآخر . بل الإرادة عنده لها مجرد تعلق بالمخلوقات والتعلق أمر عدمى . وهذا بخلاف الاستعاذة به منه ، لأن له سبحانه صفات متنوعة فيستعاذ به باعتبار ، ومنه باعتبار . ومن قال : إنه ذات لا صفة لها ، أو موجود مطلق لا يتصف بصفة ثبوتية فهذا يمتنع تحققه فى الخارج ، وإنما يمكن تقدير هذا فى الذهن كما تقدر الممتنعات ، فضلا عن أن يكون ربا خالقا للمخلوقات ، كما قد بسط فى موضعه

وهؤلاء ألجأهم الى هذه الامور مضايقات الجهمية والمعتزلة لهم فى مسائل الصفات ، فانهم صاروا يقولون لهم : كلام الله هو الله أو غير الله ؟ إن قلتم هو غيره فما كان غير الله فهو مخلوق ، وإن قلتم هو هو فهو مكابرة . وهذا أول ما احتجوا به على الإمام أحمد فى المحنة ، فان المعتصم لما قال لهم : ناظروه ، قال له عبد الرحمن بن إسحق :

يا أبا عبد الله ، ما تقول فى القرآن ـ أو قال فى كلام الله ـ يعنى أهو الله أو غيره ؟ فقال له أحمد : ما تقول فى علم الله أهو الله أو غيره ؟ فعارضه أحمد بالعلم ، فسكت عبد الرحمن . وهذا من حسن معرفة أبى عبد الله بالمناظرة رحمه الله ، فان المبتدع الذى بنى مذهبه على أصل فاسد متى ذكرت له الحق الذى عندك ابتداء أخذ يعارضك فيه لما قام فى نفسه من الشبهة ، فينبغى إذا كان المناظر مدعياً أن الحق معه أن يبدأ بهدم ما عنده ، فاذا انكسر وطلب الحق فأعطه إياه ، والا فما دام معتقداً نقيض الحق لم يدخل الحق الى قلبه ، كاللوح الذى كتب فيه كلام باطل امحه أولا ثم اكتب فيه الحق . وهؤلاء كان قصدهم الاحتجاج لبدعتهم ، فذكر لهم الامام احمد رحمه الله من المعارضة والنقض ما يبطلها . وقد تكلم الامام أحمد فى رده على الجهمية [1] فى جواب هذا ، وبين أن لفظ « الغير » لم ينطق به الشرع لا نفيا ولا إثباتا ، وحينئذ فلا يلزم أن يكون داخلا لفظ « الغير » فى كلام الشارع ولا غير داخل ، فلا يقوم دليل شرعى على أنه مخلوق . وأيضا فهو لفظ مجمل : يراد بالغير ما هو منفصل عن الشيء ، ويراد بالغير ما ليس هو الشيء ، فلهذا لا يطلق القول بأن كلام الله وعلم الله ونحو ذلك هو هو ، لأن هذا باطل . ولا يطلق أنه غيره ، لئلا يفهم أنه بائن عنه منفصل عنه . وهذا الذى ذكره الامام أحمد عليه الحذاق من أئمة السنة ، فهؤلاء لا يطلقون أنه هو ، ولا يطلقون أنه غيره ، ولا يقولون ليس هو هو ، ولا غيره . فان هذا أيضا إثبات قسم ثالث وهو خطأ ، ففرق بين ترك إطلاق اللفظين لما فى ذلك من الاجمال ، وبين نفى مسمى اللفظين مطلقاً واثبات معنى ثالث خارج عن مسمى اللفظين . فجاء بعد هؤلاء أبو الحسن وكان أحذق ممن بعده فقال : ننفى مفرداً لا مجموعا ، فنقول مفردا : ليست الصفة هى الموصوف ، ونقول مفردا ليست غيره ، ولا يجمع بينهما فيقال لا هى هو ولا هى غيره ، لان الجمع بين النفى [والنفى] فيه من الإيهام ما ليس فى التفريق . وجاء بعده أقوام فقالوا : بل ننفى مجموعا فنقول : لا هى هو ولا

---

(١) قال شيخ الاسلام فى منهاج السنة (٣ : ٦٩) ان الامام أحمد صنفه وهو فى محبسه . وقد حصلنا منه على صورتين شمسيتين لمخطوطتين : إحداهما فى دار الكتب الظاهرية بدمشق ، والأخرى فى إحدى مكتبات القسطنطينية ، وسننشره إن شاء الله

هى غيره . ثم كثير من هؤلاء إذا بحثوا يقولون هذا المعنى، أما أن يكون غيره فيتناقضون . وسبب ذلك أن لفظ « الغير » مجمل : يراد بالغير المباين المنفصل ، ويراد بالغير ما ليس هو عين الشيء . وقد يعبر عن الأول بان الغيرين ما جاز وجود أحدهما وعدمه ، أو ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود ، ويعبر عن الثانى بانه ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر . وبين هذا وهذا فرق ظاهر ، فصفات الرب اللازمة له لا تفارقه البتة ، فلا تكون غيراً بالمعنى الأول ، ويجوز أن تعلم بعض الصفات دون بعض وتعلم الذات دون الصفة فتكون غيراً باعتبار الثانى . ولهذا أطلق كثير من مثبتة الصفات عليها أغياراً للذات . ومنهم من قال : نقول إنها غير الذات ولا نقول إنها غير الله ، فان لفظ الذات لا يتضمن الصفات بخلاف اسم الله فانه يتناول الصفات ، ولهذا كان الصواب ـ على قول أهل السنة ـ أن لا يقال فى الصفات إنها زائدة على مسمى اسم الله ، بل من قال ذلك فقد غلط عليهم

واذا قيل : هل هى زائدة على الذات أم لا ؟ كان الجواب : ان الذات الموجودة فى نفس الأمر مستلزمة للصفات ، فلا يمكن وجود الذات مجردة عن الصفات ، بل ولا يوجد شيء من الذوات مجردا عن جميع الصفات ، بل لفظ « الذات » تأنيث « ذو » ولفظ ذو مستلزم للاضافة . وهذا اللفظ مولد وأصله أن يقال ذات علم ذات قدرة ذات سمع كما قال تعالى (الانفال ١) : ﴿ فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ﴾ ويقال : فلانة ذات مال ، ذات جمال . ثم لما علموا أن نفس الرب ذات علم وقدرة وسمع وبصر ـ ردا على من نفى صفاتها ـ عرفوا لفظ الذات ، وصار التعريف يقوم مقام الاضافة ، فحيث قيل لفظ الذات فهو ذات كذا ، فالذات لا تكون الا ذات علم وقدرة ونحو ذلك من الصفات لفظا ومعنى . وانما يريد محققو أهل السنة بقولهم « الصفات زائدة على الذات » أنها زائدة على ما أثبته نفاة الصفات من الذات ، فانهم أثبتوا ذاتاً مجردة لا صفات لها ، فأثبت أهل السنة الصفات زائدة على ما أثبته هؤلاء ، فهى زيادة فى العلم والاعتقاد والخبر ، لا زيادة على نفس الله جل جلاله وتقدست أسماؤه ، بل نفسه المقدسة متصفة بهذه الصفات لا يمكن أن تفارقها ، فلا توجد الصفات بدون الذات ولا الذات بدون الصفات . وهذه الامور مبسوطة فى غير

هذا الموضع . والمقصود أن الاشعرى وغيره من الصفاتية ـ الذين سلكوا مسلك ابن كلاب ـ اذا قال أحدهم فى الصفات انها متماثلة فان هذا لا يقوله عاقل ، إذ المثلان ما سدّ أحدهما مسدّ الآخر وقام مقامه ، والعلم ليس مثلا للقدرة ولا القدرة مثلا للارادة ، وأما الكلام فانه عنده شيء واحد والواحد يمتنع فيه تفاضل أو تماثل

وفى الجملة فالذين يمنعون أن يكون كلام الله بعضه أفضل من بعض لهم مأخذان : أحدهما أن صفات الرب لا يكون بعضها أفضل من بعض ، وقد يعبرون عن ذلك بان القديم لايتفاضل . والثانى أنه واحد ، والواحد لا يتصور فيه تفاضل ولا تماثل . وهذا على قول من يقول : انه واحد بالعين ، وهؤلاء الذين يقولون انه واحد بالعين منهم من يجعله مع ذلك حروفا أو حروفا وأصواتاً قديمة الاعيان ويقول : هو مع ذلك شيء واحد ، كما يوجد فى كلام طائفة من المتأخرين الذين أخذوا عن الكلابية أنه ليس له الا إرادة واحدة وعلم واحد وقدرة واحدة وكلام واحد وأن القرآن قديم . وأخذوا عن المعتزلة وغيرهم أنه مجرد الحروف والأصوات ، والتزموا أن الحروف والأصوات قديمة الأعيان ، مع أنها مترتبة فى نفسها ترتبا ذاتيا فى الوجود أزلية لم يزل بعضها مقارنا لبعض ، وفرقوا بين ذات الشيء وبين وجوده فى الخارج موافقة لمن يقول ذلك من المعتزلة وكثير من القائلين بقدمه ، وأنه حروف وأصوات ، لا يقولون إنه شيء واحد بل يجعلونه متعددا مع قدم القرآن وقدم أعيان الحروف والاصوات . والقول الآخر لمن يقول إنه واحد بالعين : أن القديم هو معنى واحد لا يتعدد ولا يتبعض ، كما قد بين حقيقة قولهم . وهذا هو القول المنسوب الى ابن كلاب والاشعرى . وهذا القول أول من عرف أنه قاله فى الإسلام ابن كلاب لم يسبقه اليه أحد من الصحابة ولا التابعين ولا غيرهم من أئمة المسلمين ، مع كثرة ما تكلم الصحابة والتابعون فى كلام الله تعالى ، ومع أنه من أعظم وأهم أمور الدين الذى تتوفر الهمم على معرفته وذكره ، ومع تواتر نص الكتاب والسنة وآثار الصحابة على خلاف هذا القول . وكل من هذه الاقوال مما يدل الكتاب والسنة وآثار السلف على خلافه ، وكل منها مما اتفق جمهور العقلاء الذين يتصورونه على أن فساده معلوم بضرورة العقل ، ويجوز اتفاق طائفة من العقلاء على قول يعلم فساده بضرورة العقل

إذا كان عن تواطؤ ، كما يجوز اتفاقهم على الكذب تواطؤاً ، وأما بدون ذلك فلا يجوز

فالمذهب الذى تقلده بعض الناس عن بعض ـ كقول النصارى والرافضة والجهمية والدهرية ونحو ذلك ـ يجوز أن يكون فيه ما يعلم فساده بضرورة العقل وإن كان طائفة من العقلاء قالوه على هذا الوجه ، فأما أن يقولوه من غير تواطؤ فهذا لا يقع . وأكثر المتقلدين للاقوال الفاسدة لا يتصورونها تصوراً تاما حتى يكون تصورها التام موجباً للعلم بفسادها . ثم اذا اشتهر القول عند طائفة لم يعلموا غيره عن أهل السنة ظنوا أنه قول أهل السنة ، ولما كان المشهور عند المسلمين أن أهل السنة لا يقولون القرآن مخلوق صار كل من رأى طائفة تنكر قول من يقول القرآن مخلوق يظن أن كل ما قالته فى هذا الباب هو قول السلف وأئمة السنة ـ والذين قالوا إن القرآن غير مخلوق بل قائم بذات الله ، ووافقوا السلف والأئمة فى هذا لما ظهرت محنة الجهمية وثبت فيها الامام أحمد الذى أيد الله به السنة ونصر السنة ، صار شعار أهل السنة أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأن الله يُرى فى الآخرة ، فكل من أنكر ذلك فهو من أهل البدعة فى اللسان العام ـ فكثر حينئذ من يوافق أهل السنة والحديث على ذلك ، وان كان لا يعرف حقيقة قولهم ، بل معه أصول من أصول أهل البدع الجهمية يريد أن يجمع بينها وبين قول أهل السنة ، كما يريد المتفلسف أن يجمع بين أقوال المتفلسفة المخالفين للرسل وبين ما جاءت به الرسل . فلهذا صار المنتسبون الى السنة الذين يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق لهم أقوال : أحدها قول من يقول : إنه قديم العين ، وإن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا يتكلم بكلام بعد كلام . ثم هؤلاء على قولين : منهم من يقول ذلك القديم هو معنى واحد لازم لذات الله أبداً ، أو خمسة معان . ومنهم من يقول (١) : بل هو حروف وأصوات قديمة الأعيان لازمة لذات الله أبدا . الثالث قول من يقول : بل الرب فى أزله لم يكن الكلام ممكنا له ، كما لم يكن الفعل ممكناً له عندهم ، لأن وجود الكلام والفعل لا يكون إلا بمشيئته واختياره ، ووجود ما يكون بالمشيئة والاختيار محال عندهم دوامه .

---

(١) وهو ثانى هذه الأقوال

ثم المشهور عن هؤلاء قول من يقول [١] : تكلم فيما لا يزال بحروف وأصوات تقوم بذاته كما يقوله طوائف متعددة منهم الكرامية ، وبعض الناس يذكر ما يقتضى أن الكلام الذى قام به شيئا بعد شىء انما هو علوم وإرادات ، وأبو عبد الله الرازى يميل إلى هذا فى بعض كتبه . والخامس قول من يقول : لم يزل متكلما كيف شاء . وهذا هو المعروف عن السلف وأئمة السنة مثل عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وسائر أهل الحديث والسنة . ثم هؤلاء منهم من يقول : لم يزل متكلما لا يسكت ، بل لا يزال متكلما بمشيئته وقدرته . وهذا هو الذى جعله ابن حامد المشهور من مذهب أحمد وأصحابه ، مع أنه حكى أنه لا يختلف قول أحمد أنه لم يزل متكلما كيف شاء وكما شاء . والقول الثانى أنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء . وهذا القول حكاه أبو بكر عبد العزيز عن طائفة من أصحاب أحمد ، وكذلك خرجه ابن حامد قولا فى المذهب ، مع ذكره أنه لم يختلف مذهبه فى أنه لم يزل متكلما كيف شاء وكما شاء ، وأنه لا يجوز أن يكون لم يزل ساكتا ثم صار متكلما كما يقوله الكرامية . وهذه الأقوال وتوابعها مبسوطة فى موضع آخر [٢]

والمقصود هنا أن الذين قالوا « كلام الله غير مخلوق » تنازعوا بعد ذلك على هذه الأقوال ، مع أن أكثر الذين قالوا بعض هذه الأقوال لا يعلمون ما قال غيرهم ، بل غاية ما عند أئمتهم المصنفين فى هذا الباب معرفة قولين أو ثلاثة أو أربعة من هذه الأقوال ـ كقول المعتزلة والكلابية والسالمية والكرامية ـ ولا يعرفون أن فى الاسلام من قال سوى ذلك ، ويصنف أحدهم كتاباً كبيراً فى مقالات الاسلاميين وفى الملل والنحل ويذكر عامة الأقوال المبتدعة فى هذا الباب ، والقول المأثور عن السلف والأئمة لا يعرفه ولا ينقله ، مع أن الكتاب والسنة مع المعقول الصريح لا يدل إلا عليه ، وكل ما سواه أقوال متناقضة كما بسط فى موضعه

والقصد هنا أن من كان عنده أن قول المعتزلة مثلا ـ أو قول المعتزلة والكرامية ، أو قول هؤلاء وقول الكلابية ، أو قول هؤلاء وقول السالمية ـ هو باطل من أقوال أهل البدع ، لم يبق عنده قول أهل السنة إلا القول الآخر الذى هو أيضاً من

---

(١) وهو رابع هذه الأقوال

(٢) كمنهاج السنة ، ومختصره (المنتقى) للذهبى

الأقوال المبتدعة المخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول ، فيفرع على ذلك القول مايضيفه الى السنة ، ثم إذا تدبر نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف وجدها تخالف ذلك القول أصلا وفرعا ، كما وقع لمن أنكر فضل فاتحة الكتاب وآية الكرسى وقل هو الله أحد على غيرها من القرآن ، فان عمدتهم ما قدمته من الأصل الفاسد . أما كون الكلام واحداً فلا يتصور فيه تفاضل ولا تماثل ولا تعدد . وأما كون صفات الرب لا تتفاضل ـ وربما قالوا : القديم لا يتفاضل ، وهو من جنس قول الجهمية والمعتزلة ونحوهم : القديم لا يتعدد ـ فهذا لفظ مجمل : فان القديم إذا أريد به رب العالمين فرب العالمين إله واحد لا شريك له ، وإذا أريد به صفاته فمن قال إن صفات الرب لا تتعدد فهو يقول : العلم هو القدرة والقدرة هى الإرادة والسمع والبصر هو العلم . وقد يقول بعضهم أيضاً العلم هو الكلام ، ويقول آخرون العلم والقدرة هو الارادة ، ثم قد يقولون إن الصفة هى الموصوف فالعلم هو العالم والقدرة هى القادر . وهذه الأقوال صرح بها نفاة الصفات من الفلاسفة والجهمية ونحوهم كما حكيت ألفاظهم فى غير هذا الموضع . ومعلوم أن فى هذه الأقوال من مخالفة المعقول الصريح والمنقول الصحيح ـ بل مخالفة المعلوم بالاضطرار للعقلاء ، والمعلوم بالاضطرار من دين الاسلام ودين الرسل ـ ما يبين أنها فى غاية الفساد شرعا وعقلا . ثم ان هؤلاء تأوّلوا نصوص الكتاب والسنة بتأويلات باطلة : منهم من قال : المراد بكونه أعظم وأفضل وخيراً كونه عظيما فى نفسه ، وامتنع هؤلاء من إجراء التفضيل عليه ، وحكى هذا عن الأشعرى وابن الباقلانى وجماعة غيرهما . ومعلوم أن من تدبر ألفاظ الكتاب والسنة تبين له أنها لا تحتمل هذا المعنى ، بل هو من نوع القرمطة . فان الله تعالى يقول (الزمر ٢٣) : ﴿نزل أحسن الحديث﴾ وقال النبي ﷺ [لأبىّ بن كعب] : « أتدرى أى آية معك فى كتاب الله أعظم » ، وقال « لأعلمنك سورة لم ينزل فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى الزبور ولا فى القرآن مثلها » ، إلى غير ذلك مما تقدم ذكره [1] . ومنهم من قال : بل المراد بقوله « خير منها » أى خير منها لكم أى أكثر ثواباً أو أقل تعباً ، وقال : ما دل على أن بعضه أفضل من بعض فليس هو تفضيلا لنفس الكلام بل لمتعلقه ،

(١) فى صفحة ٧ و ١١ و ٣١ و ١٠٨ — ١٠٩ وغيرها

وهو أن تلاوة هذا والعمل به يحصل به من الأجر أكثر مما يحصل بالآخر . فيقال لهؤلاء : ما ذكرتموه حجة عليكم ، مع ما فيه من مخالفة النص . وذلك أن كون الثواب على أحد القولين او الفعلين أكثر منه على الثانى إنما كان لأنه فى نفسه أفضل ، ولهذا إنما تنطق النصوص بفضل القول والعمل فى نفسه ، كما قد سئل النبي ﷺ غير مرة : أى العمل أفضل ؟ فيجيب بتفضيل عمل على عمل ، وذلك مستلزم لرجحان ثوابه . وأما رجحان الثواب مع تماثل العملين فهذا مخالف للشرع والعقل ، وكذلك الكلام ، ففى صحيح مسلم عن سمرة عن النبي ﷺ أنه قال « أفضل الكلام بعد القرآن أربع ـ وهن من القرآن ـ سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » ، فأخبر أنها أفضل الكلام بعد القرآن مع كونها من القرآن ، ففضل نفس هذه الأقوال بعد القرآن على سواها ، وكذلك فى صحيح مسلم أنه سئل : أى الكلام أفضل ؟ فقال « ما اصطفى الله لملائكته : سبحان الله وبحمده » . وفى الموطأ وغيره عن النبي ﷺ أنه قال « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » ، فأخبر أن هذا الكلام أفضل ما قاله هو والنبيون من قبله . وفى سنن ابن ماجه عنه أنه قال « أفضل الذكر : لا إله إلا الله . وأفضل الدعاء : الحمد لله » وقد رواه ابن أبى الدنيا . وفى الصحيحين أنه قال « الايمان بضع وستون ـ أو وسبعون ـ شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله » ومثل هذا كثير فى النصوص بفضل العمل على العمل ، والقول على القول . ويعلم من ذلك فضل ثواب أحدهما على الآخر . أما تفضيل الثواب بدون تفضيل نفس القول والعمل فلم يرد به نقل ، ولا يقتضيه عقل ، فانه إذا كان القولان متماثلين من كل وجه ، أو العملان متماثلين من [كل] وجه ، كان جعل ثواب أحدهما أعظم من ثواب الآخر ترجيحا لأحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح . وهذا أصل قول القدرية والجهمية الذين يقولون : إن القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح ، وظنوا أنهم بهذا الأصل ينصرون الاسلام ، فلا للإسلام نصروا ولا لعدوه كسروا ، بل تسلط عليهم سلف الأمة وأئمتها بالتبديع والتضليل والتكفير والتجهيل ، وتسلط عليهم خصومهم الدهرية وغيرهم بالزامهم مخالفة العقول ، وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزيادة فى مخالفة المشروع

والمعقول كما جرى للملحدين مع المبتدعين

وأيضا فقول القائل : إنه ليس بعض ذلك خيراً من بعض بل بعضه أكثر ثوابا ، رد لخبر الله الصريح ، فان الله يقول (البقرة ١٠٦) : ﴿ نأت بخير منهـا أو مثلها ﴾ فكيف يقال ليس بعضه خيرا من بعض ؟ وإذا كان الجميع متماثلا فى نفسه امتنع أن يكون فيه شيء خيرا من شيء . وكون معنى الخير أكثر ثوابا مع كونه متماثلا فى نفسه أمر لا يدل عليه اللفظ حقيقة ولا مجازاً ، فلا يجوز حمله عليه ، فانه لا يعرف قط أن يقال هذا خير من هذا وأفضل من هذا مع تساوى الذاتين بصفاتهما من كل وجه ، بل لا بد ـ مع إطلاق هذه العبارة ـ من التفاضل ولو ببعض الصفات ، فأما إذا قدر أن مختاراً جعل لأحدهما مع التماثل ماليس للآخر مع استوائهما بصفاتهما من كل وجه فهذا لا يعقل وجوده ، ولو عقل لم يقل إن هذا خير من هذا أو أفضل لأمر لا يتصف به أحدهما البتة . وأيضاً فى الحديث الصحيح أنه قال فى الفاتحة « لم ينزل فى التوراة ولا فى الإنجيل ولا فى القرآن مثلها » ، فقد صرح الرسول بأن الله لم ينزل لها مثلا ، فمن قال إن كل ما نزل من كلام الله فهو مثل لها من كل وجه فقد ناقض الرسول فى خبره . وأيضاً فقد تقدم قوله (الزمر ٢٣) : ﴿أحسن الحديث﴾ ومع تماثل كل حديث لله فليس القرآن أحسن من التوراة والانجيل [1] . وكذلك تقدم ما خص الله به القرآن من الأحكام

فان قيل : نحن نسلم لكم أن الله خص بعض كلامه من الثواب والأحكام بما لا يشركه فيه غيره ، لكن هذا عندنا بمحض مشيئته ، لا لاختصاص ذلك الكلام بوصف امتاز به عن الآخر . قيل : أولا هذا مخالف لصريح نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، مع مخالفته لصريح المعقول . ثم هذا مبنى على أصل الجهمية والقدرية ، وهو أن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح . وهؤلاء لما جوّزوا هذا قالوا إن الرب لم يزل معطلا وما كان يمكن فى الأزل أن يتكلم ولا أن يفعل . ثم صار الكلام والفعل ممكناً من غير حدوث شيء اقتضى

(١) أى عند القائلين بالتماثل ، المنكرين أن القرآن أحسن الحديث

انتقالها من الامتناع إلى الإمكان ، وقالوا : إن القادر المرجح يرجح بلا مرجح . ثم قالت الجهمية : والعبد ليس بقادر فى الحقيقة ، فلا يرجح شيئاً ، بل الله هو الفاعل لفعله ، وفعله هو نفس فعل الرب . وقالت القدرية : العبد قادر تام القدرة يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا سبب حادث ولا حاجة إلى أن يحدث الله ما به يختص به فعل أحدهما بل هو ـ مع أن نسبته إلى الضدين الإيمان والكفر سواء ـ يرجح أحدهما بلا مرجح لا من الله ولا من العبد ، ولا يفتقر إلى اعانة الله ولا إلى أن يجعله شائياً ولا يجعله يقيم الصلاة ولا يجعله مسلماً . ومعلوم بالعقول خلاف هذا ، والله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . لكن المدح فى هذا الكلام معناه أنه مطلق المشيئة لا معوق له إذا أراد شيئاً ، كما قال النبى ﷺ « لا يقولن أحدكم : اللهم اغفر لى إن شئت ، اللهم ارحمنى إن شئت ، ولكن ليعزم المسألة ، فان الله لا مكره له » . فبين ﷺ أنه لا يفعل إلا بمشيئته ، ليس له مكره حتى يقال له افعل إن شئت ، ولا يفعل إن لم يشأ ، فهو سبحانه إذا أراد شيئاً كان قادراً عليه لايمنعه منه مانع . لا يعنى بذلك أنه يفعل لمجرد مشيئة ليس معها حكمة ، بل يفعل عندهم ما وجود فعله وعدمه بالنسبة اليه سواء من كل وجه . فان هذا ليس بمدح ، بل المعقول من هذا أنه صفة ذم ، فمن فعل لمجرد إرادته الفعل من غير حكمة لفعله ولا تضمن غاية مجردة كان أن لا يفعل خيراً له . وقد ذم الله سبحانه فى كتابه من نسبه إلى هذا فقال تعالى (ص ٢٧) : ﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا ، ذلك ظن الذين كفروا ، فويل للذين كفروا من النار ﴾ ، وقال تعالى (المؤمنون ١١٥ - ١١٦) : ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم الينا لا ترجعون . فتعالى الله الملك الحق ، لا إله إلا هو رب العرش الكريم ﴾ ، قال المفسرون : العبث أن يعمل عملا لا لحكمة ، وهو جنس من اللعب . وقال (الأنبياء ١٦ - ١٧) : ﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين . لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا ان كنا فاعلين ﴾ ، وقال (القيامة ٣٦) : ﴿ أيحسب الانسان أن يترك سدى ﴾ قال المفسرون وأهل اللغة : السدى المهمل الذى لا يؤمر ولا ينهى ؛ كالذى يترك الابل سدى مهملة ، وقال تعالى (الأنعام ٧٣) : ﴿ وهو الذى خلق السموات والأرض بالحق ،

ويوم يقول كن فيكون ﴾ ، وقال تعالى ﴿ الحجر ٨٥ - ٨٦) : ﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق ، وان الساعة لآتية ، فاصفح الصفح الجميل ، إن ربك هو الخلاق العليم ﴾ . وقد بين سبحانه الفرق بين ما أمر به وما نهى عنه ، وبين من يحمده ويكرمه من أوليائه ، ومن يذمه ويعاقبه من أعدائه ، وأنهم مختلفون لا يجوز التسوية بينهما . وجعل خلاف ذلك من المنكر الذى لا مساغ له . فقال تعالى (القلم ٣٥ - ٣٦) : ﴿ أفنجعل المسلمين كالمجرمين ، مالكم كيف تحكمون ﴾ ، وقال (ص ٢٨) : ﴿ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض أم نجعل المتقين كالفجار ﴾ ، وقال تعالى (الجاثية ٢١) : ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ، ساء مايحكمون ﴾ فبين أن هذا الحكم سيء فى نفسه ليس الحكم به مساوياً للحكم بالتفاضل . ثم قال (الجاثية ٢٢) : ﴿ وخلق الله السموات والأرض بالحق ولتجزى كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون ﴾ فأخبر أنه خلق الخلق ليجزى كل نفس بما كسبت ، وأنه لا يظلم أحداً فينقص من حسناته شيئاً ، بل كما قال (الكهف ٤٩) : ﴿ ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً ﴾ ، وقد نزه نفسه فى غير موضع من القرآن أن يظلم أحداً من خلقه فلا يؤتيه أجره أو يحمل عليه ذنب غيره فقال تعالى (طه ١١٢) : ﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضما ﴾ ، وقال تعالى (ق ٢٨ - ٢٩) : ﴿ لا تختصموا لدى وقد قدمت اليكم بالوعيد ، ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعبيد ﴾ وقال تعالى (هود ١٠٠ - ١٠١) : ﴿ ذلك من أنباء القرى نقصه عليك ، منها قائم وحصيد . وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم ، فما أغنت عنهم آلهتهم التى يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك ، وما زادوهم غير تتبيب ﴾ وفى الحديث الصحيح الإلهى « يا عبادى ، إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا » . وما تزعمه القدرية من أن تفضيل بعض عباده على بعض بفضله وإحسانه من باب الظلم جهل منهم ، وكذلك جزاؤهم بأعمالهم التى جرى بها القدر ليس بظلم ، فان الواحد من الناس إذا عاقبه غيره بسيئاته وانتصف للمظلوم من الظالم لم يكن ذلك ظلماً منه باتفاق العقلاء ، بل ذلك أمر محمود منه ، ولا يقول أحد إن الظالم

معذور لأجل القدر . فرب العالمين إذا أنصف بعض عباده من بعض وأخذ للمظلومين حقهم من الظالمين كيف يكون ذلك ظلماً منه لأجل القدر ؟ وكذلك الواحد من العباد إذا وضع كل شيء موضعه ، فجعل الطيب مع الطيب فى المكان المناسب له وجعل الخبيث مع الخبيث فى المكان المناسب له كان ذلك عدلا منه وحكمة ، فرب العالمين إذا وضع كل شيء موضعه ولم يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض ولم يجعل المتقين كالفجار ولا المسلمين كالمجرمين والجنة طيبة لا يصلح أن يدخلها إلا طيب ، ولهذا لا يدخلها أحد إلا بعد القصاص الذى ينظفهم من الخبث ، كما ثبت فى الصحيح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ، ان المؤمنين إذا عبروا الجسر – وهو الصراط المنصوب على متن جهنم – فانهم يوقفون على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم فى الدنيا فاذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة ، وهذه الأمور مبسوطة فى غير هذا الموضع

والمقصود هنا أن ما يقوله القدرية من الظلم والعدل الذى يقيسون به الرب على عباده من بدعهم التى ضلوا بها وخالفوا بها الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، وكذلك من قابلهم فنفى حكمة الرب الثابتة فى خلقه وأمره وما كتبه على نفسه من الرحمة وما حرمه على نفسه من الظلم وما جعله للمخلوقات والمشروعات من الأسباب التى شهد بها النص مع العقل والحس واتفق عليها سلف الأمة وأئمة الدين ، كقوله تعالى (البقرة ١٦٤) : ﴿ وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ﴾ وقوله تعالى (الأعراف ٥٧) : ﴿ فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات ﴾ ونحو ذلك ، فان هذه الأقاويل أصلها مأخوذ من الجهم بن صفوان إمام غلاة المجبرة وكان ينكر رحمة الرب ، ويخرج إلى الجذمى فيقول : أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ يريد بذلك أنه ما ثم الا ارادة رجح بها أحد المتماثلين بلا مرجح ، لا لحكمة ولا رحمة . ولهذا كان الذين وافقوه على قوله من المنتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة يتناقضون ، لأنهم إذا خاضوا فى الشرع احتاجوا أن يسلكوا مسالك أئمة الدين فى إثبات محاسن الشريعة وما فيها من الأمر بمصالح العباد وما ينفعهم من النهى عن مفاسدهم وما يضرهم ، وان الرسول الذى بعث بها بعث رحمة كما قال تعالى (الأنبياء

١٠٧) : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ وقد وصفه الله تعالى بقوله (الأعراف ١٥٦-١٥٧): ﴿ ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون ، الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ فأخبر أنه يأمر بما هو معروف وينهى عما هو منكر ، ويحل ما هو طيب ويحرم ما هو خبيث . ولو كان المعروف لا معنى له إلا المأمور به والمنكر لا معنى له إلا ما حرم لكان هذا كقول القائل : يأمرهم بما يأمرهم وينهاهم عما ينهاهم ، ويحل لهم ما أحل لهم ويحرم عليهم ما حرم عليهم . وهذا كلام لا فائدة فيه ، فضلا عن أن يكون فيه تفضيل له على غيره . ومعلوم أن كل من أمر بأمر يوصف بذلك ، وكل نبي بعث فهذه حاله . وقد قال تعالى (النساء ١٦٠) : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيبات ما أحلت لهم ﴾ فعلم أن الطيب وصف للعين ، وان الله قد يحرمها مع ذلك عقوبة للعباد كما قال تعالى لما ذكر ماحرمه على بني اسرائيل (الأنعام ١٤٦) : ﴿ ذلك جزيناهم ببغيهم وانا لصادقون ﴾ وقال تعالى (المائدة ٤) : ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات ﴾ فلو كان معنى الطيب هو ما أحل كان الكلام لافائدة فيه . فعلم أن الطيب والخبيث وصف قائم بالأعيان ، وليس المراد به مجرد التلذاذ الأكل فان الانسان قد يلتذ بما يضره من السموم وما يحميه الطبيب منه ، ولا المراد به التذاذ طائفة من الأمم لا العرب ، ولا كون العرب تعودته فان مجرد كون أمة من الأمم تعودت أكله وطاب لها أو كرهته لكونه ليس في بلادها لا يوجب أن يحرم الله على جميع المؤمنين مالم تعتده طباع هؤلاء ، ولا أن يحل لجميع المؤمنين ماتعودوه . كيف وقد كانت العرب قد اعتادت أكل الدم والميتة وغير ذلك وقد حرمه الله تعالى . وقد قيل لبعض العرب : ما تأكلون ؟ قال : ما دب ودرج ، إلا أم حُبين . فقال : ليهن أم حبين العافية . ونفس قريش كانوا يأكلون خبائث حرمها الله وكانوا يعافون مطاعم لم يحرمها الله . وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قدم له لحم ضب فرفع يده ولم يأكل ، فقيل : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه . فعلم أن كراهة قريش وغيرها لطعام من الأطعمة لا يكون موجباً

لتحريمه على المؤمنين من سائر العرب والعجم . وأيضاً فان النبي ﷺ وأصحابه لم يحرم أحد منهم ما كرهته العرب ، ولم يبح كل ما أكلته العرب . وقوله تعالى (الأعراف ١٥٧) : ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ إخبار عنه أنه سيفعل ذلك ، فأحل النبي ﷺ الطيبات وحرم الخبائث مثل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير ، فانها عادية باغية ، فاذا أكلها الناس - والغاذى شبيه بالمغتذى - صار فى أخلاقهم شوب من أخلاق هذه البهائم وهو البغى والعدوان ، كما حرم الدم المسفوح لأنه يجمع قوى النفس الشهوية الغضبية ، وزيادته توجب طغيان هذه القوى وهو مجرى الشيطان من البدن ، كما قال النبي ﷺ إن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم . ولهذا كان شهر رمضان إذا دخل صفدت الشياطين ، لأن الصوم جنة ، فالطيبات التى أباحها هى المطاعم النافعة للعقول والأخلاق ، والخبائث هى الضارة للعقول والأخلاق ، كما أن الخمر أم الخبائث لأنها تفسد العقول والاخلاق ، فأباح الله للمتقين الطيبات التى يستعينون بها على عبادة ربهم التى خلقوا لها ، وحرم عليهم الخبائث التى تضرهم فى المقصود الذى خلقوا له ، وأمرهم مع أكلها بالشكر ، ونهاهم عن تحريمها ، فمن أكلها ولم يشكر ترك ما أمر الله به واستحق العقوبة ، ومن حرمها - كالرهبان - فقد تعدى حدود الله فاستحق العقوبة قال تعالى (البقرة ١٧٢) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون ﴾ وفى الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال « ان الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ، ويشرب الشربة فيحمده عليها » وفى حديث آخر « الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر » وقال تعالى (التكاثر ٨) : ﴿ لتسألن يومئذ عن النعيم ﴾ أى عن شكره ، فانه لا يبيح شيئا ويعاقب من فعله ، ولكن يسأله عن الواجب الذى أوجبه معه وعما حرمه عليه : هل فرط بترك مأمور أو فعل محظور كما قال تعالى (المائدة ٨٧) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرّموا طيبات ما أحلّ الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ فنهاهم عن تحريم الطيبات ، كما كان طائفة من الصحابة قد عزموا على الترهب ، فأنزل الله هذه الآية . وفى الصحيحين أن رجالا من الصحابة قال أحدهم : أما أنا فأصوم لا أفطر ، وقال آخر : أما أنا فأقوم لا أنام ، وقال آخر : أما أنا فلا أقرب النساء ، وقال آخر :

أما أنا فلا آكل اللحم ، فقال النبي ﷺ « ما بال رجال يقول أحدهم كذا وكذا . . لكني أصوم وأفطر ، وأقوم وأنام ، وأتزوج النساء ، وآكل اللحم . فمن رغب عن سنتي فليس مني » ولبسط هذه الأمور موضع آخر . والمقصود هنا أن الله بين في كتابه وعلى لسان رسوله حكمته في خلقه وأمره كقوله (الاسراء ٣٢) : ﴿ ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا ﴾ فعلل التحريم بأنها فاحشة بدون النهي وان ذلك علة للنهي عنها ، وقوله (الاعراف ٢٨) : ﴿ وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ، قل إن الله لا يأمر بالفحشاء ﴾ فذكر براءته من هذا على وجه المدح له بذلك وتنزيهه عن ذلك ، فدل على أن من الأمور مالا يجوز أن يضاف إلى الله الأمر به ، ليست الأشياء كلها مستوية في أنفسها ولا عنده ، وأنه لا يخصص المأمور على المحظور لمجرد التحكم ، بل يخصص المأمور بالأمر والمحظور بالحظر لما اقتضته حكمته . وقد تدبرت عامة ما رأيته من كلام السلف - مع كثرة البحث عنه ، وكثرة ما رأيته من ذلك - هل كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان أو أحد منهم على ما ذكرته من هذه الأقوال التي وجدتها في كتب أهل الكلام من الجهمية والقدرية ومن تلق ذلك عنهم ، مثل دعوى الجهمية أن الأمور المتماثلة يأمر الله بأحدها وينهى عن الآخر لا لسبب ولا لحكمة ، أو أن الأقوال المتماثلة والأعمال المتماثلة من كل وجه يجعل الله ثواب بعضها أكثر من الآخر بلا سبب ولا حكمة ، ونحو ذلك مما يقولونه كقولهم إن كلام الله كله متماثل وان كان الأجر في بعضه أعظم ، فما وجدت في كلام السلف ما يوافق ذلك ، بل يصرحون بالحكم والأسباب ، وبيان ما في المأمور به من الصفات الحسنة المناسبة للأمر به ، وما في النهي عنه من الصفات السيئة المناسبة للنهي عنه ، ومن تفضيل بعض الاقوال والاعمال في نفسها على بعض ، ولم أر عن أحد منهم قط أنه خالف النصوص الدالة على ذلك ، ولا استشكل ذلك ، ولا تأوله على مفهومه ، مع أنه يوجد عنهم في كثير من الآيات والأحاديث استشكال واشتباه وتفسيرها على أقوال مختلفة قد يكون بعضها خطأ والصواب هو القول الآخر ، وما وجدتهم في مثل قوله تعالى (الزمر ٢٣) : ﴿ الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني ﴾ وقول النبي ﷺ لأبيّ « أي آية في كتاب الله أعظم » وقوله في الفاتحة « لم ينزل

فى التوراة ولا فى الانجيل ولا فى القرآن مثلها ، ونحو ذلك إلا مقرين لذلك قائلين بموجبه ، والنبى ﷺ سأل أبيا « أى آية فى كتاب الله أعظم » فأجابه أبىّ بأنها آية الكرسى فضرب بيده فى صدره وقال « ليهنك العلم أبا المنذر » . ولم يستشكل أبى ولا غيره السؤال عن كون بعض القرآن أعظم من بعض ، بل شهد النبى ﷺ بالعلم لمن عرف فضل بعضه على بعض وعرف أفضل الآيات ، وكذلك قوله تعالى (البقرة ١٠٦) : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها ﴾ وما رأيتهم تنازعوا فى تفسير ﴿ خير منها ﴾ . فان هذه الآية فيها قراءتان مشهورتان : قراءة الأكثرين ﴿أو ننسها﴾ من أنساه ينسيه ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ أو ننسأها ﴾ بالهمز من نسأه ينسأه . فالأول من النسيان ، والثانى من نسأ إذا أخر . قال أهل اللغة : نسأته نسأ إذا أخرته . وكذلك أنسأته ، يقال نسأته البيع وأنسأته . قال الأصمعى : أنسأ الله فى أجله ونسأ فى أجله بمعنى . ومن هذه المادة بيع النسيئة . ومن كلام العرب : من أراد النساء ولا نساء ، فليبكر الغداء ، وليخفف الرداء ، وليقلل من غشيان النساء . فأما القراءة الأولى فمعناها ظاهر عند أكثر المفسرين ، قالوا : المراد به ما أنساه الله من القرآن كما جاءت الآثار بذلك ، فان ما يرفع من القرآن إما أن يكون رفعاً شرعياً بازالته من القلوب وهو الانساء ، فأخبر تعالى أن ما ينسخه أو ينسيه فانه يأتى بخير منه أو مثله ، بين ذلك فضله ورحمته لعباده المؤمنين فانه قال قبل ذلك (البقرة ١٠٤ - ١٠٥) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا وللكافرين عذاب أليم . ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزّل عليكم من خير من ربكم ، والله يختص برحمته من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم ﴾ فنهاهم عن التشبه بأهل الكتاب فى سوء أدبهم على الرسول وعلى ما جاء به . وأخبر أنهم لحسدهم ما يودون أن الله ينزل عليه شيئاً من الكتاب والحكمة ، ثم أخبر بنعمته على المؤمنين ، فانه قد كان بعض القرآن ينسخ وبعضه ينسى - كما جاءت الآثار بذلك - وما أنساه سبحانه هو مما نسخ حكمه وتلاوته ، بخلاف المنسوخ الذى يتلى وقد نسخ ما نسخ من حكمه أو نسخ تلاوته ولم ينس ، وفى النسخ والانساء نقص ما أنزله على عباده فبين سبحانه أنه لا نقص فى ذلك بل كل ما نسخ أو ينسى فان الله يأتى بخير منه أو مثله ، فلا يزال المؤمنون فى

نعمة من الله لا تنقص بل تزيد ، فانه إذا أتى بخير منها زادت النعمة وان أتى بمثلها كانت النعمة باقية ، وقال تعالى ﴿ أو ننسها ﴾ فأضاف الانساء اليه ، فان هذا الانساء ليس مذموماً ، بخلاف نسيان ما يجب حفظه فانه مذموم ، فان هذا إنساء لما رفعه الله ، وأما نسيان ما أمر بحفظه فمذموم ، قال تعالى (طه ١٢٦) : ﴿ كذلك أتتك آياتنا فنسيتها ، وكذلك اليوم تنسى ﴾ وهذا النسيان وإن كان متضمنا لترك العمل بها مع حفظها ، فاذا نسيت الآيات بالكلية حتى لا يعرف ما فيها كان ذلك أبلغ فى ترك العمل بها ، فكان هذا مذموما . قال النبي ﷺ فى الحديث الذى فى السنن « من قرأ القرآن ثم نسيه لقى الله وهو أجذم » ولهذا كره النبي ﷺ أن يضيف الانسان النسيان إلى نفسه ، فقال فى الحديث المتفق عليه « بئس ما لأحدهم أن يقول : نسيت آية كيت وكيت ، بل هو أنسى . استذكروا القرآن فلهو أشد تفلتاً من صدور الرجال من النعم من عقلها ، ثم منهم من جعل ﴿ ما ننسخ من آية ﴾ هو ما ترك تلاوته ورسمه ونسخ حكمه وما أنسى هو ما رفع فلا يتلى . ومنهم من أدخل فى الأول ما نسخت تلاوته وان كان محفوظاً . فالأول قول مجاهد وأصحاب عبد الله بن مسعود ، وروى الناس بالأسانيد الثابتة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله ﴿ ما ننسخ من آية ﴾ قال : نثبت خطها ونبدل حكمها ، قال : وهو قول عبد الله بن مسعود ﴿ أو ننسها ﴾ أى نمحوها ، فان ما نسى لم يترك . وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان مما ينزل على النبي ﷺ الوحى بالليل وينساه بالنهار ، فأنزل الله (البقرة ١٠٦) : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾ . وكذلك روى عن سعد بن أبي وقاص ومحمد بن كعب وقتادة وعكرمة . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأها ﴿ أو تنسها ﴾ بالخطاب ، أى تنسها أنت يا محمد ، وتلا قوله (الأعلى ٦) : ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ وقوله (الكهف ٢٤) : ﴿ واذكر ربك إذا نسيت ﴾

وقد جاءت الآثار بأن أحدهم كان يحفظ قرآناً ثم ينساه ، ويذكرون ذلك للنبي ﷺ فيقول « انه رفع » ، مثل ما صح من حديث الزهرى : حدثنى أبو أمامة بن سهل بن حنيف فى مجلس سعيد بن المسيب أن رجلا كان معه سورة فقام يقرأها من الليل فلم يقدر عليها ، وقام آخر يقرأها فلم يقدر عليها ، وقام آخر يقرأها فلم يقدر عليها ،

فأصبحوا فأتوا رسول الله ﷺ، فقال بعضهم: ذهبت البارحة لأقرأ سورة كذا وكذا فلم أقدر عليها، وقال الآخر: ما جئت إلا لذلك، وقال الآخر: ما جئت إلا لذلك، وقال الآخر: وأنا يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ «إنها نسخت البارحة»

وقوله ﴿أو ننسأها﴾ النسأ بمعنى التأخير، وفيه قولان للسلف: القول الأول يروى عن طائفة، قال السدى ﴿ما ننسخ من آية﴾ قال: نسخها قبضها ﴿أو ننسأها﴾ فنتركها لا ننسخها ﴿نأت بخير﴾ من الذى نسخناه أو مثل الذى تركناه. وكذلك فى تفسير الوالبي عن ابن عباس: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسأها﴾ يقول ما نبدل من آية أو نتركها فلا نرفعها من عندكم ﴿نأت بخير منها أو مثلها﴾، روى ذلك عن الربيع بن أنس. ومن الناس من فسر بهذا المعنى القراءة الأولى فقالوا: معنى ننسها نتركها عندكم فان النسيان هو الترك. وقال الأزهرى ننسها نأمر بتركها يقال أنسيت الشيء، وأنشد:

إنى على عقبة أقضيها ... لست بناسيها ولا منسيها

أى ولا آمر بتركها. والقول الثالث نؤخرها عن العمل بها بنسخنا إياها. والصواب القول الاوسط. روى ابن أبي حاتم باسناده عن ابن عباس قال: خطبنا عمر رضى الله عنه فقال: يقول الله ﴿ما ننسخ من آية أو ننسأها﴾ أى نؤخرها. وباسناده المعروف عن أبى العالية ﴿ما ننسخ من آية﴾ فلا يعمل بها ﴿أو ننسأها﴾ أى نرجئها عندنا. وفى لفظ عن أبى العالية: نؤخرها عندنا. وعن عطاء: نؤخرها. وقد ذكر قول ثالث عن السلف وهو قول رابع أن المعنى: ﴿ما ننسخ من آية﴾ وهو ما أنزلناه اليكم ولا نرفعه ﴿أو ننسأها﴾ أى نؤخر تنزيله فلا ننزله. ونقل هذا بعضهم عن سعيد بن المسيب وعطاء، أما ﴿ما ننسخ من آية﴾ فهو ما قد نزل من القرآن، جعلاه من النسخة ﴿أو ننسأها﴾ أى نؤخرها فلا يكون، وهو مالم ينزل. وهذا فيه نظر، فان ابن أبى حاتم روى بالاسناد الثابت عن عطاء ﴿ما ننسخ من آية﴾: أما ما نسخ فهو ما ترك من القرآن (بالكاف)، وكانه تصحف على من ظنه نزل من النزول، فان لفظ ترك فيه ابهام. ولذلك قال ابن أبى حاتم: يعنى ترك لم ينزل على محمد، وليس مراد عطاء هذا، وإنما مراده أنه ترك مكتوبا متلوا ونسخ حكمه كما

تقدم عن غيره ، وما أنساه هو ما أخره لم ينزله . وسعيد وعطاء من أعلم التابعين لا يخفى عليهما هذا . وقد قرأ ابن عامر ﴿ ما نُنْسخ من آية ﴾ وزعم أبو حاتم أنه غلط ، وليس كما قال ، بل فسرها بعضهم بهذا المعنى فقال ما ننسخ نجعلكم تنسخونها كما يقال أكتبته هذا . وقيل : أنسخ جعله منسوخاً ، كما يقال : قبره إذا أراد دفنه ، وأقبره أى جعل له قبرا . وطرده إذا نفاه ، وأطرده إذا جعله طريدا . وهذا أشبه بقراءة الجمهور . والصواب قول من فسر ﴿ أو ننسأها ﴾ أى نؤخرها عندنا فلا ننزلها . والمعنى : ان ما ننسخه من الآيات التى أنزلناها ، أو نؤخر نزوله من الآيات التى لم ننزلها بعد ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ، فكما أنه يعوّضهم من المرفوع يعوضهم من المنظر الذى لم ينزله بعد الى أن ينزله ، فان الحكمة اقتضت تأخير نزوله فيعوضهم بمثله أو خير منه فى ذلك الوقت ، إلى أن يجيء وقت نزوله فينزله أيضاً مع ما تقدم ، ويكون ما عوضه مثله أو خيراً منه قبل نزوله . وأما ما أنزله اليهم ولم ينسخه فهذا لا يحتاج الى بدل ، ولو كان كل مالم ينسخه الله يأت بخير منه أو مثله لزم إنزال مالا نهاية له . وكذلك إن قدر أن المراد يؤخر نسخه الى وقت ثم ينسخه ، فانه ما دام عندهم لم يحتج الى بدل يكون مثله أو خيرا منه ، وانما البدل لما ليس عندهم مما أنسوه أو أخر نزوله فلم ينزله بعد ، ولهذا لم يجعل البدل لكل مالم ينزله ، بل لما نساه فأخر نزوله ، إذ لو كان كل ما لم ينزل يكون له بدل لزم إنزال مالا نهاية له ، بل ما كان يعلم أنه سينزله وقد أخر نزوله يكونون فاقديه الى حين ينزل ، كما يفقدون ما نزل ثم نسخ ، فيجعل سبحانه لهذا بدلا ولهذا بدلا . وأما ما أنزله وأقره عندهم وأخر نسخه الى وقت فهذا لا يحتاج الى بدل ، فانه نفسه باق . ولو كان هذا مراداً لكان كل قرآن قد نسخه يجب أن ينزل قبل نسخه ما هو مثله أو خير منه ، ثم إذا نسخه يأتى بخير منه أو مثله ، فيكون لكل منسوخ بدلان : بدل قبل نسخه ، وبدل بعد نسخه . والبدل الذى قبل نسخه لا ابتداء لنزوله ، فيجب أن ينزل من أول الأمر ، فيلزم نزول ذلك كله فى أول الوحى ، وهذا باطل قطعاً . فان قيل : فهذا يلزم فيما أخره فلم ينزله فان له بدلا ولا وقت لنزول ذلك البدل ، قيل : ما أخر نزوله وهو يريد إنزاله معلوم ، والبدل الذى هو مثله أو خير منه يؤتى به فى كل وقت ، فان القرآن ما زال

ينزل ، وقد تضمن هذا أن كل ما أخر نزوله فلا بد أن ينزل قبله ما هو مثله أو خير منه ، وهذا هو الواقع ، فان الذى تقدم من القرآن نزوله لم ينسخ كثير منه خير مما تأخر نزوله ، كالآيات المكية ، فان فيها من بيان التوحيد والنبوة والمعاد وأصول الشرائع ما هو أفضل من تفاصيل الشرائع كمسائل الربا والنكاح والطلاق وغير ذلك. فهذا الذى أخره الله مثل آية الربا فانها من أواخر ما نزل من القرآن ، وقد روى أنها آخر ما نزل ، وكذلك آية الدَّين والعدة والحيض ونحو ذلك ، قد أنزل الله قبله ما هو خير منه من الآيات التى فيها من الشرائع ما هو أهم من هذا ، وفيها من الاصول ما هو أهم من هذا . ولهذا كانت سورة الأنعام أفضل من غيرها ، وكذلك سورة يس ونحوها من السور التى فيها أصول الدين التى اتفق عليها الرسل كلهم صلوات الله عليهم . ولهذا كانت ﴿ قل هو الله أحد ﴾ مع قلة حروفها تعدل ثلث القرآن لأن فيها التوحيد ، فعلم أن آيات التوحيد أفضل من غيرها ، وفاتحة الكتاب نزلت بمكة بلا ريب كما دل عليه قوله تعالى (الحجر ٨٧) ﴿ ولقد آتيناك سبعاً من المثانى والقرآن العظيم ﴾ وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال « هى السبع المثانى والقرآن العظيم الذى أوتيته » وسورة الحجر مكية بلا ريب ، وفيها كلام مشركى مكة وحاله معهم ، فدل ذلك على أن ما كان الله ينسأه فيؤخر نزوله من القرآن كان ينزل قبله ما هو أفضل منه ، و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ مكية بلا ريب ، وهو قول الجمهور . وقد قيل إنها مدنية ، وهو غلط ظاهر . وكذلك قول من قال : الفاتحة لم تنزل الا بالمدينة ، غلط بلا ريب . ولو لم تكن معنا أدلة صحيحة تدلنا على ذلك لكان من قال إنها مكية معه زيادة علم . وسورة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ أكثرهم على أنها مكية . وقد ذكر فى أسباب نزولها سؤال المشركين بمكة وسؤال الكفار من أهل الكتاب اليهود بالمدينة ، ولا منافاة ، فان الله أنزلها بمكة أولا ، ثم لما سئل نحو ذلك أنزلها مرة أخرى . وهذا مما ذكر طائفة من العلماء ، وقالوا : إن الآية أو السورة قد تنزل مرتين وأكثر من ذلك . فما يذكر من أسباب النزول المتعددة قد يكون جميعه حقاً . والمراد بذلك أنه إذا حدث سبب يناسبها نزل جبريل فقرأها عليه ليعلمه أنها تتضمن جواب ذلك السبب ، وإن كان الرسول يحفظها قبل

ذلك . والواحد منا قد يسأل عن مسألة فيذكر له الآية أو الحديث ليبين له دلالة النص على تلك المسألة وهو حافظ لذلك ، لكن يتلى عليه ذلك النص ليتبين وجه دلالته على المطلوب . فقد تبين أن البدل لما أخر نزوله بخلاف ما كان عندهم لم ينسخ فان هذا لا بدل له ، ولو قدر أنه سينسخ فانه ما دام محكما لم يكن بدله خيراً منه . وكذلك البدل عن المنسوخ يكون خيراً منه . وأكثر السلف أطلقوا لفظ « خير منها » كما فى القرآن ، ولم يستشكل ذلك أحد منهم . وفى تفسير الوالبى : خير لكم فى المنفعة وأرفق بكم . وعن قتادة ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ آية فيها تخفيف ، فيها رخصة ، فيها أمر ، فيها نهى . وهذان لم يستشكلا كونها خيرا من الأولى ، بل بينا وجه الفضيلة ، كما تقدم من أن الكلام الأمرى يتفاضل بحسب المطلوب ، فاذا كان المطلوب أنفع للمأمور كان طلبه أفضل ، كما أن رحمة الله التى سبقت غضبه هى أفضل من غضبه . فما قالاه تقرير للخيرية لا نفى لها

فان قيل : فآية الكرسى قد ثبت أنها أعظم آية فى كتاب الله ، وإنما نزلت فى سورة البقرة - وهى مدنية بالاتفاق - فقد أخر نزولها ولم ينزل قبلها ما هو خير منها ولا مثلها . قيل : عن هذا أجوبة . أحدها أن الله قال ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ ولم يقل بآية خير منها بل يأتى بقرآن خير منها أو مثلها . وآية الكرسى وإن كانت أفضل الآيات فقد يكون بمجموع آيات أفضل منها . والبقرة وإن كانت مدنية بالاتفاق وقد قيل إنها أول ما نزل بالمدينة فلا ريب أن هذا فى بعض ما نزل ، وإلا فتحريم الربا إنما نزل متاخرا . وقوله (البقرة ٢٨١) : ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله ﴾ من آخر ما نزل . وقوله (البقرة ١٩٦) : ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ نزلت عام الحديبية سنة ست باتفاق العلماء ، وقد كانت سورة الحشر قبل ذلك ، فانها نزلت فى بنى النضير باتفاق الناس ، وقصة بنى النضير كانت متقدمة على الحديبية بل على الخندق باتفاق الناس ، وإنما تاخر عن الخندق أمر بنى قريظة ، فهم الذين حاصرهم النبى ﷺ عقب الخندق ، وأما بنو النضير فكان أجلاهم قبل ذلك باتفاق العلماء . وكذلك سورة الحديد مدنية عند الجمهور ، وقد قيل إنها مكية وهو ضعيف ، لأن فيها ذكر المنافقين وذكر أهل الكتاب ، وهذا إنما نزل بالمدينة ، لكن يمكن أنها نزلت قبل

كثير من البقرة . فنى الجملة نزول أول الحديد وآخر الحشر قبل آية الكرسى ممكن ، والانعام ويس وغيرها نزل قبل آية الكرسى بالاتفاق

الجواب الثانى أنه تعالى إنما وعد أنه إذا نسخ آية أو نسأها أتى بخير منها أو مثلها لما أنزل هذه الآية قوله ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسأها نات بخير منها أو مثلها ﴾ فان هذه الآية جملة شرطية تضمنت وعده أنه لا بد أن ياتى بذلك وهو الصادق الميعاد . فما نسخه بعد هذه الآية ، أو أنسأ نزوله مما يريد إنزاله ، يأت بخير منه أو مثله . وأما ما نسخه قبل هذه أو أنسأه فلم يكن قد وعد حينئذ أنه ياتى بخير منه أو مثله . وبهذا أيضا يندفع الجواب عن الفاتحة ، فانه لا ريب أنه تأخر نزولها عن سورة ﴿ اقرأ باسم ربك الأعلى ﴾ وهى أفضل منها . فعلم أنه قد يتأخر إنزال الفاضل ، وأنه ليس كل ما تأخر نزوله نزل قبله مثله أو خير منه . لكن إذا كان الموعود به بعد الوعد لم يرد هذا السؤال . يدل على ذلك قوله ﴿ ما ننسخ ﴾ فان هذا الفعل المضارع المجزوم إنما يتناول المستقبل ، وجوازم الفعل « إنْ » واخواتها ونواصبه تخلصه للاستقبال

وقد يجاب بجواب ثالث ، وهو أن يقال : ما نزل فى وقته كان خيرا لهم وان كان غيره خيراً لهم فى وقت آخر ، وحينئذ فيكون فضل بعضه على بعض على وجهين : لازم كفضل آية الكرسى وفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد . وفضل عارض بحيث تكون هذه أفضل فى وقت وهذه أفضل فى وقت آخر ، كما قد يقال فى آية التخيير للمقيم بين الصوم والفطر مع الفدية مع آية إيجاب الصوم عزما ، وهذا كما أن الأفعال المامور بها كل منها فى وقته أفضل ، فالصلاة الى القدس قبل النسخ كانت أفضل وبعد النسخ الصلاة الى الكعبة أفضل ، وعلى ما ذكر فيتوجه الاحتجاج بهذه الآية على أنه لا ينسخ القرآن الا قرآن كما هو مذهب الشافعى وهو أشهر الروايتين عن الامام أحمد بل هى المنصوصة عنه صريحاً أن لا ينسخ القرآن إلا قرآن يجىء بعده وعليها عامة أصحابه ، وذلك لأن الله قد وعد أنه لا بد للمنسوخ من بدل مماثل أو خير ، ووعد بأن ما أنساه المؤمنين فهو كذلك وأن ما أخره فلم يأت وقت نزوله فهو كذلك ، وهذا كله يدل على أنه لا يزال عند المؤمن القرآن الذى رفع أو أخر مثله أو خير منه ولو نسخ بالسنة ، فان لم يأت قرآن مثله أو خير منه فهو خلاف ما

وعد الله . وإن قيل بل يأتى بعد نسخه بالسنة كان بين نسخه وبين الاتيان بالبدل مدة خالية عن ذلك وهو خلاف مقصود الآية ، فان مقصودها أنه لا بد من المرفوع أو مثله أو خير منه . وأيضاً فقوله ﴿ نأت ﴾ لم يرد به بعد مدة فان الذى نسأه وهو يريد إنزاله قد علم أنه ينزله بعد مدة ، فلما أخبر أن ما أخره يأتى بمثله أو خير منه قبل نزوله علم أنه لا يؤخر الأمر بلا بدل ، فلو جاز أن يبقى مدة بلا بدل لكان ما لم ينزل أحق بأن لا يكون له بدل من المنسوخ ، فلما كان ذلك قد حصل له بدل قبل وقت نزوله لتكميل الإنعام فلأن يكون البدل لما نسخ من حين نسخ بعد أولى وأحرى ، ولأنه قد علم أن القرآن نزل شيئا بعد شيء فلو كان ما ينزله بدلا عن المنسوخ يؤخره لم يعرف أنه بدل ولم يتميز البدل من غيره ولم يكن لقوله ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ فائدة إلا كالفائدة المعلومة لو لم ينسخ شيء ، غاية ما يقال أنه لو لم ينسخ شيء لجاز أن لا ينزل بعد ذلك شيء ، واذا نسخ شيء فلا بد من بدله ولو بعد حين . وهذا مما يعتقدونه ، فانهم قد اعتادوا نزول القرآن عند الحوادث والمسائل والحاجة ، فما كانوا يظنونه ـ اذا نسخت آية ـ أن لا ينزل بعدها شيء ، فانها لو لم تنسخ لم يظنوا ذلك ، فكيف يظنون إذا نسخت ؟ الثانى أنه إذا كان قد ضمن لهم الإتيان بالبدل عن المنسوخ علم أن مقصوده أنه لا ينقصهم شيء مما أنزله ، بل لا بد من مثل المرفوع أو خير منه ، ولو بقوا مدة بلا بدل لنقصوا . وأيضاً فان هذا وعد معلق بشرط ، والوعد المعلق بشرط يلزم عقبه ، فانه من جنس المعاوضة وذلك مما يلزم فيه أداء العوض على الفور اذا قبض المعوض ، كما إذا قال ما ألقيت من متاعك فى البحر فعلىّ بدله ، وليس هذا وعدا مطلقا كقوله لتدخلن المسجد الحرام . ولهذا يفرق بين قوله : والله لأعطينك مائة ، وبين قوله والله لا آخذ منك شيئا إلا أعطيتك بدله ، فان هذا واجب على الفور . ومما يدل على المسألة أن الصحابة والتابعين الذين أخذ عنهم علم الناسخ والمنسوخ إنما يذكرون نسخ القرآن بقرآن ، لا يذكرون نسخه بلا قرآن بل بسنة ، وهذه كتب الناسخ والمنسوخ المأخوذة عنهم إنما تتضمن هذا . وكذلك قول علىّ رضى الله عنه للقاص : هل تعرف الناسخ من المنسوخ فى القرآن ؟ فلو كان ناسخ القرآن غير القرآن لوجب أن يذكر ذلك أيضاً . وأيضا

الذين جوزوا نسخ القرآن بلا قرآن من أهل الكلام والرأى إنما عمدتهم أنه ليس فى العقل ما يحيل ذلك ، وعدم المانع الذى يعلم بالعقل لا يقتضى الجواز الشرعى ، فان الشرع قد يعلم بخبره ما لا علم للعقل به ، وقد يعلم من حكمة الشارع التى علمت بالشرع ما لا يعلم بمجرد العقل . ولهذا كان الذين جوزوا ذلك عقلا مختلفين فى وقوعه شرعا ، واذا كان كذلك فهذا الخبر الذى فى الآية دليل على امتناعها شرعا . وأيضاً فان الناسخ مهيمن على المنسوخ قاض عليه مقدم عليه ، فينبغى أن يكون مثله أو خيراً منه كما أخبر بذلك القرآن ، ولهذا لما كان القرآن مهيمنا على ما بين يديه من الكتاب بتصديق ما فيه من حق ، واقرار ما أقره ، ونسخ ما نسخه كان أفضل منه . فلو كانت السنة ناسخة للكتاب لزم أن تكون مثله أو أفضل منه . وأيضاً فلا يعرف فى شيء من آيات القرآن أنه نسخه إلا قرآن ، والوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية المواريث كما اتفق على ذلك السلف ، قال تعالى (النساء ١٣ - ١٤) : ﴿ تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين ﴾ . والفرائض المقدرة من حدوده ، ولهذا ذكر ذلك عقب ذكر الفرائض ، فمن أعطى صاحب الفرائض أكثر من فرضه فقد تعدى حدود الله ، بأن نقص هذا حقه وزاد هذا على حقه ، فدل القرآن على تحريم ذلك وهو الناسخ

(فصل) والناس فى هذا المقام ـ وهو مقام حكمة الأمر والنهى ـ على ثلاثة أصناف : فالمعتزلة القدرية يقولون : إن ما أمر به ونهى عنه كان حسناً وقبيحاً قبل الأمر والنهى ، والأمر والنهى كاشف عن صفته التى كان عليها لا يكسبه حسناً ولا قبحاً ، ولا يجوز عندهم أن يأمر وينهى لحكمة تنشأ من الأمر نفسه . ولهذا أنكروا جواز النسخ قبل التمكن من فعل العبادة ، كما فى قصة الذبيح ، ونسخ الخمسين صلاة التى أمر بها ليلة المعراج إلى خمس ، ووافقهم على منع النسخ قبل وقت العبادة طائفة من أهل السنة المثبتين للقدر لظنهم أنه لا بد من حكمة تكون فى المأمور به والمنهى عنه : فلا يجوز أن ينهى عن نفس ما أمر به . وهذا قياس من يقول إن النسخ تخصيص فى الأزمان ، فان التخصيص لا يكون برفع جميع مدلول اللفظ ، لكنهم تناقضوا

والجهمية الجبرية يقولون : ليس للأمر حكمة تنشأ ، لا من نفس الأمر ، ولا من نفس المأمور به ، ولا يخلق الله شيئاً لحكمة ، ولكن نفس المشيئة أوجبت وقوع ما وقع وتخصيص أحد المتماثلين بلا مخصص ، وليست الحسنات سبباً للثواب ولا السيئات سبباً للعقاب ، ولا لواحد منهما صفة صار بها حسنة وسيئة ، بل لا معنى للحسنة إلا مجرد تعلق الأمر بها ، ولا معنى للسيئة إلا مجرد تعلق النهى بها ، فيجوز أن يأمر بكل أمر حتى الكفر والفسوق والعصيان ، ويجوز أن ينهى عن كل أمر حتى عن التوحيد والصدق والعدل ، وهو لو فعل لكان كما لو أمر بالتوحيد والصدق والعدل ، ونهى عن الشرك والكذب والظلم . هكذا يقول بعضهم ، وبعضهم يقول : يجوز الأمر بكل ما لا ينافى معرفة الأمر . بخلاف ما ينافى معرفته . وليس فى الوجود عندهم سبب ، ولكن إذا اقترن أحد الشيئين بالآخر خَلقاً أو شرعاً صار علامة عليه ، فالأعمال مجرد علامات محضة لا أسباب مقتضية . وقالوا : أمر من لم يؤمن بالإيمان معناه إنى أريد أن أعذبكم ، وعدم إيمانكم علامة على العذاب . وكذلك أمره بالإيمان من علم أنه يؤمن معناه إنى أريد أن أثيبك ، والايمان علامة . وهؤلاء منهم من ينفى القياس فى الشرع والتعليل للأحكام ، ومن أثبت القياس منهم لم يجعل العلل إلا مجرد علامات . ثم إنه مع هذا قد علم أن الحكم فى الأصل ثابت بالنص والاجماع ، وذلك دليل عليه ، فأى حاجة إلى العلة ، وكيف يتصور أن تكون العلة علامة على الحكم فى الأصل ، وإنما تطلب علته بعد أن يعلم ثبوت الحكم ، وحينئذ فلا فائدة فى العلامة . وأما الفرع فلا يكون علة له حتى يكون علة للأصل ، وهؤلاء منهم من ينكر العلل المناسبة ويقول : المناسبة ليست طريقاً لمعرفة العلل ، وهم أكثر أصحاب هذا القول . ومن قال بالمناسبة من متأخريهم يقول إنه قد اعتبر فى الشرع اعتبار المناسب ، فيستدل بمجرد الاقتران ، لا لأن الشارع حكم بما حكم به لتحصيل المصلحة المطلوبة بالحكم ، ولا لدفع مفسدة أصلا ، فان عندهم أنه ليس فى خلقه ولا أمره لام كى . فجهم ـ رأس الجبرية ـ وأتباعه فى طرف ، والقدرية فى الطرف الآخر

وأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأئمة الإسلام كالفقهاء المشهورين وغيرهم ومن سلك سبيلهم من أهل الفقه والحديث والمتكلمين فى أصول الدين وأصول الفقه

فيقرون بالقدر ، ويقرون بالشرع ، ويقرون بالحكمة لله فى خلقه وأمره ـ لكن قد يعرف أحدهم الحكمة وقد لا يعرفها ـ ويقرون بما جعله من الأسباب ، وما فى خلقه وأمره من المصالح التى جعلها رحمة بعباده ، مع أنه خالق كل شيء وربه ومليكه : أفعال العباد ، وغير أفعال العباد . وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأن كل ما وقع من خلقه وأمره فعدل وحكمه ، سواء عرف العبد وجه ذلك أو لم يعرفه

والحكمة الناشئة من الأمر ثلاثة أنواع : أحدها أن تكون فى نفس الفعل ـ وإن لم يؤمر به ـ كما فى الصدق والعدل ونحوهما من المصالح الحاصلة لمن فعل ذلك وإن لم يؤمر به ، والله يأمر بالصلاح وينهى عن الفساد

والنوع الثانى أن ما أمر به ونهى عنه صار متصفاً بحسن اكتسبه من الأمر ، وقبح اكتسبه من النهى ، كالخمر التى كانت لم تحرّم ثم حرمت فصارت خبيثة ، والصلاة إلى الصخرة التى كانت حسنة فلما نهى عنها صارت قبيحة . فان ما أمر به يحبه ويرضاه ، وما نهى عنه يبغضه ويسخطه . وهو إذا أحب عبداً ووالاه أعطاه من الصفات الحسنة ما يمتاز بها على من أبغضه وعاداه . وكذلك المكان والزمان الذى يحبه ويعظمه ـ كالكعبة وشهر رمضان ـ يخصه بصفات يميزه بها على ما سواه ، بحيث يحصل فى ذلك الزمان والمكان من رحمته وإحسانه ونعمته مالا يحصل فى غيره . فان قيل : الخمر قبل التحريم وبعده سواء ، فتخصيصها بالخبث بعد التحريم ترجيح بلا مرجح ، قيل : ليس كذلك ، بل إنما حرمها فى الوقت الذى كانت الحكمة تقتضى تحريمها . وليس معنى كون الشيء حسنا وسيئا مثل كونه أسود وأبيض ، بل هو من جنس كونه نافعا وضاراً ، وملائما ومنافراً ، وصديقا وعدواً ، ونحو هذا من الصفات القائمة بالموصوف التى تتغير بتغير الأحوال : فقد يكون الشيء نافعا فى وقت ضاراً فى وقت ، والشيء الضار قد يترك تحريمه إذا كانت مفسدة التحريم أرجح ، كما لو حرمت الخمر فى أول الاسلام ، فان النفوس كانت قد اعتادتها عادة شديدة ، ولم يكن حصل عندهم من قوة الإيمان ما يقبلون ذلك التحريم ، ولا كان إيمانهم ودينهم تاما حتى لم يبق فيه نقص إلا ما يحصل بشرب الخمر من صدها عن ذكر الله وعن الصلاة ، فلهذا وقع التدريج فى تحريمها . فأنزل الله أولا فيها (البقرة ٢١٩) :

﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما﴾ ثم أنزل فيها ـ لما شربها طائفة وصلوا فغلط الإمام فى القراءة ـ آية النهى عن الصلاة سكارى : (النساء ٤٣) . ثم أنزل الله آية التحريم : (المائدة ٩٠)

والنوع الثالث أن تكون الحكمة ناشئة من نفس الأمر ، وليس فى الفعل البتة مصلحة ، لكن المقصود ابتلاء العبد هل يطيع أو يعصى ، فاذا اعتقد الوجوب وعزم على الفعل حصل المقصود بالأمر فينسخ حينئذ ، كما جرى للخليل فى قصة الذبح : فانه لم يكن الذبح مصلحة ، ولا كان هو مطلوب الرب فى نفس الأمر ، بل كان مراد الرب ابتلاء إبراهيم ليقدم طاعة ربه ومحبته على محبة الولد ، ولا يبقى فى قلبه التفات إلى غير الله ، فانه كان يحب الولد محبة شديدة ، وكان قد سأل الله أن يهبه إياه ـ وهو خليل الله ـ فأراد تعالى تكميل خلته لله بأن لا يبقى فى قلبه ما يزاحم به محبة ربه (الصافات ١٠٣ - ١٠٦) : ﴿ فلما أسلما وتله للجبين . وناديناه أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزى المحسنين . إن هذا لهو البلاء المبين ﴾ ومثل هذا الحديث الذى فى صحيح البخارى : حديث أبرص وأقرع وأعمى ، كان المقصود ابتلاءهم لا نفس الفعل . وهذا الوجه والذى قبله مما خفى على المعتزلة فلم يعرفوا وجه الحكمة الناشئة من الأمر ، ولا من المأمور لتعلق الأمر به ، بل لم يعرفوا إلا الأول . والذين أنكروا الحكمة عندهم الجميع سواء ، لايعتبرون حكمة ، ولاتخصيص فعل بأمر ، ولاغير ذلك ، كما قد عرف من أصلهم

ثم إن كثيراً من هؤلاء وهؤلاء يتكلمون فى تفسير القرآن والحديث والفقه فيبنون على تلك الاصول التى لهم ولا يعرف حقائق أقوالهم إلا من عرف مأخذهم . فقول القائل : إن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وفاتحة الكتاب قد تكون كل واحدة منهما فى نفسها مماثلة لسائر السور ، وآية الكرسى مماثلة لسائر الآيات ، وانما خصت بكثرة ثواب قارئها ، أو لم تتعين الفاتحة فى الصلاة ونحو ذلك الا لمحض المشيئة من غير أن يكون فيها صفة تقتضى التخصيص ، هو مبنى على أصول جهم فى الخلق والأمر ، وإن كان وافقه عليه أبو الحسن وغيره . وكتب السنة المعروفة التى فيها آثار السلف يذكر فيها هذا وهذا ، ويجعل هذا القول قول الجبرية المتبعين لجهم فى أقوال القدرية

الجبرية المبتدعة ، والسلف كانوا ينكرون قول الجبرية الجهمية كما ينكرون قول المعتزلة القدرية ، وهذا معروف عن سفيان الثورى والأوزاعى والزبيدى وعبد الرحمن بن مهدى وأحمد بن حنبل وغيرهم ، وقد ذكر ذلك غير واحد من أتباع الأئمة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وسائر أهل السنة فى كتبهم كما قد بسط فى مواضعه ، وذكرت أقوال السلف والائمة فى ذلك . وانما نبهنا هنا على الأصل لأن كثيراً من الناس لا يعرف ذلك ، ولا يظن قول أهل السنة فى القدر إلا القول الذى هو عند أهل السنة قول جهم وأتباعه المجبرة أو ما يشبه ذلك . كما أن منهم من يظن أن قول أهل السنة فى مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد هو أيضا القول المعروف عند أهل السنة بقول جهم . وهذا يعرفه من يعرف أقوال الصحابة والتابعين وأئمة الاسلام المشهورين فى هذه الاصول . وذلك موجود فى الكتب المصنفة التى فيها أقوال جمهور الائمة التى يذكر فيها أقوالهم فى الفقه كثيراً ، والعلماء الأكابر من أتباع الأئمة الأربعة على مذهب السلف فى ذلك ، وكثير من الكتب المصنفة التى يذكر فيها أقوال السلف على وجه الاتباع من تصنيف أصحاب مالك والشافعى وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم يذكرون ذلك فيها

وينبغى للعاقل أن يعرف أن مثل هذه المسائل العظيمة التى هى من أعظم مسائل الدين لم يكن السلف جاهلين بها ولا معرضين عنها . بل من لم يعرف ما قالوه فهو الجاهل بالحق فيها وباقوال السلف وبما دل عليه الكتاب والسنة ، والصواب فى جميع مسائل النزاع ما كان عليه السلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان ، وقولهم هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة والعقل الصريح . وقد بسط هذا فى مواضع كثيرة . والله سبحانه اعلم

هذا آخر الجواب

المتضمن تفضيل بعض القرآن على بعض ، وبعض الصفات على بعض

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

وحسبنا الله ونعم الوكيل

فهـــرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة